المعركة على ليبيا

القتل والاختفاء والتعذيب

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 19/025/2011 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: مصراتة، ليبيا، مايو/أيار 2011.
© Amnesty International

amnesty.org

قائمة المحتويات

المختصرات والمصطلحات 6

مقدمة 7

حول هذا التقرير 11

1. من ثورة الفاتح إلى ثورة 17 فبراير 13

الآليات الدولية 20

2. القانون الدولي والوضع في ليبيا 22

1.2 الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الليبي 22

2.2 قواعد القانون الدولي التي تنطبق على الوضع في ليبيا 26

3.2 القانون الجنائي الدولي 29

4.2 المساءلة 31

3. عمليات القتل غير المشروع: من الاحتجاجات إلى النزاع المسلح 33

استخدام القوة المفرطة المميتة ضد المتظاهرين 34

المدنيون يدفعون الثمن الأكبر: الهجمات العشوائية 43

قُتلوا أثناء محاولتهم الفرار 48

حالات الإعدام خارج نطاق القضاء 51

استخدام الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الألغام 53

عملية الحماية الموحدة لحلف شمال الأطلسي 53

4. حالات الاختفاء القسري وعمليات الاعتقال والتعذيب 56

منتقدو الحكومة والمتظاهرون 58

وسط القتال في شرق ليبيا 60
خلال الهجمات التي شنتها قوات القذافي 61
التعذيب وإساءة المعاملة 63
السجناء السياسيون المحكومون لمدد طويلة 66
5. الانتهاكات على يد قوات المعارضة 68
عمليات الإعدام الغوغائي 69
أعمال القتل والهجمات الانتقامية 70
الاعتقال 72
التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة 74
استخدام الصواريخ العشوائية من جانب مقاتلي المعارضة 76
6. المواطنون الأجانب: انتهاكات وخذلان 77
الانتهاكات على يد قوات القذافي 78
الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة 80
التقاعس الدولي عن حماية الفارين من النزاع 85
7. خاتمة وتوصيات 89
إلى المجلس الوطني الانتقالي 90
تنفيذ عملية نزع السلاح وتفكيك الهيئات المسئولة عن انتهاكات حقوق الانسان 92
إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى التي شاركت في "عملية الحماية الموحدة" تحت قيادة الناتو 92
إلى المجتمع الدولي 93
الهوامش 94

خريطة الجماهيرية العربية الليبية، رقم 3787 منقحة. 4 يونيو / حزيران 2004 ©UN Cartographic Section

المختصرات والمصطلحات

- **قوات القذافي:** القوات العسكرية والأمنية الموالية لحكم معمر القذافي
- **اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي:** الهيئة الليبية المعادلة لوزارة الداخلية – للأمن العام
- **اللجنة الشعبية العامة للعدل:** الهيئة الليبية المعادلة لوزارة العدل
- **اللجنة الشعبية العامة للأمن العام:** الهيئة الليبية المعادلة لوزارة الشؤون الخارجية – للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
- ***الكتائب:*** الاسم الشعبي لألوية القذافي المسلحة
- ***الكتيبة:*** الاسم الشعبي لكتيبة فضيل بوعمر، وثكناتها العسكرية في بنغازي
- **العهد الدولي:** العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- المنظمة الدولية للمهاجرين
- **جهاز الأمن الداخلي:** جهاز للمخابرات يرتبط اسمه ببعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في ظل حكم القذافي
- **الناتو:** منظمة حلف شمال الأطلسي
- **المجلس الانتقالي:** المجلس الوطني الانتقالي، ويمثل قيادة المعارضة المتمركزة في بنغازي
- **اللجان الثورية:** الهيئات التي أنشاها العقيد معمر القذافي "لحماية" ثورة الفاتح لسنة 1969
- **الحرس الثوري:** الميليشيات الأمنية في ظل حكم القذافي
- ***الثوار:*** الاسم الشعبي لمقاتلي المعارضة

مقدمة

دعا الليبيون الذين ألهمتهم وشجعتهم احتجاجات مناهضة لأنظمة الحكم اجتاحت مختلف أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى اعتبار 17 فبراير/شباط 2011 – الذكرى الخامسة للقمع الوحشي للاحتجاج الشعبي في بنغازي – "يوم غضب" خاص بهم ضد حكم العقيد معمر القذافي القمعي، الذي امتد لأكثر من أربعة عقود. و قد كان العقيد القذافي قد سيطر على ليبيا لقرون قبل أن تقتحم قوات المعارضة أخيراً العاصمة طرابلس في أواخر أغسطس/آب.

وفي مسعى يائس منها للإبقاء على قبضتها على السلطة عشية الانتفاضتين في تونس ومصر المجاورتين، واللتين أدتا إلى الإطاحة برئيسين معمِّرين في الحكم، عمدت السلطات الليبية إلى القبض على عشرات الناشطين والكتاب قبل حلول "يوم الغضب". بيد أنه كان للقبض على الناشطين البارزين في بنغازي والبيضاء أثر عكسي لما كانت تريده السلطات – حيث أشعل هذا فتيل صرخة غضب شعبية ودفع الناس في شرق ليبيا إلى التظاهر في الشوارع قبل حلول الموعد المقرر.

وقابلت قوات الأمن المحتجين السلميين في مدينتي بنغازي، ثاني المدن الليبية، والبيضاء في شرق ليبيا، باستخدام القوة المفرطة، والمميتة أحياناً، ما أدى إلى مصرع عشرات المحتجين والمتفرجين. وعندما رد المحتجون بالعنف، لم يتمكن المسؤولون الأمنيون والجنود الذين نقلتهم السلطات جواً من مناطق أخرى من اتخاذ أية تدابير للحد من الأضرار التي ألحقتها قوات الأمن بالنسيج الاجتماعي، بما في ذلك بمن لا شأن لهم بالاحتجاجات. فأطلقوا الذخيرة الحية على الجماهير المحتشدة دون تحذير، مخالفين بذلك ليس فحسب المعايير الدولية لاستعمال القوة والأسلحة النارية، وإنما أيضاً التشريع الليبي نفسه المتعلق بتعامل رجال الشرطة مع التجمعات العامة.

ولم تثبط حملة القمع في شرق ليبيا عزائم الأهالي في مناطق أخرى عن الالتحاق بالانتفاضة. فاندلعت احتجاجات في أنحاء شتى من البلاد، من نالوت والزنتان في جبل نفوسة – الجبل الغربي- والزاوية وزوارة في الغرب؛ إلى العاصمة طرابلس؛ وإلى كفرة في الجنوب الشرقي. وقوبلت هذه الاحتجاجات بالغاز المسيل للدموع والهراوات والذخيرة الحية. وفي مواجهة وحشية الحكم، تنامى التصميم على الإطاحة بالعقيد القذافي. فتصاعدت الاحتجاجات المناهضة للحكم سريعاً لتتحول إلى اشتباكات مسلحة مع قوات الأمن التابعة للقذافي.

وفي بعض المناطق، تغلب مناهضو حكم العقيد القذافي بشكل سريع على قوات الأمن واستولوا على الأسلحة التي خلفتها وراءها. وقاموا بإحراق العديد من المباني العامة ذات الصلة بالممارسات القمعية للدولة، بما في ذلك مقرات اللجان الثورية، وهي الهيئات المكلفة "بحماية" مبادئ ثورة الفاتح، التي حملت العقيد القذافي إلى سدة الحكم في 1969؛ و"جهاز الأمن الداخلي"، الهيئة الاستخبارية التي ارتبطت في أذهان الناس بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في العقود السابقة. وبحلول أواخر فبراير/شباط، كان معظم القسم الشرقي من ليبيا، وأجزاء من جبل نفوسة ومصراتة (ثالث المدن الليبية الواقعة بين بنغازي وطرابلس) قد سقطت بيد المعارضة. وسرعان ما تحولت الاضطرابات إلى نزاع مسلح، وتفاقمت معاناة السكان المدنيين باطراد مع احتدام المعركة على ليبيا.

وفي سياق الاضطرابات التي وقعت وما تلاها من نزاع مسلح ما زالت رحاه تطحن الليبيين، ارتكبت قوات القذافي انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حرب، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تشير إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. فقد قتلت وجرحت عن عمد عشرات المحتجين العزّل من السلاح؛ وعرّضت من رأت

فيهم خصوماً ومنتقدين لها للاختفاء القسري والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة؛ واعتقلت تعسفاً عشرات المدنيين. كما شنت هجمات عشوائية وهجمات استهدفت مدنيين في مسعاها إلى استرداد السيطرة على مصراتة وعلى مناطق أخرى في الشرق. وشنت هجمات بالمدفعية والهاون والصواريخ ضد مناطق سكنية. واستعملت أسلحة لا تميز بطبيعتها بين المدنيين والعسكريين، كالألغام المضادة للأفراد والقنابل العنقودية، بما في ذلك داخل المناطق السكنية. وقتلت وجرحت مئات المدنيين، بمن فيهم رجال ونساء وأطفال لا شأن لهم بما يدور من قتال. وأعدمت خارج نطاق القضاء أشخاصاً ألقت القبض عليهم وقامت بتقييدهم. وأخفت دبابات ومعدات عسكرية ثقيلة في مبان سكنية، في محاولة متعمدة لإخفائها كي لا تتعرض للقصف الجوي المحتمل من جانب قوات حلف شمال الأطلسي.[1]

شارع طرابلس، مصراته © Amnesty International

وفاقم حصار قوات القذافي للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة – ولا سيما مصراتة وإن كانت هناك مناطق أخرى مثل الزنتان في جبل نفوسة – الأزمة الإنسانية فيها نظراً لاضطرار السكان إلى العيش فيها دونما فرصة للحصول على الماء أو الكهرباء أو الوقود أو الدواء والمواد الغذائية الأساسية، أو الحصول على مجرد القليل منها. وعندما كانت قوات القذافي تقصف المناطق الخاضعة للمعارضة، لم يكن لدى المدنيين مكان يلوذون إليه. وبينما لم يتوانَ من استطاعوا الفرار من أجدابيا، على بعد 160 كيلومتراً إلى الغرب من بنغازي، ومن جبل نفوسة، عن القيام بذلك، وقع آخرون، مثل أهالي مصراتة، وخاصة بين أواخر مارس/آذار وأوائل مايو/أيار، في مصيدة الحرب، عندما حوصرت المدينة من جميع الجهات باستثناء البحر وظلت تتعرض للقصف المتواصل. فحتى ميناء مصراتة لم يسلم من قصف قوات القذافي، في محاولة واضحة منها لسد السبيل الوحيد المتبقي لمن يريدون المغادرة، والمنفذ الوحيد لتلقي المساعدات التموينية الإنسانية.

وانخرطت قوات القذافي كذلك في حملة واسعة النطاق للاختفاء القسري ضد من رأت فيهم خصوماً لها في مختلف أرجاء البلاد، بمن فيهم صحفيون وكتاب وناشطون على شبكة الإنترنت ومحتجون. فاختُطف الآلاف من الليبيين من بيوتهم أو من المساجد والشوارع، أو قبض عليهم قريباً من خطوط القتال، وغالباً باستخدام العنف. وكان بين من اختفوا أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة. وظل مصير ومكان وجود العديد ممن اختطفوا مجهولاً حتى تمكن المعتقلون من الفرار أو تم تحريرهم من قبل قوات المعارضة في طرابلس ، بينما تواصلت معاناة أهاليهم لشهور. وفي وقت مبكر من هذه السنة، ظهر بعض من اختفوا على شاشات التلفزيون وهم "يعترفون" بالقيام بأنشطة ضد المصالح الوطنية الليبية أو بالانتماء إلى "القاعدة".

وتؤكد شهادات بعض من أفرج عنهم من الحجز في طرابلس وسرت، معقلي العقيد القذافي طوال فترة النزاع، المخاوف من أن مَن اختفوا وغيرهم من الأفراد الذين اختطفوا واعتقلوا من قبل قوات القذافي قد تعرضوا للتعذيب أو حتى أعدموا خارج نطاق القضاء. وآخر ما جرى الحديث عنه من أساليب التعذيب وإساءة المعاملة التي استخدمت بصورة متكررة، الضرب المتكرر بالأحزمة والسياط وبالأسلاك المعدنية والخراطيم المطاطية على مختلف أنحاء

الجسم؛ والتعليق في أوضاع ملتوية مؤلمة لفترات طويلة؛ والحرمان من العلاج الطبي، بما في ذلك للجروح التي لحقت بالمعتقلين نتيجة للتعذيب أو لإصابتهم بالرصاص.

وارتكبت هذه الانتهاكات على خلفية قيود مشددة من جانب سلطات طرابلس على التغطية الإعلامية المستقلة في المناطق التي تخضع لسيطرتها؛ والهجمات وفي سياق اعتداءات عنيفة على العاملين الإعلاميين الليبيين والدوليين. فقد اعتقل العشرات من الصحفيين أثناء الاضطرابات، وقتل ما لا يقل عن سبعة منهم على جبهات القتال. كما قطعت حكومة العقيد القذافي بشدة خطوط الاتصالات الهاتفية وخطوط الإنترنت، في محاولة يائسة منها لعرقلة نشر المعلومات المتعلقة بالانتفاضة وتقارير القمع من جانب الحكومة.

وفي الوقت نفسه، ارتكب أعضاء ومؤيدو المعارضة، المؤتلفة على نحو فضفاض تحت مظلة "المجلس الوطني الانتقالي"، والذي اتخذ من بنغازي مقراً له طوال فترة النزاع، انتهاكات لحقوق الإنسان ترقى أيضاً، في بعض الحالات، إلى جرائم حرب، وإن كان ذلك على نطاق أضيق. ففي الفترة التي أعقبت سيطرتها على شرقي ليبيا مباشرة، أطلقت مجموعات غاضبة من المؤيدين "لثورة 17 فبراير" النار وشنقت وقتلت على طريقة الغوغاء عشرات الجنود والأشخاص"ممن اشتبه بأنهم "مرتزقة" أجانب – ولم تخضع لأي نوع من أنواع المحاسبة أو العقاب على ذلك. غير أن هذه الهجمات تناقصت بعد ذلك، رغم استمرار تعرض المواطنين الأفارقة من دول جنوب الصحراء للهجمات لشبهات ثبت بطلانها إلى حد كبير بأنهم "مرتزقة" أجانب مأجورون للعقيد القذافي.

واستهدف أنصار المعارضة من اشتبهوا بأنهم من الموالين للقذافي والأعضاء السابقين في بعض قوات الأمن الأكثر قمعاً بالقتل. فما بين أبريل/نيسان وأوائل يوليو/تموز، على سبيل المثال، قتل على نحو غير قانوني عشرات من مثل هؤلاء الأفراد في بنغازي ودرنة (بمن فيهم ما لا يقل عن ثلاثة من منتسبي "جهاز الأمن الداخلي" في بنغازي). كما عذَّبوا الجنود الذي أمسكوا بهم ومن اشتبهوا بأنهم "مرتزقة" وموالين مزعومين للقذافي.

وظل مواطنو الدول الأجنبية، ولا سيما مواطنو الدول الأفريقية جنوب الصحراء، عرضة على نحو خاص للانتهاكات من جانب قوات القذافي وقوات المعارضة على حد سواء، بما في ذلك للاعتقال التعسفي والتعذيب، و وجدوا أنفسهم في مرمى النيران المتبادلة. ففي مناخ العنصرية ورهاب الأجانب الذي أشعله كلا الجانبين، استُهدف هؤلاء على نحو متزايد بالهجمات العنيفة وبالسطو وبانتهاكات أخرى على أيدي ليبيين عاديين في شتى أرجاء البلاد. ونتيجة لذلك، فر العديد من هؤلاء عبر أقرب الحدود الدولية أو تم إخلاؤهم. وفي حين استقبلت البلدان المجاورة، وعلى نحو خاص تونس ومصر، مئات الآلاف من مواطني البلدان الثالثة الفارين من ليبيا، واصلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تطبيق سياساتها الصارمة للسيطرة على الحدود ولم تبذل جهداً لضمان الأمان لمن يفرون من أتون النزاع. ومنذ مارس/آذار 2011، لقي ما يربو على 1,500 من الرجال والنساء والأطفال الفارين عبر البحر لاجتياز المتوسط نحو أوروبا مصرعهم. [2]

ومع تصاعد العنف في ليبيا، رد المجتمع الدولي بإنشاء "لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان"، وبإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبإصدار تفويض باتخاذ "جميع التدابير الضرورية" – بما في ذلك استخدام القوة باستثناء الغزو البري – "لحماية المدنيين". واتهمت حكومة العقيد القذافي الائتلاف الدولي هذا (ومن ثم حلف شمال الأطلسي عقب توليه قيادة العمليات العسكرية في أواخر مارس/آذار) بقتل ما يربو على 800 مدني، رغم شح الأدلة التي يمكن أن تؤكد مثل هذه الادعاءات. بيد أن حلف شمال الأطلسي اعترف فعلياً بأنه قد ارتكب عدداً من الأخطاء القاتلة، بما في ذلك يوم 19 يونيو/حزيران في طرابلس، حيث أدت عمليات القصف التي قام بها إلى وفاة مدنيين. ومثل جميع أطراف النزاع، يخضع حلف شمال الأطلسي لأحكام القانون الإنساني الدولي،

ويتعين عليه اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية كي لا تلحق هجماته الأذى بالمدنيين وبالأعيان المدنية.

وفي 27 يونيو/حزيران، أقر قضاة المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق العقيد معمر القذافي واثنين من أعوانه المقربين – نجله سيف الإسلام القذافي ورئيس مخابراته عبد الله السنوسي– بزعم ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل العمد والاضطهاد. وهذه خطوة مهمة في الكفاح ضد الإفلات من العقاب في ليبيا، وفي مختلف أرجاء شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

فمن الأهمية بمكان إجراء تحقيقات محايدة ووافية في جميع مزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. وحيثما توافرت أدلة مقبولة كافية، ينبغي مقاضاة الجناة المشتبه بهم وفق إجراءات تحترم على نحو كامل المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ودون فرض عقوبة الإعدام. ومن الضرورة بمكان أيضاً اتخاذ الخطوات اللازمة لمقاضاة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، ليس فحسب من أجل إنصاف الضحايا وعائلاتهم، وإنما أيضاً من أجل منع تكرار مثل هذه الجرائم في ليبيا وغيرها من البلدان. ويجب أن يحصل الضحايا على الإنصاف، بما في ذلك على أشكال الجبر المتناسبة مع جسامة الانتهاك والضرر الذي لحق بهم.

ومن أجل بناء ليبيا جديدة على أساس من احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، يجب أنْ يُقدم جميع من يشتبه بأنهم من الجناة إلى ساحة العدالة، بغض النظر عن مناصبهم أو انتمائهم، سواء أكانوا من الموالين للعقيد القذافي أم من معارضيه. ويتعين أن لا يسمح لمن تتبين مسؤوليتهم عن الانتهاكات بأن يتولوا مناصب يستطيعون من خلالها تكرار انتهاكاتهم لحقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، يتعين إجراء إصلاحات قانونية ومؤسساتية شاملة لضمان احترام جميع حقوق الإنسان في القانون وفي الواقع الفعلي. ويجب أن تتضمن هذه الإصلاحات ضمانات ضد انتهاكات حقوق الإنسان من قبيل الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري. كما يتعين أن تنشِئ آليات لضمان الإشراف والمساءلة المستقلين والمحايدين لقوات الأمن.

صور للمختفين خارج محكمة بنغازي الشمالية Amnesty International ©

ولمكافحة إرث أربعة عقود من انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استعمال السلطة، يجب إقرار ضمانات لبناء قضاء مستقل يضمن بأنه ليس ثمة أحد فوق القانون أو أحد لا يتمتع بحمايته. وعندها فقط سيكون بإمكان الليبيين أن يستردوا ثقتهم بمؤسساتهم الوطنية ويؤمنوا بأن صفحة الماضي قد طويت حقاً عن ما يربو على أربعة عقود من القمع والانتهاكات.

حول هذا التقرير

تغطي معطيات هذا التقريرالتطورات حتى أواخر يوليو/تموز 2011 عندما كان النزاع ما زال شديداً بين قوات القذافي وقوات المعارضة. و تستند هذه المعطيات إلى حد كبير على زيارة لتقصي الحقائق قامت بها منظمة العفو الدولية ما بين 26 فبراير/شباط و28 مايو/أيار 2011، وشملت مدن البيضاء وأجدابيا والبريقة وبنغازي ومصراته وراس لانوف. وأثناء الزيارة، قابل مندوبو المنظمة ضحايا وأهالي ضحايا وشهود عيان ومهنيين طبيين ومحامين وإعلاميين ومدعين عامين ومقاتلين في صفوف المعارضة وآخرين. وزاروا مستشفيات وأقساماً لتشريح جثث الموتى ومناطق تضررت بسبب القتال، بما في ذلك على الخطوط الأمامية. والتقوا عدة مسؤولين في المجلس الوطني الانتقالي والمجالس المحلية، بما في ذلك رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل. كما زاروا عدة مراكز اعتقال تخضع لسلطة المعارضة في البيضاء وبنغازي ومصراته، حيث قابلوا معتقلين على انفراد ومسؤولين عن أماكن الاحتجاز.

واستقى التقرير معلومات كذلك من المعطيات التي توصلت إليها وفود لمنظمة العفو زارت مناطق في تونس بالقرب من معبري راس جدير وذهيبة على الحدود مع ليبيا ما بين 6 و20 أبريل/نيسان 2011 و12 و20 يونيو/حزيران، حيث التقت أشخاصاً فارين من ليبيا، بينهم مواطنو دول ثالثة وليبيون من منطقة جبل نفوسة. وفضلاً عن ذلك، قابل مندوبو المنظمة أشخاصاً يتلقون العلاج في تونس عقب إصابتهم بجروح نتيجة للقتال في مصراتة، وفي منطقة جبل نفوسة، والزاوية، وأماكن أخرى. ويسجل التقرير شهادت مواطنين لدول ثالثة فروا من شرق ليبيا إلى مصر وتم جمعها أثناء زيارة لتقصي الحقائق إلى السلّوم في يوليو/تموز 2011.

وقد طلبت منظمة العفو الدولية، منذ 25 مارس/آذار، وعلى نحو متكرر، زيارة المناطق الخاضعة لسيطرة قوات العقيد القذافي، بما في ذلك طرابلس والزاوية. وكانت المنظمة قد تأملت بأن تتمكن من تقييم حالة حقوق الإنسان فيها وتقصي الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قوات حلف شمال الأطلسي. وكان آخر هذه الطلبات قد بُعث إلى "اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي" في 28 يوليو/تموز. ولم تتلق المنظمة أي رد على طلباتها. وهذا يعني أن منظمة العفو الدولية لم تكن قادرة على مراقبة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم التي ارتكبت بصورة تفصيلية في المناطق التي تسيطر عليها قوات القذافي، بما فيها طرابلس والقسط الأكبر من غرب ليبيا.

ويوثِّق هذا التقرير الانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات القذافي، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين المناهضين للحكومة؛ والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وحالات الاختفاء القسري لمن افترض بأنهم من الخصوم. ويقدم التقرير أدلة على جرائم حرب من النظرة الأولى، بما في ذلك على هجمات متعمدة ضد المدنيين وهجمات عشوائية. ويوثق التقرير كذلك انتهاكات ارتكبتها قوات المعارضة ومؤيدوها، بما في ذلك حالات قتل غير قانوني، وتعذيب وهجمات عنيفة أخرى على جنود أُسروا ومواطنين أفارقة من دول جنوب الصحراء اشتبهت بأنهم مرتزقة، ومنتسبين سابقين لقوات الأمن.

ولا يتضمن التقرير معلومات بشأن مزاعم العنف الجنسي ضد النساء إبان الحرب الليبية. ومن أجل جمع معلومات بشأن مثل هذه الانتهاكات، قابل مندوبو منظمة العفو الدولية نساءً ليبيات وأجنبيات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وكذلك نساءً لذن بالفرار إلى تونس ومصر؛ ومهنيين طبيين بمن فيهم أطباء نسائيون وأطباء نفسيون؛ وناشطات في مجموعات نسائية وآخرون؛ كما قامت باستعراض بعض الأدلة الوثائقية، بما في ذلك شريط فيديو لنساء يتعرضن للإساءة الجنسية. ولم تتمكن المنظمة من جمع أي شهادات مباشرة أو غير ذلك من الأدلة للتحقق من هذه الادعاءات، وما زالت تواصل تقصياتها.

هذا وقد عاد مندوبو منظمة العفو الدولية الى ليبيا في أواخر أغسطس/آب؛ وذلك بأيام معدودة قبل أن تقتحم قوات المعارضة طرابلس. وقاموا بجمع شهادات من أشخاص جُرحوا في معركة طرابلس، ومعتقلين سابقين تم تحريرهم من مخيمات عسكرية ومراكز اعتقال أخرى كانت تحت سيطر قوات القذافي. كما قام مندوبو المنظمة بزيارة مراكز اعتقال أعضاء يعتقد أنهم من قوات القذافي، وأخرون يعتقد أنهم من المرتزقة الأجانب.

إن الحالات التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها هي أمثلة تجسيدية لأنماط أوسع نطاقاً من الانتهاكات ارتكبت منذ منتصف فبراير/شباط في ليبيا. وقد قمنا بالتحفظ على أسماء بعض الأشخاص الذين يتحدث عنهم التقرير لحمايتهم وحماية أسرهم من الأعمال الانتقامية، أو بناء على طلبهم.

1. من ثورة الفاتح إلى ثورة 17 فبراير

نسوة يتظاهرن في بنغازيAmnesty International ©

بوحي من الإطاحة بالرئيسين المعمِّرين في تونس ومصر المجاورتين، استخدم الليبيون مواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية للدعوة لاحتجاجات مناهضة للحكومة في 17 فبراير/شباط 2011. وتعود أهمية التاريخ إلى 17 فبراير/ شباط 2006، عندما قتلت قوات الأمن ما لا يقل عن 12 شخصاً وأوقعت عشرات الجرحى في احتجاج في بنغازي لم يدعُ إلى تغيير السياسي؛ وإنما عَبر عن الغضب إزاء الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد التي نشرت في أوروبا فحسب.

وبعد سنة، في 2007، أعلن حوالي 12 ناشطاً التخطيط لمظاهرة سلمية في طرابلس إحياءً لذكرى هذا الحدث المأساوي. فألقت السلطات القبض عليهم ولم تتم المظاهرة. وبعد أشهر في الحبس الانفرادي، حكم على الناشطين في نهاية المطاف بالسجن لفترات تتراوح بين 6 إلى 25 عاماً بتهم محاولة الإطاحة بالنظام السياسي، ونشر شائعات كاذبة ضد النظام الليبي، والتخابر مع قوى معادية.[3]

وجسدت الحملة القمعية ضد احتجاج 17 فبراير/شباط 2006، وإسكات أي انتقاد للإجراءات التي تتخذها قوات الأمن، وعدم تقديم المسؤولين عن مقتل المتظاهرين إلى العدالة، سجل حكومة القذافي في قمع المعارضة، والحظر المفروض على أي تجمعات ما لم تقرها الحكومة، والإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ومنذ تسلمه السلطة عام 1969، صور العقيد معمر القذافي نفسه كمرشد للبلاد وليس حاكمها.[4] ورغم ذلك، استند إلى إجراءات انتقامية شديدة ضد أي خصوم محتملين، من خلال عمليات القتل السياسي، بما في ذلك لليبيين في المنفى، والسجن والتعذيب وإساءة المعاملة والمضايقة والتخويف، ليس فقط لمنتقديه المفترضين، بل أيضا لأسرهم.

وكانت هذه الانتهاكات من بين أسباب ثورة 2011، والدعوات إلى الإصلاح السياسي.

وعلى الرغم من الأمن الاقتصادي النسبي في ليبيا مقارنة ببلدان أفريقيا الشمالية المضطربة، دفعت البطالة وغير ذلك من المظالم الاجتماعية والاقتصادية أيضاً الليبين إلى ثورة 17 فبراير، وجعلتهم يخرجون إلى الشوارع بحشود غفيرة. ويقول المتظاهرون وأخرون من مؤيدي المعارضة إن الفساد والبطالة وعدم المساواة كانت بين المحركات الرئيسية للانتفاضة. وذكر العديد منهم لمندوبي منظمة العفو الدولية أن "البلد غنية والشعب فقير" لأن الثروة وزعت في البلاد لصالح أنصار العقيد القذافي. كما أشار كثيرون إلى الحالة السيئة للبنية التحتية ولخدمات التعليم والصحة في البلاد، التي تتناقض على نحو صارخ مع ثروتها النفطية.

وكانت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سمة مميزة لحكم العقيد القذافي. فتم استهداف بعض المجموعات على وجه التعيين، بما في ذلك الأفراد الذين ينظر إليهم كمعارضين للسلطات أو لمبادئ ثورة الفاتح؛ وأولئك الذين يُعتبرون تهديداً للأمن؛ والرعايا الأجانب ذوو الوضع غير القانوني، ولا سيما القادمون من الدول الأفريقية جنوب الصحراء. وسهّل الانتهاكات عدم وجود ضمانات قانونية كافية، ولا سيما في القضايا التي اعتبرت سياسية. ففي مثل هذه الحالات، تصرف "جهاز الأمن الداخلي" المرهوب وذو الصلاحيات شبه المطلقة والهيكلية المبهمة وغير الواضحة، وكأنه فوق القانون ودولة فوق الدولة، وتورط في أسوأ الانتهاكات. وتحكم "جهاز الأمن الداخلي" بسجنين رئيسين، هما أبو سليم وعين زارة، [5] بالإضافة إلى عدد من أماكن الاعتقال غير المعترف بها التي كانت خارج نطاق أية سلطة قضائية. و كثيراً ما كان من يحتجزون لدى "جهاز الأمن الداخلي" يقبعون في الحبس الانفرادي لفترات طويلة في ظروف تصل أحياناً إلى الاختفاء القسري، وبما يعرضهم لخطر التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة.

فوق: مرفق جهاز الأمن الداخلي في بنغازي، من بينها الكتابة على أبواب الزنازين؛
© Amnesty International
أعلاه: عائلات الذين قتلوا في احتجاجات سجن أبو سليم في 1996 ببنغازي
© Libyan Human Rights Solidarity

واتسم حكم العقيد القذافي أيضاً بالتشريعات القمعية التي تحظر الأحزاب السياسية والمنظمات المستقلة، وبأعمال انتقامية عنيفة ضد أي شخص تجرأ على انتقاد السلطات أو تنظيم الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وكان المجال للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة شبه معدوم، وعلى الرغم من أن السلطات قد أظهرت المزيد من التسامح في السنوات الأخيرة حيال بعض الأصوات المعارضة طالما أنها لم تتجاوز "خطوطاً حمراء" بعينها، مثل انتقاد العقيد القذافي بشكل مباشر أو الأساس الإيديولوجي لنظامه السياسي، لم يسمح بقيام لا الأحزاب السياسية ولا المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان. وظلت "مؤسسة القذافي للتنمية"، التي يرأسها نجل القائد سيف الإسلام القذافي، هي المنظمة الوحيدة التي يسمح لها بمعالجة قضايا حقوق الإنسان، ولكنها افتقرت بوضوح إلى الاستقلالية.

وبينما يكفل القانون الليبي حرية التجمع السلمي، في الممارسة العملية، الاجتماعات العامة والمظاهرات كان يتم التغاضي عنها عموماً فقط عندما كان المشاركون فيها يدعمون الحكومة.إلا أن الاحتجاجات العامة التي نظمتها في بنغازي منذ 2008 أسر قتلى سجن أبو سليم، حيث أعدمت قوات الأمن ما يصل إلى 1,200 من المحتجزين في عام 1996 عقب أعمال شغب احتجاجاً على ظروف السجن المزرية عوملت بطريقة مختلفة. [6]

ففي يونيو/حزيران 2008، قضت محكمة شمال بنغازى الابتدائية بأنه يجب على السلطات أن تكشف عن مكان وجود ومصير 33 شخصاً يعتقد أنهم لقوا حتفهم في أبو سليم، أو قيد الاعتقال في أماكن أخرى. وبتشجيع من الحكم، راحت الأسر تتجمع تقريباً كل يوم سبت منذ ذلك الحين خارج مقر القيادات الشعبية [7] في بنغازي رافعين صور أحبائهم وملصقات تدعو لإنهاء معاناتهم. وقد تعرض العديدون للمضايقات نتيجة لذلك.[8]

ولا مجال للشك بأن مثابرة الأهالي هذه أسهمت في كسر جدار الصمت وفي اندلاع ثورة 17 فبراير/شباط. وفي الواقع، كان اعتقال فتحي طربيل وفرج الشراني في 15 فبراير/شباط، وكلاهما عضوان بارزان في اللجنة المنظمة لأسر ضحايا أبو سليم في بنغازي، محفزاً للاحتجاجات المناهضة للحكومة في بنغازي في الفترة التي سبقت موعد "يوم الغضب" في 17 فبراير/شباط،

حيث قامت السلطات بتفريق المتظاهرين باستخدام الأسلحة غير المميتة، مما أسفر عن إصابة عشرات الأشخاص، ولكنها سرّعت مع ذلك في الإفراج عن الرجلين. ولم تجدِ أي استراتيجية عمل في كبح احتجاجات بنغازي في 17 فبراير/شباط، والتي امتدت إلى مدن أخرى، بما في ذلك إلى الزنتان في جبل نفوسة؛ والكفرة البعيدة في الجنوب الشرقي؛ والزاوية وزوراة في الغرب؛ والبيضاء ودرنة وطبرق في الشرق.

تمثال محطم للكتاب الأخضر في مصراتهAmnesty International ©

وفي غضون أيام، تغلب المتظاهرون في مختلف أرجاء شرق ليبيا على جهاز الأمن، وأحرقوا المباني العامة المرتبطة بالحكومة، واستولوا على الأسلحة التي تركها مسؤولو الأمن الذين لاذوا بالفرار وراءهم. وفي بنغازي وحدها، قتل ما لا يقل عن 109 أشخاص نتيجة لإصابتهم بعيارات نارية أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة واشتباكات مع قوات الأمن، وفقاً لمصادر طبية محلية، بما في ذلك متظاهرون سلميون وآخرون لم يشكلوا تهديداً لقوات الأمن.

وأجج الاستخدام المفرط للقوة والأسلحة النارية من جانب قوات القذافي في شرق ليبيا الغضب وأثآر احتجاجات في أماكن أخرى من البلاد، بما في ذلك طرابلس ومصراتة وجبل نفوسة. وعلى سبيل المثال، أبلغ سكان مصراتة منظمة العفو الدولية أنهم خرجوا في البداية إلى الشوارع في 19 فبراير/شباط للتضامن مع الضحايا في بنغازي، وأن دعوتهم إلى إسقاط النظام بدأت فقط أثناء تشييع جنازة ضحية مصراتة الأول، خالد أبو شحمة، الذي أردته قوات الأمن في مصراتة قتيلاً في 19 فبراير/شباط.

وتخلفت حركة الاحتجاج في طرابلس عن غيرها في مدن أخرى. ووصلت ذروتها في عدة مسيرات التقت في 20 فبراير/شباط في الساحة الخضراء المركزية – رمز السلطة التي تزينها ملصقات ضخمة للعقيد القذافي. ووفقاً لشهود عيان، انتظرت قوات الأمن وصول المتظاهرين إلى الساحة قبل فتح النار، مسببة سقوط العديد من القتلى والجرحى، وفقاً للتقارير. واندلعت مظاهرات أقل حجماً في أماكن أخرى من طرابلس، بما في ذلك في سوق الجمعة وفشلوم وتجورة، في الأيام التالية، وتم مواجهة هذه أيضاً بالذخيرة الحية، بحسب للتقارير.

وفي أول خطاب عام له منذ بدء الاضطرابات، ظهر العقيد القذافي على شاشة التلفزيون الرسمي في 22 فبراير/شباط ووصف المتظاهرين بالجرذان الذين يتلاعب بهم الأجانب الراغبين في الإضرار بمصالح ليبيا. وهدد باستخدام كافة الوسائل الضرورية " لتطهر ليبيا شبر شبر، بيت بيت، دار دار، زنقة زنقة، فرد فرد، حتى تطهر البلد."[9]

وقبل ذلك بيومين، ألقى نجله سيف الإسلام القذافي، الذي كان يعتبر واسع النفوذ وأطلق عليه البعض لقب "المُصلح"، على الرغم من عدم وجود دور رسمي له، خطاباً عبر التلفزيون. واتهم الليبين الذين يعيشون في المنفى بالتحريض على الاحتجاجات المناهضة للحكومة، واعترف بأن السلطات سعت إلى منع المظاهرات بالقيام باعتقالات. وأعرب عن أسفه من تطور "مسيرات صغيرة" " إلى "حركة انفصالية.. وتهديد للوحدة الوطنية".[10] ومع تأكيده على أن تقارير حصيلة القتلى مبالغ فيها، اعترف سيف الإسلام القذافي بأن محتجين قد قتلوا. وألقى باللوم جزئياً على الجنود الذين يفتقرون إلى التدريب على مكافحة الشغب، ولكنه قال أيضاً إن المتظاهرين كانوا تحت تأثير الكحول عندما قاموا بهجمات عنيفة على المباني العامة. وادعى أن جماعات إسلامية مسلحة وأفراداً مسلحين آخرين يقودون الانتفاضة. وقدّم خيارين لليبيين: إما الوقوف وراء النظام السياسي الحالي، الذي سيقوم برفع القيود المفروضة على الحريات، وبإدخال إصلاحات أخرى؛ أو الاستعداد لحرب طويلة الأمد " سنقاتل فيها حتى آخر رجل وحتى آخر امرأة وآخر طلقة".[11]

ونفى المناوئون للحكومة بشدة تورط أجانب أو وجود نفوذ للجماعات الإسلامية المسلحة، مؤكدين على أن الحركة كانت انتفاضة شعبية. وفي 2 مارس/آذار ، أعلنت قوات المعارضة إنشاء "المجلس الوطني الانتقالي" برئاسة مصطفى عبد الجليل، الأمين السابق للجنة الشعبية العامة للعدل، الذي فر في 21 فبراير/شباط احتجاجاً على استخدام قوات الأمن القوة المميتة ضد المتظاهرين. وأعلن المجلس الوطنى الانتقالي نفسه "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي" وقدم رؤيته "لليبيا ديمقراطية" تقوم على أسس الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.[12] كما تعهد المجلس الوطني الانتقالي بالوفاء بالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبحلول أواخر فبراير/شباط، كانت أعمال العنف قد تصاعدت مع امتشاق المتظاهرين المناهضين للحكومة أسلحتهم ليشتبكوا مع قوات القذافي. وبسرعة مثيرة للقلق، تطورت الاضطرابات إلى صراع مسلح كامل، وتكثفت المواجهات في إطار محاولة قوات القذافي استعادة السيطرة على المدن التي وقعت تحت سيطرة قوى المعارضة، بينما حاولت الأخيرة السيطرة على مواقع جديدة.

ورداً على تصاعد العنف، واستمرار ورود تقارير عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، أصدر مجلس الأمن الدولي في 26 فبراير/شباط القرار 1970 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية وبفرض عقوبات وحظر على توريد الأسلحة وبتجميد أصول قادة البلاد.

وأصبح حكم العقيد القذافي معزولاً دبلوماسياً بشكل متزايد. فبالإضافة إلى انشقاق أفراد من المقربين إليه، تخلى عنه الحلفاء الإقليميون والدوليون السابقون. كما انقلبت ضده فجأة حكومات طالما تجاهلت سجل حقوق الإنسان المروع للحكومة الليبية سعياً وراء التعاون في السيطرة على موجات الهجرة ومكافحة الإرهاب، واستغلال الفرص التجارية المربحة في البلاد، وراحت تصب اللعنات على سجله في مجال حقوق الإنسان، واعترفت في بعض الحالات بالمجلس الوطنى الانتقالي كسلطة حكومية وحيدة في ليبيا.[13]

فوق: مئذنة محطمة في مصراتة؛ وأعلاه: عرض للذخيرة في مصراته
© Amnesty International

وفي 17 مارس/آذار، وإثر تصاعد القتال في شرق ليبيا وكذلك في مصراتة، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1973، الذي سمح بإنشاء منطقة حظر جوي على ليبيا وبتنفيذ جميع التدابير اللازمة، ما خلا الاحتلال الأجنبي، لحماية المدنيين. وفي 19 مارس/آذار ، بدأ التحالف الدولي [14] هجماته العسكرية الأولى ضد قوات القذافي، التي كانت على مشارف معقل المعارضة في بنغازي. وعنى ذلك أن النزاع قد أخذ بعداً دولياً مسلحاً (بين حكومة طرابلس وتحالف دولي مفوض من الأمم المتحدة) إلى جانب الصراع المسلح المحلي الذي كان قد بدأ في أواخر فبراير/شباط.

وتولى حلف شمال الأطلسي السيطرة على العمليات العسكرية الدولية في ليبيا في 27 مارس/آذار[15].وفي نهاية أغسطس/آب، نفذ حوالي 7,500 طلعة جوية. وادّعت حكومة العقيد القذافي أن ضربات حلف شمال الأطلسي قد قتلت ما يزيد على 800 من المدنيين، ولكن من المستحيل التحقق من هذه الادعاءات بشكل مستقل (انظر القسم المعنون "حول هذا التقرير"). ومع ذلك، اعترف حلف شمال الأطلسي بأن أوجه قصور في نظم الأسلحة ربما تسببت في 19 يونيو/حزيران في مقتل "مدنيين أبرياء"، وأعرب عن أسفه إزاء الحادث، مؤكداً عزمه على اتخاذ جميع الاحتياطات الضرورية لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين.[16] وفي رسالتين بعثتهما في 11 أبريل/نيسان و 2 أغسطس/آب، حثت منظمة العفو الدولية حلف شمال الأطلسي على توخي أقصى درجات الحرص لتجنب سقوط ضحايا مدنيين، بما في ذلك في اختيار وسائل وأساليب الهجوم. كما دعت المنظمة إلى إجراء تحقيقات وافية ونزيهة في أية حوادث أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، ونشر نتائجها، وتقديم التعويض المناسب للضحايا.

وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت ضربات حلف شمال الأطلسي والقتال بين قوات القذافي ومقاتلي المعارضة مستمرة. وكذلك الحال بالنسبة للمعركة على طرابلس، والتي دخلتها قوات المعارضة في ليلة 20/21 أغسطس/آب، والتي كانت مستمرة مع تقارير مفادها أن أجزاء كبيرة من المدينة كانت تسقط تحت سيطرة المعارضة. ومع ذلك، لم يؤثر النزاع المسلح بصورة مباشرة على جميع مناطق البلد. حيث تركز القتال في مناطق معينة، بما في ذلك بين أجدابيا وبن جواد في الشرق؛ ومنطقة جبل نفوسة والزاوية (الآن في يد المعارضة) ومصراتة وزليطن في الغرب. وشهدت بعض المناطق الأخرى معارك قليلة حتى سقوط المدن تحت سيطرة المعارضة، كما هو الحال في الكفرة في الجنوب الشرقي، أو في المدن التي سرعان ما استعادت قوات القذافي السيطرة عليها، كما كان الحال في زوارة في الغرب. وشهدت مناطق أخرى معارك طويلة عندما قاومت قوى المعارضة هجمات شنتها قوات القذافي في مطلع مارس/آذار. وبوجه خاص، عاش سكان مصراتة تحت الحصار وتحت النيران لمدة حوالي شهرين، إلى أن انتقلت خطوط القتال إلى الشرق والغرب، بعيداً عن المناطق السكنية المكتظة.

وقد أدى القتال إلى تشريد عشرات الآلاف من المدنيين، إذ فر العديد من أجدابيا والمناطق المحيطة بها. وشهدت الدول المجاورة نزوح عدد كبير من الليبيين والأجانب. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد فر من ليبيا ما يربو على

نازحون من أجدابيا عالقون في الصحراء لأسابيعAmnesty International ©

672,000 مواطن أجنبي ولم يعودوا إليها، بمن فيهم أكثر من 337,000 والذين هربوا الى دول مجاورة، و أكثر من 304,000 من رعايا دول ثالثة.[17] وفي وقت كتابة هذا التقرير كان نحو 4,500 ليبي قد عبروا الحدود إلى مصر وبقوا فيها، بينما اجتاز 187,000 غيرهم الحدود إلى تونس هرباً من القتال في جبل نفوسة.

وقد فرضت حكومة العقيد القذافي كذلك حظراً على وسائل الإعلام وقنوات الاتصال. ففي 18 فبراير/شباط، حجبت الدخول إلى "الفيسبوك" و"تويتر"، وبعدها بفترة قصيرة، لم يعد بالإمكان الدخول إلى الإنترنت عبر ليبيا، وتركت الغالبية العظمى من الناس دون تقنية استقبال الأقمار الصناعية، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو تلك الخاضعة للمعارضة، ودون أية خدمات إنترنت[18]. وفي الأسبوع الثالث من فبراير/شباط، عطلت السلطات بشدة الاتصالات الهاتفية. ولم يتمكن الناس في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة من إجراء مكالمات دولية أو الاتصال مع أجزاء أخرى من ليبيا. أما الناس في طرابلس، وفي المناطق الأخرى التي كانت تحت سيطرة قوات القذافي فظلوا يتلقون المكالمات الدولية أو المكالمات عن طريق الهواتف المرتبطة بالأقمار الصناعية، ولكن قلة منهم تمكنت من القيام بذلك بسهولة، إذ اشتبهوا في أن السلطات كانت بامكانها رصد محادثاتهم. وكان إلقاء القبض على الصحافية السورية رنا عقباني في 28 مارس/آذار بتهمة "التخابر مع أطراف معادية أثناء الحرب"، استناداً إلى التجسس على محادثات الهواتف الخاصة بها مع الناس في شرقي ليبيا والخارج، بمثابة عظة لهم.[19] وتعني حملة سلطات القذافي ضد الصحفيين والمضايقات والهجمات وفرض القيود على حرية تنقلهم في معقل الحكومة في طرابلس مقرونة بعزلة المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات العقيد القذافي، أنه تم معرفة القليل من الانتهاكات المرتكبة في هذه المناطق.

صحفيون في مرمى النيران

منذ بدء الاضطرابات، شنت حكومة العقيد القذافي حرباً إعلامية تهدف إلى تشويه صورة خصومها وعرقلة التغطية السلبية لسير الأحداث. فسعت إلى السيطرة على محتوى هذه التغطية وإلى سد السبل أمام الوصول إلى المعلومات التي تدينها، بينما هاجمت وسائل الإعلام العالمية، متهمة إياها بالتحريض على العنف وبنشر "إشاعات ومعلومات كاذبة".[20] وفي الوقت نفسه، رحبت بالصحفيين الدوليين في طرابلس لكي ينقلوا "الحقيقة"، ما داموا لا يغامرون خارج حدود النزهات الخلوية التي تعدها الحكومة لهم أو فناء فندق "ريكسوس" في طرابلس، حيث كانوا يقيمون. وكان كل من خالف هذه القواعد قد تعرض للطرد أو الاعتقال أو الاعتداء أو لأسوأ من ذلك. فمن منتصف فبراير/شباط، عانى عشرات الصحفيين – الليبيين والأجانب – من أعمال انتقامية لمحاولتهم مراقبة الأحداث في ليبيا ونقلها على نحو مستقل. وبحسب "لجنة حماية الصحفيين"، اعتقل 50 صحفياً.[21] وقبض على العديد من هؤلاء قريباً من مناطق القتال، ولا سيما بالقرب من البريقة أو في الأجزاء الغربية من ليبيا والتي كانت خاضعة لسيطرة قوات القذافي.

وفي 23 فبراير/شباط، حذرت "السلطة الليبية للاتصالات الخارجية"، وهي هيئة تابعة لسلطات القذافي وكانت مسؤولة عن التعامل مع وسائل الإعلام الأجنبية، أن السلطات ليست مسؤولة عن سلامة الصحفيين الذين يعملون "دون إشراف" أو يدخلون البلاد بصورة غير قانونية. وفي الوقت نفسه، برّر المتحدث باسم القذافي ، موسى إبراهيم، القيود المفروضة على حرية تنقل الصحفيين في طرابلس والأجزاء الأخرى من غرب ليبيا باعتبارها ضرورية لحمايتهم من "العصابات المسلحة". واعتقل العديد من الصحفيين الأجانب بمعزل عن العالم الخارجي. بينما تعرض عدة صحفيين للضرب أو لسوء المعاملة. فقبض جنود تابعون لقوات القذافي في 15 مارس/آذار على **ليندسي أداريو**، وهي مصورة تعمل مع صحيفة *نيويورك تايمز*، مع ثلاثة من زملائها بالقرب من أجدابيا.وقالت إن عدة أفراد من المجموعة التي قبضت عليها ، لامسوا جسدها، بينما هددها واحد منهم على الأقل

بالقتل.[22] وذكر ثلاثة من أعضاء فريق تابع لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أنهم تعرضوا للضرب والإهانة وأخضعوا لعمليات إعدام وهمية عقب القبض عليهم في 7 مارس/ آذار بالقرب من الزاوية.[23]

ولا يزال صحفيون آخرون معتقلين لدى قوات القذافي. فقبضت قوات القذافي على الصحفي المستقل من الولايات المتحدة **ماثيو فان دايك** وهو في طريقه من بنغازي إلى البريقة، في منتصف مارس/آذار. وعقب أربعة شهور، تلقت أسرة ماثيو فان دايك، في نهاية المطاف، معلومات تفيد بأنه كان معتقل في طرابلس في ذلك الوقت على أيدي سلطات القذافي. وقد تم تحريره أخيراً عندما سقطت طرابلس في أيدي المعارضة.[24] وبينما أطلق سراح العديد من الإعلاميين الأجانب، إلا أن مصير ومكان وجود ما لا يقل عن ستة من الصحفيين الليبيين وأشخاص ليبيين آخرين كانوا يساعدون الأطقم الإعلامية ما زال غير واضح، وثمة بواعث قلق بالغ على سلامتهم.[25]

محمد نابوس Private ©

وشهدت مناطق القتال مصرع ما لا يقل عن ثلاثة صحفيين أو إعلاميين ليبيين وأربعة من الأجانب، ظروف مقتل بعضهم ما زالت غامضة. وبين هؤلاء مصور فضائية "الجزيرة" **علي حسن الجبار**، الذي قتل في كمين بالقرب من بنغازي في 13 مارس/آذار نتيجته إصابته بعيارات نارية، فيما بدا استهدافاً متعمداً لحياته،[26] و**محمد نبوس**، الذي أصبح منذ بداية الاحتجاجات "واجهة صحافة المواطن"، عقب إنشائه أول محطة تلفزيونية مستقلة على شبكة الإنترنت وتخطيه عقبة إغلاق خطوط الإنترنت من جانب السلطات الليبية وإرساله معلومات من الميدان حول قمع الاحتجاجات إلى العالم الخارجي.[27] وفارق الحياة عقب إطلاق النار عليه في 19 مارس/آذار في بنغازي، وبحسب ما ذكر من قبل قوات القذافي، في منطقة دارت فيها رحى اشتباكات مسلحة بين قوات القذافي ومقاتلي المعارضة.

وقتل المصور الصحفي الجنوب أفريقي **أنطون هاميرل** في 5 أبريل/نيسان على أيدي قوات القذافي على الخط الأمامي بالقرب من البريقة. ولم تظهر أنباء مصيره إلى العلن إلا عندما أفرجت السلطات الليبية في 18 مايو/أيار عن ثلاثة صحفيين آخرين أجانب كانت قد قبضت عليهم في الحادثة نفسها. وقتل المصوران الفوتوغرافيان، مواطن المملكة المتحدة **تيم هاذرينغتن** ومواطن الولايات المتحدة **كريس هوندروس**، نتيجة إصابتهما بما بدا أنه مقذوفة أطلقتها قوات القذافي في 18 أبريل/نيسان أثناء تغطيتهما قتالاً عنيفاً بين مقاتلي المعارضة وقوات القذافي في وسط مصراته. وأصيب اثنان من زملائهما في الحادثة نفسها.

الآليات الدولية

دفع تدهور الأوضاع في ليبيا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى أن يتبنى بالإجماع في 25 فبراير/شباط قراراً يدين "الانتهاكات الجسيمة والمنهجية المرتكبة في الآونة الأخيرة في ليبيا، بما فيها الهجمات العشوائية المسلحة على المدنيين"، وإلى أن ينشئ لجنة تحقيق دولية في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا.[28] وخلال أيام، علّقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان.

وجاء هذا عقب إحالة مجلس حقوق الإنسان الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية في 26 فبراير/ شباط.[29] وفي 27 يونيو/حزيران، أصدرت غرفة ما قبل المحاكمة في المحكمة مذكرات توقيف بحق العقيد القذافي ونجله سيف الإسلام القذافي ورئيس مخابراته العسكرية عبد الله السنوسي، بزعم ارتكاب "جرائم ضد الإنسانية" (قتل عمد واضطهاد) في مختلف أنحاء ليبيا من 15 فبراير/شباط وعلى الأقل حتى 28 فبراير/شباط 2011 عبر أجهزة الدولة وقوات الأمن".[30]

وفي 9 يونيو/حزيران، ناقش مجلس حقوق الإنسان تقرير لجنة التحقيق الدولية. ووجدت اللجنة أدلة على أن حملة القمع ضد المحتجين في الأيام الأولى من الاضطرابات شكّلت "انتهاكاً جسيماً لمجموعة من الحقوق التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في الأمن الشخصي، والحق في حرية الاجتماع، والحق في حرية التعبير". ووجدت اللجنة كذلك أن السلطات قد قامت باعتقالات تعسفية على نطاق واسع وبحملة لإخفاء المحتجين بشكل قسري.

وعقب تطور الأوضاع في ليبيا وتحولها إلى نزاع مسلح، أعادت اللجنة تأويل صلاحياتها على نحو أوسع لتضيف إليها خروقات القانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف النزاع. ووجدت اللجنة ما يلي:

" وثبت لدى اللجنة وقوع انتهاكات جسيمة عديدة للقانون الإنساني الدولي ارتكبتها القوات الحكومية وترقى إلى " جرائم الحرب" . ففي إطار قائمة " جرائم الحرب" الواردة في نظام روما الأساسي والتي تنطبق على النزاع في ليبيا، كشفت اللجنة انتهاكات تشمل العنف ضد الحياة والأشخاص، والمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة، والهجوم المتعمد على الأشخاص المحميين والأهداف المحمية بما في ذلك الهياكل المدنية، والوحدات الطبية ووسائل النقل المستخدمة للشارات المميِّزة المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف."

وأشارت اللجنة كذلك إلى أنه، ورغم تسجيلها عدداً أقل من الحالات التي ترقى إلى مرتبة الجرائم بمقتضى القانون الدولي على أيدي قوات المعارضة، فإن ثمة بواعث قلق تساورها بشأن تعذيبها الجنود والمواطنين الأجانب الذين قبضت عليهم واشتبهت بأنهم من المرتزقة، وبشأن إساءتها معاملتهم.

وطلبت اللجنة تمديد التفويض الممنوح لها لسنة أخرى، نظراً لحجم العمل الكبير، واستمرار الانتهاكات في ليبيا، وضرورة الغوص أكثر في مزاعم بعينها لم تتمكن من التحقق منها، كاستخدام العنف الجنسي والاغتصاب على نطاق واسع". [31]

كما أعربت آليات إقليمية شتى عن بواعث قلقها بشأن سلوك السلطات الليبية. وعلى سبيل المثال، أمرت المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالإجماع في 25 مارس/آذار باتخاذ تدابير انتقالية ضد ليبيا. ووصفت المحكمة الوضع في ليبيا بأنه "شديد الخطورة والإلحاح"، ودعت سلطات القذافي إلى الامتناع فوراً عن أية أفعال تؤدي إلى خسائر في الأرواح أو تهدد "السلامة البدنية".[32] وكانت "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" قد أحالت الوضع في ليبيا إلى المحكمة الأفريقية بعد أن وصفت الانتهاكات في ليبيا بأنها خطيرة وواسعة النطاق". وفي 22 فبراير/شباط، علّقت جامعة الدول العربية مشاركة ليبيا في جلساتها بسبب الحملة القمعية ضد احتجاجات مناهضي الحكم. [33]

2. القانون الدولي والوضع في ليبيا

تنطبق عدة اتفاقيات للقانون الدولي على الوضع في ليبيا.

- فالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يكرسه من حقوق مدنية وثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية، ينطبق في زمن السلم وإبان النزاع المسلح على حد سواء، وهو ملزم قانوناً للدول وقواتها المسلحة وغيرها من ممثلي الدولة. وهو ينص على حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالإنصاف، بما في ذلك بالعدالة ومعرفة الحقيقة وجبر الضرر.

- القانون الإنساني الدولي، ويعرف أيضاً باسم قانون النزاعات المسلحة، هو مجموعة خاصة من القواعد الدولية التي تنطبق جنباً إلى جنب مع القانون الدولي لحقوق الإنسان لتوفير مزيد من الحماية في حالات النزاع المسلح. ويتضمن القانون الإنساني الدولي قواعد تحمي المدنيين وغيرهم من الأفراد الذين لا يشاركون في القتال ("خارج المعركة")، فضلاً عن قواعد تنظِّم وسائل وأساليب الحرب. كما يتضمن قواعد تفرض التزامات على الدول أو الكيانات الأخرى التي تحتل أراضي الغير عسكرياً. والقانون الإنساني الدولي ملزم لجميع الأطراف في نزاع مسلح، بما في ذلك للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

- ويكرس القانون الجنائي الدولي المسؤولية الجنائية الفردية عن بعض الانتهاكات والخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، فضلاً عن التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري.

1.2 الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الليبي

ليبيا دولة طرف في بعض المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية واالسياسية"؛ وفي "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"؛ وفي "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"؛ وفي "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"؛ وفي "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب". ولليبيا ملزمة قانونا بواجباتها بمقتضى هذه المعاهدات الدولية، فضلا عن أحكام القانون الدولي العرفي ذات الصلة.

وتنطبق مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان في وقت النزاع المسلح، فضلاً عن زمن السلم؛ وبعضها (لكن ليس كلها) يجوز تكييفه أثناء التطبيق، أو "تعليقه" أو تطبيقه بشكل محدود، في حالات النزاع المسلح، ولكن فقط إلى الحد الذي تتطلبه حالة بعينها، ودون أي تمييز. [34] وفي بداية الاضطرابات في ليبيا، لم يكن هناك أي نزاع مسلح، وبذا فإن مشروعية تصرفات قوات الأمن الليبية التابعة للعقيد القذافي تقيم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وحدها.

وأعلن المجلس الوطني الانتقالي، الذي اعترف به ما يزيد على 40 دولة كسلطة حكومية في ليبيا، والذي أصبح بشكل متزايد يمثل السلطة الفعلية في ليبيا في وقت كتابة هذا التقرير، أنه سيحترم "القانون الإنساني الدولي وإعلانات حقوق الإنسان ". كما أعلن أيضاً: "نعترف دون تحفظ بالتزامنا... بضمان واحترام حرية التعبير عبر

وسائل الإعلام والاحتجاجات السلمية والمظاهرات والاعتصامات وغيرها من وسائل الاتصال. وأعلن المجلس الوطنى الانتقالي أن الدولة التي يطمح إليها سوف تحترم "حقوق الإنسان وقواعد ومبادئ المواطنة وحقوق الأقليات وأولئك الأكثر عرضة للانتهكات." [35]

ولا شك في أن المجلس الوطنى الانتقالي ملزم قانوناً بالقواعد التي تنطبق على الوضع في ليبيا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تلك المتعلقة بمعاملة السجناء، كونه طرفاً في النزاع المسلح غير الدولي في ليبيا. (أنظر الجزء المتعلق بالقانون الإنساني الدولي أدناه).

وفيما يتصل بهذا التقرير، ثمة أهمية خاصة لالتزامات ليبيا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والالتزامات المتصلة بالحق في الحياة وبحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة ("سوء المعاملة")، وحظر الاختفاء القسري، وحظر الاحتجاز التعسفي والحق في حرية التجمع.[36] فثمة انتهاكات، مثل التعذيب وحالات الاختفاء القسري، تشكل جرائم بحد ذاتها بموجب القانون الدولي ويتعين على الدول أن تجرِّمها في التشريعات المحلية.[37] ويجب على الدول أن تكفل مثول أولئك المسؤولين عن هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان ذات الطبيعة الجنائية، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، أمام العدالة. [38]

1.1.2 حالات الاختفاء القسري وغيرها من انتهاكات الحق في الحرية

تعرّف المادة 2 من "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" الاختفاء القسري بأنه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون". ومع أن ليبيا ليست طرفاً في الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 2010، إلا أن أي عمل من أعمال الاختفاء القسري، بحسب التعريف الوارد في الاتفاقية، سوف يشكل انتهاكاً لمجموعة من الحقوق المكرسة في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" ويمثل جريمة بموجب القانون الدولي.

وكدولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، فإن ليبيا ملزمة بمنع القبض والاعتقال التعسفيين، وبمنح أي شخص محروم من حريته فرصة فعلية للطعن في قانونية احتجازه أمام محكمة (المادة 9). ويتعين عليها أن تضمن إبلاغ من تعتقلهم بأسرع ما يمكن بالتهم الموجهة إليهم، وبإحضار المتهمين أمام سلطة قضائية خلال فترة زمنية معقولة. وتشكل حالات الاختفاء القسري أيضاً انتهاكاً لحق المحتجزين في المعاملة الإنسانية، وللحظر المفروض على التعذيب وسوء المعاملة (المادتان 7 و10 من العهد)؛ ويمكن أن تمثل انتهاكاً للحق في الحياة (المادة 6 من العهد)، وحق الاعتراف به كشخص أمام القانون (المادة 16 من العهد).

ويتضمن التشريع الليبي بعض الضمانات ضد الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. ومن ذلك مثلاً القانون 20 للعام 1991 الخاص بتعزيز الحريات، الذي يتضمن عدداً من المبادئ التي ترمي إلى ضمان حماية حقوق الإنسان في تحقيق العدل، مثل المادة 14 التي تنص على أنه: "لا يجوز سلب أو تقييد حرية أي إنسان أو تفتيشه أو استجوابه إلا في حالة اتهامه بارتكاب فعل معاقب عليه قانوناً وبأمر من جهة قضائية مختصة وفي الأحوال والمدد المبينة في القانون". وبحسب المادة نفسها، "يكون العزل الاحتياطي في مكان معلوم يحضر به ذوو المتهم ولأقصر مدة لازمة للتحقيق وحفظ الدليل".

وعندما ترتكب عمليات الاختفاء القسري كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان

المدنيين، عن سابق معرفة، فإنها تشكل جرائم ضد الإنسانية.[39]

2.1.2 التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

ليبيا دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب". وقد فشلت السلطات تحت حكم العقيد القذافي في الوفاء بالالتزامات الرئيسية بموجب هاتين المعاهدتين فيما يتعلق بالتحقيق والمنع والتجريم وجبر الضرر بالنسبة للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

وأخفقت السلطات الليبية تحت حكم القذافي في تعديل التشريعات المحلية لتعريف التعذيب بما يتماشى مع القانون الدولي، والنص صراحة على فرض حظر مطلق على التعذيب (وخاصة لجهة ضمان الحماية ضد ذرائع من قبيل الأوامر العليا أو 'الضرورة' أو الظروف الاستثنائية التي بقيت غير متاحة).

وأخفقت السلطات الليبية تحت حكم القذافي أيضاً في الوفاء بالتزاماتها بخصوص التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة؛ وتقديم المسؤولين عن التعذيب إلى العدالة في إجراءات تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛ وإنصاف جميع ضحايا التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، بما في ذلك التعويض المالي.

إن على السلطات الليبية التزاماً أيضاً باتخاذ تدابير ملموسة لمنع وقوع التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك منح هيئات مستقلة الحق في مراقبة أوضاع المحتجزين في جميع السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى، ولا سيما من خلال الزيارات. وتتضمن القوانين الليبية بعض الضمانات في هذا الصدد. فبالإضافة إلى المادة 14 من القانون 20 للعام 1991 الخاص بتعزيز الحريات، المذكورة أعلاه، تشمل هذه ضرورة حصول ضباط الأمن على مذكرة اعتقال من السلطة المختصة عند القبض على المشتبه فيه أو احتجازه (المادة 30 من قانون العقوبات)؛ وشرط "أن لا يحتجز المشتبه بهم إلا في السجون المخصصة لذلك (المادة 31)؛ وحق المحتجزين في الطعن في شرعية احتجازهم (المادة 33).

ومع ذلك، جرى الاستهتار بالضمانات المحدودة الموجودة في القانون الوطني بشكل روتيني من قبل سلطات وقوات أمن القذافي، ولا سيما في الحالات السياسية-كما حصل في حملتها ضد منتقدي ومعارضي الحكومة الحقيقيين أو الافتراضيين. وإذا كان ثمة شيء قد ازداد، فهو إن سلطات القذافي قد ضاعفت من استخدامها للممارسات التي تسهل التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الاحتجاز السري والاختفاء القسري والحبس الانفرادي المطول. و قد قاومت ليبيا تحت حكم العقيد القذافي الرقابة الدولية. فعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم تُوجه الدعوة لزيارة ليبيا إلى مُقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المهينة.

3.1.2 المظاهرات والاستخدام المفرط للقوة

من واجب الدول احترام الحق في حرية التجمع. ووفقاً للمادة 21 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، يجب أن لا تكون هناك أية قيود على الحق في حرية التجمع وفقاً للقانون وضرورات الحفاظ على الأمن الوطني أو السلامة العامة، أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق وحريات الآخرين. وينبغي أن يكون أي من هذه القيود متناسباً مع غرض مشروع، ودون أي تمييز، بما في ذلك لأسباب تتعلق بالرأي السياسي. وحتى عندما يكون لفرض قيود على الحق في الاحتجاج ما يبرره في القانون الدولي، فإن ضبط الشرطة للمظاهرات (سواء أتم حظرها أم لا) يجب أن يتم وفقاً للمعايير الدولية. وتحظر هذه استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ما لم يتعذر وجود سبيل لتفاديه، وبالحد اللازم لأداء واجبهم، كما تتطلب أن لا

تستخدم الأسلحة النارية إلا عندما يتعذر تماماً تجنب استخدامها حماية للأرواح.

وتنص المادة 1 من القانون الليبي بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات لسنة 1956 على انه: "للأفراد الحق في الاجتماع بصورة سلمية. و لا يجوز لرجال الشرطة حضور اجتماعاتهم. و لا ضرورة لأن يبلغوا الشرطة بشأن هذه التجمعات".

كما ينص القانون على الحق في عقد اجتماعات عامة وفقاً للقواعد التي يحددها القانون. ومع ذلك، لم يتم في الممارسة العملية، في ظل حكم العقيد القذافي، التسامح مع التجمعات العامة إلا عندما كان المتظاهرون يتظاهرون لدعم المواقف الحكومية. وتحد التشريعات الليبية أيضاً بشدة من الحق في حرية التعبير، وتنص على عقوبات مشددة للأنشطة التي تتصل فقط بممارسة هذا الحق، بما في ذلك عقوبة الإعدام والسجن مدى الحياة. [40]

وفي حين أن السلطات الليبية، شأنها شأن جميع الحكومات، مسؤولة عن ضمان السلامة العامة والحفاظ على النظام العام، بما في ذلك عن طريق استخدام القوة عند الضرورة وبموجب ما يبررها، فمن الواضح أن قوات الأمن التابعة للقذافي قد تجاوزت معايير ما هو مسموح به بموجب القانون الدولي؛ وحتى في التشريعات الليبية. إذ يمكن استخدام القوة من جانب قوات الأمن فقط في ظروف محدودة جداً وخاصة، وللرد على أنشطة حقيقية تهدد حياة وسلامة الجمهور. وحتى عند ذلك، ينبغي أن يحكم مبدئي الضرورة والتناسب المنصوص عليهما في القانون الدولي هذا الاستخدام وبحسب معاييره. في حين ردت قوات الأمن التابعة للقذافي على المظاهرات المناهضة للحكومة التي عمّت ليبيا حوالي 16 فبراير/شباط، باستخدام القوة المفرطة، بما يتنافى مع المعايير الدولية ذات الصلة كما هو موضح أدناه.

4.1.2 المعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

إن المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين هما معياران أصدرتهما الأمم المتحدة للتأكد من أن قوات الشرطة وقوات الأمن تقوم بأداء واجبها بطريقة تحترم فيها حقوق الإنسان. [41]

وهاتان الوثيقتان تحددان التزامات تتعلق بالحق في الحياة، وبتحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية. [42] وشارك في عملية صياغة هذين المعيارين الدوليين وتبنيهما عدد كبير من الدول؛ وعلى الأقل، يمثل جوهر المادة 3 من مدونة قواعد السلوك والمبدأ 9 من المبادئ الأساسية قانوناً دولياً ملزماً. [43]

إن قوات الأمن التابعة للقذافي لم تتقيد بأحكام هذه المعايير في الحوادث التي تناولها هذا التقرير. وفي حقيقة الأمر، لم تتقيد حتى بالضمانات الأكثر محدودية التي تنص عليها المعايير الوطنية الليبية (على سبيل المثال قرار وزير الداخلية بشأن الإجراءات الواجب على قوات الأمن اتخاذها قبل إطلاق النار، والمنشورة في الجريدة الرسمية في 15 سبتمبر/أيلول 1965)، ورغم عدم اتساق هذا المعيار الوطني بحد ذاته مع المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.
وبموجب هذه المعايير الوطنية، كان يفترض أن توجه قوات الأمن في البداية تحذيراً شفوياً مسموعاً للمتظاهرين كي يتفرقوا، مستخدمة في ذلك مكبراً للصوت عند الضرورة. وطبقاً لهذه المعايير الوطنية، باستطاعة رئيس العملية الأمنية إصدار أمر باستخدام الغاز المسيل للدموع أو خراطيم المياه، وأن يسمح باستخدام الهراوات وأعقاب البنادق لتفريق الجمهور، فقط عندما يمتنع المحتجون عن التفرق عقب تحذيرين اثنين من هذا القبيل. وفوضت المعايير الوطنية قوات الأمن استخدام الأسلحة النارية فقط بعد أن تكون التدابير السابقة الذكر قد استنفدت ولم تثمر، أو إذا قام المحتجون بمهاجمة الأشخاص أو الممتلكات العامة، حيث يسمح باستخدام هذه الأسلحة ابتداء

بتصويب النار حصرياً على أقدام المحتجين.

إن استخدام قوات الأمن التابعة للقذافي القوة غير الضرورية والمفرطة للرد على المتظاهرين قد تشكل انتهاكاً لالتزامات الدولة في احترام الحياة، وفي احترام منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، واحترام الحق في حرية التجمع وحرية التعبير.

2.2 قواعد القانون الدولي التي تنطبق على الوضع في ليبيا

فوق: قنبلة عنقودية – مصراته، ليبيا، 15 إبريل/نيسان. نص على الجانب يقول: SMM MAT-120 LOT 2-07
© Amnesty International

في وقت كتابة هذا التقرير كان في ليبيا نزاعاً مسلحاً غير دولي بين قوات القذافي ومقاتلي المعارضة. وهناك كذلك نزاع مسلح دولي بين ائتلاف يقوده حلف شمال الأطلسي وبين قوات القذافي. وقد وقعت الأغلبية الساحقة من الانتهاكات التي وثقتها منظمة العفو الدولية في سياق النزاع المسلح غير الدولي.

وبينما ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات، لا ينطبق القانون الإنساني الدولي إلا في حالات النزاع المسلح. ويتضمن القواعد والمبادئ الرامية إلى حماية أي شخص لا يشارك على نحو نشط في الأعمال العدائية؛ ولا سيما المدنيين وأي شخص جُرح أو استسلم أو تم أسره، بمن فيهم أولئك الذين شاركوا فيما سبق في الأعمال العدائية. وهو يرسي معايير للسلوك الإنساني ويحدد الوسائل والأساليب التي ينبغي أن تخاض بحسبها العمليات العسكرية. وغرضه المركزي هو أن يحد، إلى أقصى درجة ممكنة، من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح.

وتعتبر اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها لسنة 1977 من الصكوك الدولية الرئيسية للقانون الإنساني الدولي. وليبيا دولة طرف في اتفاقيات جنيف لسنة 1949 وفي البروتوكولين الأول والثاني. ويشكل العديد من القواعد المحددة التي تتضمنها هذه المعاهدات، وجميع القواعد المدرجة فيما يلي جزءاً لا يتجزأ أيضاً، في جميع الأحوال، من القانون الإنساني الدولي العرفي، وهي بذلك مُلزمة لجميع الأطراف في أي نوع من أنواع النزاع المسلح، بما في ذلك للجماعات المسلحة. [44] ويمكن لانتهاكات العديد من هذه القواعد أن تشكل جرائم حرب. والدول ملزمة بضمان تقديم أي شخص مسؤول عن جرائم حرب إلى ساحة العدالة.

1.2.2 القواعد التي تحكم القيام بالأعمال العدائية

تقضي إحدى القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي بأنه يتعين على أطراف أي نزاع مسلح في جميع الأوقات "التمييز بين المدنيين والمقاتلين"، وبخاصة أن "توجه الهجمات إلى المقاتلين فحسب"، وأنه لا يجوز أن توجه نحو المدنيين". [45]

وتقتضي قاعدة مماثلة من أطراف النزاع التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية". وهاتان القاعدتان جزء من "مبدأ التمييز" الأساسي.

ولأغراض التمييز، يعتبر أي شخص لا ينتسب إلى القوات المسلحة لطرف من أطراف النزاع مدنياً، ويتألف السكان المدنيون من جميع الأشخاص غير المقاتلين. [46] والمدنيون محميون ضد الهجمات ما لم يشاركوا على نحو مباشر في الأعمال العدائية في تلك الفترة. [47] (في هذا التقرير، يستخدم تعبير "المدنيين" للإشارة إلى المدنيين الذين لا يشاركون بصورة مباشرة في الأعمال العدائية).

والأعيان المدنية هي جميع الموجودات (على سبيل المثال، المباني والهياكل الإنشائية والأماكن وغيرها من الممتلكات المادية ومكونات البيئة) التي لا تشكل "أهدافاً عسكرية"، و"تقتصر الأهداف العسكرية على الأعيان التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة". [48] والأعيان المدنية محمية ضد الهجمات، ما لم تصبح أهدافاً عسكرية بسبب تحقق جميع المعايير الملازمة للهدف العسكري الموصوفة فيما سبق بصورة مؤقتة، ولفترة كونها كذلك فقط. [49] وفي حالات الشك بأن الهدف المكرس عادة للأغراض المدنية، من قبيل أماكن العبادة أو منزل ما أو غيره من أماكن السكن أو مدرسة، يستخدم لأغراض عسكرية، ينبغي افتراض أنه لا يجري استخدامه لمثل هذه الأغراض العسكرية. [50]

إن توجيه الهجمات بصورة متعمدة ضد مدنيين لا يشاركون على نحو مباشر في الأعمال العدائية، أو ضد أعيان مدنية (في حالة النزاعات غير الدولية، الأعيان الطبية والدينية والثقافية على وجه الخصوص)، هو جريمة حرب. [51]

ويشمل مبدأ التمييز أيضاً قاعدة محددة "تحظر أعمال العنف أو التهديد بأعمال عنف تستهدف بصورة رئيسة بث الذعر بين السكان المدنيين". [52]

والسمة الملازمة لقاعدة التمييز هي أنها "تحظر الهجمات العشوائية". [53] والهجمات العشوائية هي تلك التي يكون من طبيعتها إصابة الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز، سواء لأن الهجوم غير موجه نحو هدف عسكري محدد، أو بسبب استخدامه أسلوب أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد، أو نتيجة لعدم القدرة على حصر الآثار المترتبة عليه بصورة تلبي مقتضيات القانون الإنساني الدولي. [54] وتحظر على

فوق: لغم مشاه عثر عليه في ضواحي أجدابيا،
© Amnesty International
وملصق للتحذير، مارس/آذار © Private

نحو خاص "عمليات قصف المناطق"، أي الهجمات بالقصف من أي نوع التي تتعامل مع عدد من الأهداف العسكرية المتمايزة الموجودة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تحتوي تجمعاً متماثلاً من المدنيين أو الأعيان المدنية على أنها هدف واحد. [55] كما إن استخدام أسلحة لا تميز بطبيعتها، كالألغام المضادة للأفراد أو الذخائر العنقودية، انتهاك للحظر المفروض على الهجمات العشوائية؛ وكذلك فإن من المحتمل أن تشكل إساءة استعمال الأسلحة التي يمكن أن يكون استعمالها للأغراض العسكرية مشروعاً في الظروف المناسبة، كالمدفعية وقذائف الهاون والصواريخ على سبيل المثال، بغرض مهاجمة أهداف في مناطق مدنية، انتهاكاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية.

ويحظر القانون الإنساني الدولي كذلك الهجمات غير المتناسبة، وهي ذاك "الهجوم الذي يمكن أن يتوقع منه أن يسبب خسارة في أرواح المدنيين أو إصابة بهم أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الخسائر والأضرار، يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عن ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". [56] إن شن هجوم عشوائي عن قصد بما يؤدي إلى وفاة أو إصابة مدنيين، أو هجوم غير متناسب (أي مع معرفة أن الهجوم سوف يؤدي إلى خسارة عرضية مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو إلحاق أضرار بهم)، يشكل جريمة حرب. [57]

وتتأكد ضرورة حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية أكثر من خلال متطلب أن تتخذ جميع أطراف النزاع احتياطات أثناء الهجوم، وفي حالات الدفاع. وبناء عليه، ينبغي على إدارة العمليات العسكرية "توخي الحرص الدائم على تفادي إصابة السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية"؛ ويتعين اتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لتجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو إلحاق الأضرار بالأعيان المدنية. [58]

ويجب القيام بكل أمر ممكن للتحقق من أن ما يستهدف هو هدف عسكري، ولتقييم مدى تناسب الهجمات، ووقف الهجمات إذا ما أصبح واضحاً أنها خاطئة التوجيه أو غير متناسبة. [59] ويتعين على الأطراف أن تعطي تحذيراً مسبقاً فعالاً بشأن الهجمات التي يمكن أن تلحق الضرر بالسكان المدنيين، إلا إذا لم تسمح الظروف بذلك. [60]

كما يتوجب أن تتخذ القوات المقاتلة جميع الاحتياطات الدفاعية الممكنة لحماية المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها ضد هجمات العدو. [61] ويجب، على وجه الخصوص، أن يتفادى كل طرف، وإلى أقصى حد ممكن، وضع أهداف عسكرية داخل مناطق مكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن يبعد المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرته من محيط أهدافه العسكرية. [62]

2.2.2 الضمانات الأساسية

يوفر القانون الإنساني الدولي أيضاً ضمانات أساسية للمدنيين، وكذلك للمقاتلين أو من يؤسرون أو يجرحون أو يفقدون قدرتهم على القتال من المحاربين ("خارج القتال"). وفيما بينها، تتضمن المادة العامة 3 وأحكام أخرى لاتفاقيات جنيف لسنة 1949، وبروتوكولا 1977 الملحقان بها، والقانون الإنساني الدولي العرفي، بين جملة صكوك، القواعد الأساسية التالية، التي تنطبق على جميع الأطراف في جميع أنواع النزاعات: اقتضاء المعاملة الإنسانية؛ وحظر التمييز في تطبيق التدابير الوقائية للقانون الإنساني الدولي؛ وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاعتداء على الكرامة الشخصية (وبخاصة المعاملة المذلة والحاطة بالكرامة)، وكما هو الحال أيضاً بالنسبة للاختفاء القسري والقتل العمد واحتجاز الرهائن واستعمال الدروع البشرية والاعتقال التعسفي؛ كما لا يجوز إدانة أحد أو إصدار حكم بحقه إلا بناء على محاكمة عادلة تمنحه جميع الضمانات القضائية الأساسية؛ وكذلك الأمر بالنسبة للعقوبات الجماعية.[63] وطبقاً للقاعدة الخاصة ذات الصلة بالحالة، فإن العديد من الأفعال التي تنتهك هذه القواعد، أو جميعها، تشكل جرائم حرب.[64]

وكما أشير فيما سبق، فإن القانون الإنساني الدولي يحظر أيضاً استعمال "الدروع البشرية". وهذا يعني إحضار مدنيين أو أشخاص آخرين ممن لا يشاركون في القتال إلى محيط أهداف عسكرية، أو وضع أهداف عسكرية بالقرب من مدنيين أو من أشخاص خرجوا من دائرة القتال، عن قصد، بغرض محدد هو محاولة منع العدو من استهداف الأهداف العسكرية.[65] واستعمال الدروع البشرية لا يمنح الحصانة للأهداف العسكرية من الهجوم بصورة آلية، أو العكس، ولكن يتعين أخذ الأشخاص الذين يستخدمون كدروع بشرية في الحسبان لدى تقرير ما إذا كان أي هجوم متناسباً أم لا، وكذلك التقيد بالتزام اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقليص الوفيات أو الإصابات إلى الحدود الدنيا.

فوق: أدوات آمنة / لتزويد ذخائر عنقودية من طراز MAT-120 © Amnesty International

3.2 القانون الجنائي الدولي

يمكن اعتبار الأفراد، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، مسؤولين مسؤولية جنائية عن انتهاكات محددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن يكون الموظفون الرسميون في الدولة حريصين حرصاً خاصاً في السعي إلى منع وقوع مثل هذه الجرائم وقمعها.

ويتوجب على جميع الدول الالتزام بإجراء التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وحيث يتم جمع ما يكفي من الأدلة، بأن تقاضي مرتكبيها، وكذلك مرتكبي الجرائم الأخرى التي يشملها القانون الدولي كجرائم التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري.

1.3.2 جرائم الحرب

تعتبر الخروقات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول ومعظم الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الإنساني الدولي جرائم حرب. ويتضمن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعريفات لبعض هذه الجرائم.

هذا وتعكس قائمة الجرائم في المادة 8 من نظام روما الأساسي القانون العرفي الدولي وقت تبنيه ، على الرغم من أن هذه الجرائم غير كاملة، وأن عدداً من جرائم الحرب المهمة غير مدرجة فيه. وثمة جرائم حرب إضافية مدرجة في دارسة بشأن القانون الإنساني العرفي الدولي للجنة الدولية للصليب الأحمر.[66] ويتوجب على الدول الالتزام بالتحقيق في جميع جرائم الحرب المزعومة، والقيام بالملاحقة القضائية حيثما تسمح الأدلة بذلك. [67]

2.3.2 الجرائم ضد الإنسانية

طبقاً لنظام روما الأساسي، فإن أفعالاً محددة تعتبر جرائم ضد الإنسانية إذا ما ارتكبت بمعرفة دولة أو منظمة ما كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي موجه ضد أي سكان مدنيين، وكجزء من سياسة الدولة أو المنظمة المعنية. وتشمل مثل هذه الأفعال القتل العمد، والإبادة، والاسترقاق، وإبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاغتصاب أو غيره من الجرائم الجنسية، والاختفاء القسري.

ويمكن أن ترتكب الجرائم ضد الإنسانية في أوقات السلم أو إبان النزاع المسلح.

3.3.2 الجرائم الأخرى بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان

سواء ارتكبت في سياق نزاع مسلح أم لا، فإن أفعالاً معينة كالتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري تشكل جرائم بمقتضى القانون الدولي. وعلى سبيل المثال، تقتضي "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب" أن تقوم الدول بالتحقيق مع أي شخص يرتكب أي فعل يقع ضمن حدود تعريف هذه المعاهدة للتعذيب، أو يحاول ارتكاب مثل هذا الفعل، أو يتواطؤ أو يشارك فيه؛ وبمقاضاته (ما لم تقم بتسليمه لتتم محاكمته). وتعترف اتفاقيات دولية بالمثل بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاختفاء القسري على أنها جرائم تترتب على الدول حيالها التزامات تفرض عليها تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. [68]وقد أكدت "لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة" على أنه، وبموجب أحكام "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وحيث تكشف التحقيقات "عن وقوع انتهاكات لحقوق بعينها يكرسها العهد، يجب على الدول الأطراف أن تكفل إحالة أولئك المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى القضاء".

وتوضح ذلك بالقول:

" وكما في حالات التخلف عن إجراء التحقيقات، فإن عدم إحالة مرتكبي الانتهاكات إلى القضاء يمكن أن يؤدي، في حد ذاته، إلى خرق مستقل للعهد وهذه الالتزامات تنشأ بصفة خاصة في ما يتعلق بتلك الانتهاكات المعترف بأنها تشكل أفعالاً جنائية إما بموجب القانون المحلي أو القانون الدولي، مثل التعذيب وما يماثله من ضروب المعاملة

القاسية أو ا للاإنسانية ـأو المهينة (المادة 7)، والإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفاً (المادة 6)، وحالات الاختفاء القسري (المادتان 7 و9، والمادة 6 في أحيان كثيرة)."

كما قالت اللجنة إنه "ينبغي للدول الأطراف أن تساعد بعضها البعض لكي يحال إلى القضاء أولئك الأشخاص الذين يشتبه بارتكابهم أفعالاً تشكل انتهاكاً للعهد وتستوجب العقوبة بمقتضى القانون المحلي أو الدولي". [69]

4.3.2 مسؤولية الرؤساء والقادة العسكريين

يمكن إخضاع القادة العسكريين والرؤساء المدنيين للمحاسبة عن أفعال مرؤوسيهم. [70] وتعكس المادة 86(2) من البروتوكول الإضافي الأول، التي تفرض معياراً واحداً للقادة العسكريين والرؤساء المدنيين، القانون الدولي العرفي. [71] حيث تنص على ما يلي:

"لا يعفي قيام أي مرؤوس بانتهاك الاتفاقيات أو هذا الملحق "البروتوكول" رؤساءه من المسئولية الجنائية أو التأديبية، حسب الأحوال، إذا علموا، أو كانت لديهم معلومات تتيح لهم في تلك الظروف، أن يخلصوا إلى أنه كان يرتكب، أو أنه في سبيله لارتكاب مثل هذا الانتهاك، ولم يتخذوا كل ما في وسعهم من إجراءات مستطاعة لمنع أو صد هذا الانتهاك."

5.3.2 الأوامر العليا

لا يمكن التذرع بالأوامر العليا للدفاع عن جرائم يطالها القانون الدولي، ولكن يمكن أن تأخذ في الحسبان لتخفيف العقوبة. وقد اعترف بهذا المبدأ منذ محاكمات نيورمبرغ التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي الآن جزء من القانون الدولي العرفي. [72]

4.2 المساءلة

يتوجب على الدول الالتزام باحترام وحماية حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الجبر الفعال. [73] ويتضمن هذا الواجب ثلاثة عناصر:

- العدالة: تقصّي الانتهاكات السابقة، وإذا ما جمعت أدلة مقبولة كافية، مقاضاة الجناة المشتبه بهم (طبقاً للالتزامات المفصَّلة أعلاه)؛
- الحقيقة: تبيان الوقائع المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت فيما مضى؛
- الإنصاف: تقديم الجبر الوافي والفعال للضحايا وأسرهم.

1.4.2 العدالة

ثمة سبل ممكنة عديدة لتقديم أولئك الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بمقتضى القانون الدولي وفق إجراءات تلبي مقتضيات المعايير الدولية للنزاهة، ولا تفضي إلى عقوبة الإعدام.

1. فعلى السلطات الليبية الالتزام بأن تحقق في جميع الجرائم المرتكبة بمقتضى القانون الدولي، وأن تحيل الشخص المشتبه بارتكابه تلك الجرائم إلى القضاء، حيثما توافرت أدلة كافية مقبولة لذلك.

2. الدول الأخرى: وينبغي للدول الأخرى أن تمارس واجباتها بإجراء تحقيقات جنائية سريعة ووافية ومستقلة

وغير منحازة بشأن أي شخص يتواجد فوق أراضيها أو ضمن حدود ولايتها القضائية ومتهم، أو مشتبه به، في ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي. وإذا ما توافرت أدلة مقبولة كافية، ينبغي للدول مقاضاة المشتبه به/بها أو تسليمه/تسليمها إلى دولة أخرى مستعدة لمقاضاته/مقاضاتها وراغبة في ذلك ضمن إجراءات لا تفضي إلى فرض عقوبة الإعدام، أو تسليمه/تسليمها إلى محكمة جنائية دولية ذات اختصاص.

3. المحكمة الجنائية الدولية: ليبيا لم تصدق على نظام روما الأساسي. بيد أن مجلس الأمن الدولي، وطبقاً للمادة 13(ب) من نظام روما الأساسي، قد أحال الوضع في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

2.4.2 جبر الضرر

يقتضي القانون الدولي أن توفَّر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان سبل انتصاف لا يقتصر مداها على النصوص القانونية بصورة نظرية، وإنما يمكن الوصول إليها فعلياً وممارستها على نحو فعال. فمن حق الضحايا أن تتاح لهم فرص التماس العدالة بصورة فعالة وعلى قدم المساواة؛ والجبر الكافي والفعال والسريع لما لحق بهم من ضرر؛ الحصول على المعلومات التي تعنيهم والمتعلقة بالانتهاكات وبآليات الانتصاف. ويتضمن الإنصاف الفعال جملة العناصر التالية: رد الاعتبار، والتعويض المالي، وإعادة التأهيل، والإرضاء، وضمانات عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات. [74]

وقد لاحظت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" أنه يتعين على الجماعات المسلحة نفسها احترام القانون الإنساني الدولي. [75] وبينما تظل مسألة ما إذا كان على الجماعات المسلحة واجب في أن تقدم الجبر الوافي عما ارتكبه أفرادها من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، تشير الممارسات إلى إمكان الطلب من مثل هذه الجماعات تقديم التعويض المناسب. [76]

3. عمليات القتل غير المشروع: من الاحتجاجات إلى النزاع المسلح

"كل ما أريد هو أن أرى من قتلوا ابني يعتقلون ويحاكمون"
نيسة الورفلي، والدة رمضان سالم المكحل الذي قتل في بنغازي في 19 فبراير/شباط

في منتصف فبراير/شباط، سقط برصاص قوات القذافي في الشوارع متظاهرون عزّل من السلاح كانوا يدعون إلى مزيد من الحرية في الشوارع، فيما ثبت لاحقاً أنه محاولة لا جدوى منها لقمع حركة الاحتجاج.[77] وخلال أيام، سقط القسط الأكبر من شرق ليبيا ومدينة مصراتة، في غرب البلاد، بأيدي المحتجين. وبحلول أواخر فبراير/شباط، كانت الحالة قد تفاقمت لتتحول إلى نزاع مسلح مع تصاعد الاشتباكات إلى الغرب من أجدابيا وفي محيط مصراتة بين قوات القذافي ومقاتلي المعارضة – وجلُّهم من المدنيين الذين لم يعرفوا سوى القليل، أو لا شيء، عن استخدام السلاح، إلى جانب بعض أفراد وضباط الأمن والقوات المسلحة السابقين ممن فروا من الخدمة وانضموا إليهم.

وفي جهد منها لاستعادة السيطرة على المناطق التي استولت عليها المعارضة، شنت قوات القذافي حملة عسكرية وحشية استهدفت في كثير من الأحيان سكان المناطق التي سيطرت عليها المعارضة ممن لا يشاركون في القتال. فقامت بإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون وقذائف المدفعية، وكذلك القنابل العنقودية، بصورة عشوائية على المناطق السكنية، ما أدى إلى قتل وجرح العشرات من الأهالي. وفي عدة حالات، استخدمت الذخيرة الحية أو الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك قذائف الدبابات والقذائف الصاروخية، ضد سكان فارين، فيما بدا في بعض الأحيان سياسة "أطلق النار على كل ما يتحرك".

واتخذت مثل هذه الهجمات شكلاً واسع النطاق على وجه خاص في مصراتة، ولكن في أماكن أخرى أحياناً، مثل أجدابيا، عندما استعادت قوات القذافي السيطرة عليها. حيث فر عشرات الآلاف من أهالي المدينة، أي معظم سكانها، خشية الانتقام منهم لدعمهم الثورة (أو نتيجة التصور بأنهم من مؤيدي الثورة).[78]

وفي مصراتة، التي يصل عدد سكانها إلى نحو 300,000 شخص، تعرض الأهالي للحصار بدءاً من أواخر فبراير/شباط، عندما طوّقت قوات القذافي المدينة من جميع الجهات باستثناء البحر وواصلت شن الهجمات ضد الميناء – المنفذ الوحيد، ونقطة عبور المساعدات الإنسانية وإخلاء الجرحى والمرضى الوحيدة. وتوقفت الهجمات الصاروخية العشوائية في مايو/أيار، ثم استؤنفت في منتصف يونيو/حزيران، واستمرت بشكل متقطع.[79]

وفي ليلة 20/21 أغسطس/آب، اندفعت قوات المعارضة باتجاه طرابلس، حيث قوبلت تلك القوات بمقاومة محدودة من قبل القوات المسؤولة عن حراسة العاصمة. ومع أن هذا التقدم الأولي قد تراجع بفعل القتال العكسي من قبل قوات القذافي، وبحلول 24 أغسطس/آب كانت قوات المعارضة تعزز مواقعها في المدينة بشكل متزايد. وقد كان اقتحام باب الزاوية، مركز القيادة والمقاومة للعقيد القذافي، في 23 أغسطس/آب بمثابة نقطة تحول في المعركة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المناطق التي جرى الحديث عن سقوطها تحت سيطرة المعارضة في تزايد مستمر.

استخدام القوة المفرطة المميتة ضد المتظاهرين

"ارتكبنا خطأ، لأننا اعتقدنا أنه عندما سيرى الجنود أنهم يقتلون مواطنين عاديين لا يحملون أية أسلحة، فسيطغى عليهم الشعور الإنساني وسيتوقفون عن إطلاق النار، ولكنهم واصلوا القتل."
محتج في مصراتة

منذ انطلاق شرارة الاحتجاجات، ردت قوات الأمن والقوات المسلحة التابعة للقذافي على المظاهرات المناهضة للحكم بالقوة المميتة، فأطلقت نيران البنادق الرشاشة الآلية على المتظاهرين العزّل، ما أدى إلى مقتل العشرات وجرح المئات. وفي شرق ليبيا، كانت معظم الإصابات في بنغازي والبيضاء. حيث لقي نحو 170 شخصاً مصرعهم، بينما جرح ما يربو على 1,500 في المدينتين في الفترة ما بين 16 و21 فبراير/شباط وحدها. [80] وكان العشرات من هؤلاء المحتجين غير مسلحين، بينما قُتل الآخرون في سياق اشتباكات مسلحة.

سعد حامد صالح اليمني
© Private

ففي **البيضاء**، قتل واحد من المحتجين ومتفرج في 16 فبراير/شباط، أي قبل يوم من "يوم الغضب" الذي جرت الدعوة إليه، وذلك أثناء مظاهرة ضد اعتقال ناشطين (أنظر الفصل 1). وكان الطالب القتيل **سعد حامد صلاح اليمني**، وهو طالب كان في العشرين من العمر. وأبلغ والده منظمة العفو الدولية ما يلي:

" طلب إذناً مني كي يذهب إلى المظاهرة السلمية. وذهب حوالي الساعة 6.5 مساء، وفي حوالي الساعة 7.45، تلقى أقرب أصدقائه مكالمة هاتفية للذهاب إلى المستشفى وعندما وصل، كان سعد قد فارق الحياة. "

وأبلغ حازم أحمد محمد الفايدي، صديق سعد الذي كان معه عندما قتل وأصيب هو نفسه، منظمة العفو الدولية ما يلي:

" ذهبنا إلى مظاهرة سلمية. سرنا بمحاذاة المصرف التجاري، حيث كانت قوات الأمن قد ألقت الغاز المسيل للدموع، وذهبنا إلى مبنى " جهاز الأمن الداخلي" للمطالبة بالإفراج عن الأشخاص الذين قبض عليهم في اليوم السابق. كنا خارج الباب الرئيسي، خلف شارع العروبة، بجانب السوق. أطلقوا الرصاص في الهواء من غرفة الحرس في الطابق الأرضي ثم أطلقوا الرصاص الحي. أُصبت في جنبي الأيمن وفي ذراعي الأيمن. كان سعد يقف على بعد مترين أو ثلاثة مني وأُصيب بعدي مباشرة؛ أصيب في وجهه وسقط على الأرض. وتوفي على الفور."

وتبين السجلات الطبية أن الرصاصة اخترقت الجانب الأيسر من فم سعد نحو الجانب الخلفي من عنقه ومزقت عموده الفقري. بينما أدت إصابة حازم إلى ثقب في رئته وإلى جروح باطنية، وكان من حسن حظه أن نجا من الموت.

أما الضحية الآخر، **خالد الناجي عبد الرازق خنفر**، ويبلغ من العمر 22 سنة، فأصيب بالقرب من دكان أبيه للمجوهرات ما بين الساعة 8 و8.30 مساء. وأخبر والده منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا قد أغلقنا الدكان وذهبنا إلى البيت وطلبت منه أن لا يخرج ولكنه أراد أن يذهب لمعرفة ما يجري لأن دكاننا يقع إلى جانب مبنى " جهاز الأمن الداخلي" ، حيث احتشد المتظاهرون. خرج حوالي الساعة 7.30 إلى 8 مساء، وبعد

أقل من ساعة، تلقينا مكالمة هاتفية مفادها أنه قد قتل. وكانت إصابته في الصدر."

وأبلغ شاهد عيان منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن كانت تطلق النار في اتجاه أسفل الشارع عندما حاول خالد عبور الشارع الواقع خلف دكان العائلة. وروى عدد من أصحاب المحلات في الشارع الرواية نفسها عن الأحداث لمنظمة العفو الدولية ، مشيرين إلى ثقوب في الجدران والنوافذ والأبواب أحدثتها الطلقات النارية.

وزادت الاحتجاجات التي جابت مختلف أنحاء البيضاء عقب تشييع جنازتي طالبين من ضخامة المظاهرات المقررة ليوم 17 فبراير/شباط. وكانت السلطات قد نقلت عشرات، وربما مئات، الجنود جواً إلى المدينة من المناطق الغربية والجنوبية لليبيا قبل الموعد المقرر للمظاهرات وأثناء الاضطرابات. [81]وقام أفراد قوات الأمن والجنود بمطاردة المحتجين وإطلاق النار عليهم – سواء من قاموا بإلقاء الحجارة عليهم، أو أولئك الذين لم يفعلوا شيئاً أو لاذوا بالفرار. وقتل في البيضاء 17 من المحتجين في ذلك اليوم، بينما جرح العشرات. [82]

وكان بين الضحايا **صفوان رمضان عطية علي**، وهو طالب في المدرسة الثانوية يبلغ من العمر 15 سنة. وأبلغ والده منظمة العفو الدولية ما يلي:

" حوالي الساعة 4.15 مساء... سمعنا إطلاق نار في الحي خلف شارع العروبة وسمعنا إمام المسجد الأخضر يتحدث إلى الجنود بواسطة مكبر للصوت... كانت هناك طلقات، طلقات بلاستيكية وعيارات نارية، وكان الشباب يغلقون الشوارع [بحواجز متحركة]. وكان صفوان في البيت وطلب من شقيقه الأصغر الذي كان في الشرفة أن يدخل إلى داخل البيت. وبعد فترة قصيرة نزل الدرج ووقف مع أحد الجيران عند الزاوية المقابلة للبيت. كان الجو هادئاً. أراد أبنائي الآخرون أن يخرجوا من البيت وذهبت معهم وأخذتهم إلى المجمع التجاري بالسيارة، وبينما كنا هناك اتصل بي ابن عمي وطلب أن أذهب إلى المستشفى... كان الناس يحملون جثامين الأشخاص الذي قتلهم الرصاص ويعرضونها على الناس، ولم أدرك أن صفوان كان واحداً منهم. أصيب في رأسه وهو واقف قرب باب المسجد."

وقال شاهد عيان:

"كنا في الجامع الأخضر، وعندما حاولنا المغادرة عقب الصلاة، كانت المنطقة محاطة بقوات الأمن وجنود باللباس الأخضر والأزرق. وكانت معهم أسلحة لإطلاق عيارات بلاستيكية ورصاص حقيقي. [83]بقينا في الجامع لمدة حوالي ساعة دون أن نتمكن من المغادرة، ثم حاول بعضنا الخروج، ولكن كانوا يخرجون ويعودون بسبب وجود قوات الأمن أمامهم. وكان صفوان يقف بجانب باب الجامع عندما أُطلقت عليه النار وتوفي حوالي الساعة 5.30 – 6 مساء."

وطبقاً لشهادات جمعتها منظمة العفو الدولية في البيضاء، كانت المظاهرات التي خرجت في 16 و17 فبراير/شباط غير عنيفة في معظمها. إذ ألقى بعض المتظاهرين الحجارة، ومساء 16 فبراير/شباط، أحرق البعض سيارات موجودة في الساحة المقابلة لمبنى "جهاز الأمن الداخلي" عقب إطلاق قوات الأمن النار على المتظاهرين من الطابق العلوي ومن على سطح المبنى. وأبلغ الشيخ صلاح سالم كماش، إمام المسجد الذي احتجز في مبنى "جهاز الأمن الداخلي" من 16 حتى 17 فبراير/شباط، منظمة العفو الدولية أنه احتجز في مكتب كان يستطيع فيه رؤية ما يحدث خارج المبنى على شاشات الشبكة التلفزيونية الداخلية. وقال إنه رأى أعضاء "جهاز الأمن الداخلي" وجنوداً يطلقون النار على المحتجين، الذين كان بعضهم يلقي الحجارة على المبنى. بيد أن إلقاء الحجارة كان محدوداً، بكل المقاييس، ومن مسافة بعيدة بحيث أنه لم يشكل أي خطر جدي على حياة أفراد قوات الأمن. وفي معظم الشوارع التي احتشد فيها المتظاهرون، رأت منظمة العفو الدولية ثقوباً في جدران وواجهات المحلات ناجمة عن طلقات

نارية، ولكنها لم تلاحظ سوى القليل من الأضرار الناجمة عن إلقاء الحجارة.

بعد ظهر 16 فبراير/شباط، غادر رجال الشرطة مركز الشرطة المحلي دون مواجهات مع المتظاهرين. وعلى العكس من ذلك، أُخلي مبنى "جهاز الأمن الداخلي" في وقت متأخر من بعد ظهر 17 فبراير/شباط بينما كان الجنود في الشارع يواصلون الاشتباك مع المتظاهرين ويطلقون النار عليهم حتى وقت متأخر من المساء. وانضم بعض الضباط ورجال الشرطة المحلية إلى المتظاهرين. وأبلغ شهود عيان منظمة العفو الدولية أنهم رأوا رجال شرطة ممن انضموا إلى المتظاهرين وهم يطلقون النار على قوات القذافي.

ومنذ ذلك الحين، تصاعدت الاحتجاجات لتغدو مواجهات عنيفة. وفي وقت لاحق من ليلة 17/18 فبراير/شباط، انتقلت الاحتجاجات إلى قاعدة حسين الجويفي العسكرية في شحات، على بعد نحو 15 كيلومتراً إلى الشرق من البيضاء، مقر الجنود الذين قيل إنهم أطلقوا النار على المتظاهرين.

رقية فوزي مبروك
© Private

وأطلق الجنود النار من داخل القاعدة على المحتجين، الذين كان بعضهم مسلحاً، حسبما ذكر، وكان بينهم على ما يبدو بعض الشرطة الفارين من الخدمة. وضربت رصاصة أطلقت من القاعدة مبنى مقابلاً للشارع الرئيسي فقتلت **رقية فوزي مبروك**، البالغة من العمر 12 سنة، وهي تتفرج من نافذة غرفة نومها حوالي الساعة 3 صباحاً.[84]

وتواصلت الاحتجاجات والاشتباكات المسلحة خارج القاعدة في اليوم التالي عقب تشييع جنازة الطفلة وأدت إلى مقتل نحو 30 من المحتجين وإلى جرح عشرات غيرهم. وفي اليوم التالي، 19 فبراير/شباط، استولى المحتجون على قاعدة شحات العسكرية عقب مقتل نحو 17 من المحتجين هناك، حسبما ورد. وتشير الكمية الكبيرة من العبوات الفارغة (ومعظمها من بنادق كلاشنيكوف وبنادق مشابهة) التي عثرت عليها منظمة العفو الدولية في القاعدة وما رأته من أضرار لحقت ببعض المباني إلى مدى شدة الاشتباكات التي وقعت.

وانتقلت الاحتجاجات والاشتباكات عقب ذلك إلى مطار الأبرق، على بعد نحو 25 كيلومتراً إلى الشرق من البيضاء، حيث تمركز مئات الجنود الذين نقلوا جواً إلى المنطقة من أنحاء أخرى من البلاد، حسبما ذكر. ومن غير الواضح ما إذا كان الجنود الذين أطلقوا النار على المحتجين في البيضاء أو من اشتبكوا مع المحتجين في قاعدة شحات العسكرية من بين الذي انسحبوا من مطار الأبرق، أو ما إذا كان هؤلاء قد غادروا المنطقة. وفي 21 فبراير/شباط، استولى المحتجون على المطار عقب مقتل نحو 15 منهم، حسبما ورد. وتم أسر الجنود الذين ظلوا في المطار. وقتل عدة جنود من هؤلاء، بينما أفرج عن معظمهم لاحقاً.[85] وورد أن الجنود أطلقوا النار على محتجين غير مسلحين في قاعدة شحات العسكرية وفي مطار الأبرق، على السواء. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من أن تتحقق مما حدث أثناء هذه الحوادث على وجه الدقة، أو من حقيقة أي الأشخاص قتل أو جرح جراء استخدام القوة المفرطة.

وفي **بنغازي**، سارت الأحداث على نسق مشابه. فعندما لم تفلح عمليات الاعتقال الإجهاضية في وقف المظاهرات، فتحت قوات الأمن والقوات المسلحة النار، فقتلت وجرحت محتجين عزّل. وفي أغلب الأحيان، امتنع رجال الشرطة عن إطلاق الرصاص وانضم بعضهم إلى المحتجين. ولاذ أفراد قوات الأمن الآخرون بالفرار أو انضموا إلى المحتجين، بينما وجه بعض هؤلاء أسلحتهم نحو الجنود.

وبدأت المظاهرات في 15 فبراير/شباط عقب القبض على فتحي تربل وفرج الشراني، وهما عضوان في اللجنة التي أنشأها أقرباء ضحايا مجزرة سجن أبو سليم في 1996 (أنظر الفصل 1).حيث تجمع المحتجون، وجلّهم من أقارب السجناء القتلى، في المساء خارج مجمع مديرية الأمن العام (المعروفة عادة بالمديرية). ثم اتجهوا إلى وسط المدينة، حيث اشتبكوا مع مؤيدي العقيد القذافي، والعديد منهم على ما بدا من أعضاء اللجان الثورية، الذين كانوا يحملون العصي والهراوات. [86] وأفرج عن فتحي تربل في وقت مبكر من 16 فبراير/شباط، ولكن الاحتجاجات تواصلت ذلك اليوم وانتهت إلى اشتباكات قام أثناءها أفراد الشرطة والدعم المركزي (شرطة الشغب) والقيادات الشعبية واللجان الثورية، حسبما ذكر، بالاعتداء على المحتجين. وطبقاً لسجلات مستشفى الجلاء وشهادات الضحايا والشهود، عولج 59 من المحتجين في هذين اليومين من جروح نجمت عن إصابات بالرصاص الحي. [87]

على هذه الخلفية المتوترة، وقعت أحداث "يوم الغضب" الذي قُرر له يوم 17 فبراير/شباط. فأطلقت قوات الأمن والقوات المسلحة النار على محتجين غير مسلحين استخدم بعضهم الحجارة في المقابل. وانتهى اليوم بمقتل ما لا يقل عن 13 من المتظاهرين وجرح العشرات. [88] وخلال الأيام الثلاثة التي تلت، ارتفع عدد القتلى إلى 109. [89]

وكان أول ثلاثة محتجين يقتلون في بنغازي هم **مؤيد بوجلاوي**، البالغ من العمر 25 سنة، و**ناجي جردانو** و**طاهر بن سريتي**. والبالغان من العمر 24 سنة وأصيب هؤلاء مساء 17 فبراير/شباط بمحاذاة مسجد النصر قريباً من جسر جليانة.

وأبلغ ه. ب. [90] منظمة العفو الدولية أنه التقى صديقه مؤيد بوجلاوي بالقرب من مقهى في شارع دبي وسارا معاً وكانا يهتفان: "سلمية... سلمية". وعندما وصلا إلى جسر جنينة، المحاذي لجسر جليانة الرئيسي، شاهدا شرطة مكافحة الشغب (الدعم المركزي) وعربات المديرية تسد الطريق. وقال ه. ب:

"لتفادي المزيد من الاشتباكات مع الشرطة، رحنا نهتف: 'الشعب وشرطة الدعم المركزي إخوة في الدم' وواصلنا المسير بأمل أن نمر بين العربات التي تسد الطريق بسلام ودون مشكلة... وعندما اقتربنا من عمارة ''الدعوة الإسلامية'، فتحت قوات الأمن النار علينا... وبينما كنت أنتظر توقف إطلاق النار، رأيت رجالاً يرتدون خوذاً صفراء ومسلحين بالسكاكين والهراوات يركضون نحونا، وهربنا جميعاً. هربنا إلى الخلف نحو جسري جليانة وجنينة. وعدت إلى طريق دبي وفقدت مؤيد أثناء إطلاق النار. وعلمت فيما بعد أنه وآخرين اجتازوا الجسر واتجهوا نحو مسجد محلي يدعى مسجد النصر، حيث قتل."

وصل المحتجون الفارون إلى مسجد النصر أثناء صلاة المغرب. وكان البعض قد أنهى صلاته وبصدد مغادرة المسجد بينما كان الآخرون الذين وصلوا للتو – ومعظمهم من المحتجين – يستعدون لأداء الصلاة. وفي تلك اللحظة، أطلق قناصون من على جسر جليانا النار على الرجال الثلاثة، من على مسافة تتراوح ما بين 100 و200 متر عن المسجد، فأردوهم قتلى.

وقال م. م.، [91] وهو إمام للمسجد شهد عمليات القتل، إن **طاهر بن سريتي**، وهو في الأربعينيات من العمر، لم يشارك في الاحتجاجات وكان ببساطة بصدد دخول أو مغادرة قاعة الصلاة عندما أصيب. وأبلغ ر. س.، [92] الذي شاهد كيف قتل **ناجي جردانو**، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان الجامع مكتظاً لأن المحتجين كانوا قد وصلوا للتو وأرادوا أن يصلوا. ولذلك كان هناك العديد من الأشخاص ممن يقفون في فناء الجامع ولم يتمكنوا من الوصول إلى صنابير المياه للوضوء. ولذا دعا أحد الرجال إلى التيمم.

ولفت نظري شاب يافع – عرفت لاحقاً أنه ناجي جردانو – عندما سأل عن كيفية القيام بالتيمم. ولذلك كنت أنظر إليه وهو واقف بمحاذاة بوابة المسجد تماماً ويستخدم أحد قدميه لخلع إحدى نعليه عندما رأيته يسقط فجأة وينزف بشدة. وبينما كان لا يزال على الأرض، قدمت نحونا مجموعة من الرجال الذين يرتدون الخوذات الصفر راكضين وقام أحدهم بضرب ناجي على ظهره بهراوة."

وبحسب شهادة الوفاة، أصيب ناجي جردانو في فخذه الأيمن، ما تسبب له بنزيف مميت، وضرب على ظهره بأداة صلبة. وأبلغت والدته، فتحية علي سلطاني، منظمة العفو الدولية أن ناجي كان يحتج بسبب عدم وجود فرص عمل:

"كان يشتاط غضباً من أن الأشخاص من ذوي الصلات مع المتنفذين يعيشون حياة أفضل... أريد أن أرى من قتلوا ابني وجميع الشبان الآخرين يعاقبون... خرج ابني للاحتجاج بصورة سلمية مع الشبان الآخرين... فلماذا أطلقوا النار عليه؟ لماذا قتلوه؟ لم يرتكب أي ذنب."

فوق: محمد علام العبيدي.
أعلاه: فوزي محمد حسين الصبري © Private

وتورد شهادة وفاة مؤيد بوجلاوي أنه أصيب في أسفل البطن وأنه كان متوفياً عندما وصل إلى المستشفى. كان قد تزوج قبل ستة أشهر وزوجته حامل. وقال ه. ب. إنه عندما التقى مؤيد على طريق دبي وسار معه نحو جسر جليانة، لم يكن مؤيد يحمل حجارة مثل الآخرين. وبحثت منظمة العفو الدولية في سياج وواجهة المسجد ولم تجد أي ثقوب ناجمة عن عيارات نارية، ما يشير إلى أن الرجال الثلاثة استهدفوا وقتلوا عن عمد.

وكان بين المحتجين الذين قتلوا في 17 فبراير/شباط **محمد علام العبيدي**، الذي كان يعمل في كلية الصيدلة وكان لاعب كرة قدم ماهر. وقتل أمام عيني أخيه، الذي أبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا نتظاهر بشكل سلمي. جئنا من شارع الرويسات إلى شارع جمال عبد الناصر وكنا نسير في اتجاه الشمال الغربي بعكس اتجاه السير على الطريق إلى المحكمة [بالقرب من الميناء]. وفي حوالي الساعة 9 أو 9.30 مساء، وقبل أن نصل إلى فندق تيبستي، الذي كان إلى يسارنا...، رأينا مجموعة من رجال الأمن وأفراد الحرس الثوري قادمين في الاتجاه المعاكس ويغلقون الطريق أمامنا. كانوا يطلقون النار وحاول الناس الهرب إلى الشارع الجانبي لتجنب العيارات النارية. ورأيت عدة متظاهرين يسقطون على الأرض؛ ولا أعرف ما إذا كانوا قد قتلوا أم جرحوا. وفي تلك اللحظة أصيب محمد وسقط على الأرض. أصيب في الجانب الأيسر من بطنه. ولم يكن بإمكان أي سيارة إسعاف الوصول إلى المنطقة وبحثت عن سيارة من الشوارع الجانبية وعثرت على واحدة ونقلنا محمد إلى مستشفى الجلاء. حاولوا إنقاذ حياته ولكنه توفي قبل منتصف الليل بقليل."

ووصف متظاهر آخر أصيب في المكان نفسه بعد ذلك بقليل، وهو مهدي بن زراع البالغ من العمر 38 سنة، لمنظمة العفو الدولية كيف قتل **فوزي محمد حسين الصبري:**

" بينما كنت في المظاهرة خارج المحكمة، سمعنا صوت إطلاق نار من ناحية شارع جمال وذهبنا لنرى ماذا كان يحدث. كنت مع فوزي محمد حسين الصبري وعثمان الربعة. وفي شارع جمال، وقبل وصولنا فندق تيبستي، وجدنا رجالاً يرتدون قبعات بلاستيكية صفراء يحملون عصياً ورجالاً بمعاطف داكنة يحملون بنادق ويسدون الطريق. فالتففنا حول إحدى العمارات لتحاشيهم ولنذهب إلى شارع جمال، في اتجاه الشرق. وشاهدنا هناك مجموعة كبيرة من الرجال المسلحين تقترب وكانوا يرتدون زي الجيش وبعضهم يضع قبعات بلاستيكية صفراء ويحملون الهراوات والعصي. أطلقوا النار في اتجاهنا دون سابق إنذار. أُصبت برصاصة في قدمي اليمنى فسحقتها تماماً. وفي الوقت نفسه، أصيب فوزي في رأسه. فسقط مضرجاً بدمائه. وتوفي بعد ذلك بقليل."

وأبلغ موظفون في فندق تيبستي منظمة العفو الدولية أنه وفي مساء 17 فبراير/شباط، فتح أفراد "الحرس الثوري" و"اللجان الثورية"، وكذلك أفراد قوات الأمن، النار على المحتجين خلف الفندق فقتلوا وجرحوا عدة أشخاص. وقالوا إن رجالاً يرتدون خوذ عمال بناء صفراء كانوا يرافقون قوات الأمن ويطاردون المحتجين ويضربونهم بالهراوات والعصي منذ وقت مبكر من اليوم. وتعزز لقطات فيديو صورها المحتجون وسكان المنطقة على هواتفهم النقالة وتمت مراجعتها من قبل منظمة العفو الدولية هذه الروايات.

وفي اليوم التالي، 18 فبراير/شباط، تحول تشييع جنازات من قتلوا إلى مظاهرة أخرى. وفتحت قوات الأمن وقوات الجيش النار مجدداً على المتظاهرين فقتلت وجرحت أشخاصاً وهم في طريقهم إلى المقبرة وأثناء العودة منها. وأصيب معظم هؤلاء بالقرب من مجمع المديرية وبالقرب من الثكنة العسكرية لكتيبة فضيل بوعمر (المعروفة عموماً بالكتيبة) في وسط بنغازي.

وبين من قتلوا خارج مجمع المديرية **أيمن مفتاح قويدر**، وهو طالب قانون يبلغ من العمر 26 سنة. وأبلغ صديقه أحمد [93] منظمة العفو الدولية ما يلي:

" ذهبنا في البداية إلى مبنى المحكمة، حيث قمنا بالصلاة على ضحايا اليوم السابق. ثم مررنا حوالي الساعة 2 – 2.30 من بعد الظهر بقرب الكتيبة وكان الوضع دموياً. كانت القوات تطلق النار على المتظاهرين. وفي طريقنا إلى المقبرة، حوالي الساعة 5 مساء، وصلنا إلى مجمع مديرية الأمن العام. كنا نهتف " سلمية... سلمية" لنعلن أن مسيرتنا سلمية. وغادر بعض من يرتدون زي الشرطة المجمع وانضموا إلى المتظاهرين. بينما ألقى بعض المحتجين الحجارة، ولكن من بعيد ولم تصل معظم الحجارة المجمع. وكان أفراد المديرية و[شرطة مكافحة الشغب] يطلقون النار من باحة المجمع، بينما كان آخرون على سطح بعض مباني المجمع. وكان هناك رجال بلباس الجيش في الباحة أيضاً. وتحدث بعض المحتجين إلى أصدقاء وأقارب لهم من موظفي المديرية كانوا داخل المجمع ويرغبون في الخروج، وطلبوا من المتظاهرين بعد ذلك التراجع إلى الخلف كي يتمكنوا من الخروج واستجاب المتظاهرون وانتقلوا إلى الجانب الآخر من الطريق. ولم يخرج سوى 10 أشخاص. ثم أُلقيت علينا عبوات الغاز المسيل للدموع من داخل المجمع، وتبعها رصاص حي.

أيمن مفتاح كويدر © Private ومجمع المديرية حيث لقي مصرعه© Amnesty International

" وشاهدت شابين يصابان ويسقطان على الأرض، ثم أصيب أيمن وسقط . ركضت نحوه. لم أرى الدماء في بداية الأمر، ولكن عندما وضعت يدي خلف ظهره، كانت هناك بركة من الدماء. أصيب في الجزء العلوي من صدره، تحت العنق مباشرة، واخترقت الرصاصة ظهره. وأصيب متظاهر آخر وهو يهرع لمساعدة أيمن. وكانت إصابته في جنبه الأيمن. ذهبت مع أيمن والشخص المصاب الآخر إلى مستشفى الجلاء في سيارة خاصة."

وأبلغت عائلة أيمن منظمة العفو الدولية أن أيمن تكلم قبل مقتله بفترة وجيزة مع والده هاتفياً وكان هادئاً. وقالت والدته:

" كان يدرس ليصبح محامياً، مثل والده وأقاربه الآخرين، وفي اليوم السابق ذهب إلى المظاهرة أمام المحكمة مع المحامين. ذهب إلى المظاهرة لأنه كان يدعم الحرية والعدالة."

وكانت النقاط الرئيسية التي قتل معظم المحتجين وأصيبوا عندها ما بين 18 و20 فبراير/شباط في محيط الكتيبة: أي منطقة البِركة في شارع جمال عبد الناصر، إلى الشرق من الكتيبة، وشارع الحجازي (المعروف عادة باسم شارع سيدي عبد الجليل)، الذي يتقاطع عمودياً مع شارع جمال عبد الناصر، والساحة الخالية المواجهة لمدخل الكتيبة الرئيسي. وقتل معظم المحتجين والمتفرجين وأصيبوا على مسافة من الكتيبة – ما بين 100 و500 متر – وبما يشير إلى أنهم لم يكونوا يحاولون اقتحام الكتيبة. [94]

وطبقاً للشهادات التي جمعت، أطلق الجنود النار على المحتجين من داخل المجمع – من على مستوى الطابق الأرضي ومن أسطح المباني، على السواء – وقاموا على نحو متكرر بمطاردة المحتجين عبر الشوارع القريبة وداخل البنايات وبإطلاق النار عليهم، ما أدى إلى مقتل وجرح محتجين ومتفرجين. وتتطابق الثقوب في جدران وأبواب ونوافذ المباني في الشوارع المحيطة بالكتيبة، والتي تفحصها مندوبو منظمة العفو الدولية، بمن فيهم خبير عسكري، مع النمط الذي جرى وصفه فيما سبق.

وفي ساحة أسفل الطريق أكثر بعداً عن الكتيبة، أطلع صيدلاني مندوبي منظمة العفو الدولية على عدة صناديق أدوية ثقبتها العيارات النارية التي اخترقت باب الدكان وشبك الحماية المعدني. وعلى الجانب الآخر من الطريق، قال موظفون في عيادة للأسنان إن الجنود كانوا يطاردون المحتجين ويطلقون النار عليهم بالقرب من العيادة، وإنهم دخلوا العيادة في إحدى المرات وأطلقوا الرصاص على الجدران والسقف، وعلى قفل الباب كي يتمكنوا من الوصول إلى شرفة سطح المبنى.

وكان سعدي القذافي، وهو أحد أبناء العقيد القذافي، حاضراً في الكتيبة قبل سقوطها بيد المحتجين وأثناء قمع المحتجين. وفي مقابلة مع "بي بي سي" من طرابلس، اتهم الأصوليين بمهاجمة الكتيبة. وقال:

"أرسلني والدي [إلى بنغازي] في بداية الأزمة للتحدث إلى الناس هناك ولأرى مطالبهم. وبعدئذ بدأوا بمهاجمة الكتيبة ومراكز الشرطة ثم أخذوا الأسلحة، فاضطررت إلى المغادرة، كما تعلمون، لأن الوضع كان غير آمن بدرجة كبيرة... وعندما جاء هؤلاء الفتيان حاملين الأسلحة وأرادوا مهاجمة الكتيبة، كان من المؤكد أنهم سوف يدخلون ويقتلون الجنود. ولذلك اضطروا [الجنود] إلى الدفاع عن أنفسهم." [95]

ويثير وجود سعدي القذافي في الكتيبة أسئلة حول ما إذا كان قد لعب دوراً في إعطاء الأوامر أو إيصالها إلى الجنود كي يستخدموا القوة المميتة ضد المحتجين العزّل.

في 20 فبراير/شباط، وربما في اليوم الذي سبقه أيضاً، أطلق المحتجون و/أو منشقون من الشرطة وقوات الأمن ممن انضموا إليهم النار [96] وألقوا بمواد متفجرة من الجيلاتين [97] وقنابل حارقة (مولوتوف) على الكتيبة. وفي ساعة مبكرة من بعد ظهر 20 فبراير/شباط، قاد مهدي زواي، البالغ من العمر 48 عاماً ومدير لشركة نفط يعيش بالقرب من الكتيبة، سيارته محملة بحاويات للغاز إلى بوابة الكتيبة. وانفجرت السيارة، ما أدى إلى مقتله ومقتل جندي كان في حراسة بوابة الكتيبة. وأحدث الانفجار ثقباً في الجدار ودفع الجنود الآخرين إلى التراجع فدخلوا المجمع. وعقب عدة ساعات من المواجهات المسلحة، اقتحم المحتجون الكتيبة، التي كان الجنود قد أخلوها. [98]

قتل **حسام محمد الأمامي**، البالغ من العمر 20 سنة، قبيل غروب شمس 18 فبراير/شباط بالقرب من الكتيبة. وفي وقت مبكر من ذلك اليوم، كان وصديقه زكرية علي النيهوم قد شاركا في تشييع جنازات الأشخاص الذين قتلوا في اليوم السابق. وطبقاً لرواية والدته، فايزة، أصيب حسام في ساقه عندما سقط بالقرب من مجمع المديرية وهو هارب عقب إطلاق قوات الأمن النار على المشيعين. ولم يكن لدى حسام جيوب ولذا طلب من زكرية أن يحتفظ له بهاتفيه النقالين. وعقب الجنازة، التقى حسام وزكرية في شارع جمال عبد الناصر في منطقة البركة كي يأخذ جهازي الهاتف. ووصف زكرية لمنظمة العفو الدولية ما حدث:

"أعطيته هاتفيه وكنا نهتف عندما فتحوا [الجنود] النار. ركضنا جميعاً بحثاً عن مكان نختبئ فيه، واختبأ البعض خلف المباني... وركضنا، حسام وأنا، واختبأنا خلف لوحة إعلانات. حملت الهاتفين ومددت ذراعي من خلف اللوحة لأصور ما كان يحدث. وعقب ذلك بفترة وجيزة شعرت بإصابة قوية في ساقي وكنت أشعر بالدم يتدفق مني وسقطت. وسقط حسام فوقي. قرأت "الشهادة"، ولكن حسام لم يقل أي شيء... كان قد أصيب برصاصة تحت عنقه مباشرة، وتوفي على الفور."

وفي المكان الذي أصيبا به، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية عدة ثقوب ناجمة عن إطلاق الرصاص في لوحة الإعلانات التي اختبأ حسام وزكرية خلفها.

محمد عود عويضة، وهو فلسطيني يبلغ من العمر 49 سنة وظل معظم حياته يعمل في ليبيا حارساً في شركة في سرت، قتل في 19 فبراير/شباط جراء إصابته بعيار ناري في الرأس أطلقه الجنود عليه وهو يحثهم على وقف إطلاق النار. وأبلغ ثلاثة شهود عيان منظمة العفو الدولية أن محمد عود عويضة قتل بعد فترة وجيزة من وصوله إلى شارع ابن سرين، وهو شارع صغير مواز لشارع سيدي عبد الجليل الرئيسي. حيث التجأ المحتجون، الذين كانوا يتجمعون منذ صلاة العصر في شارع سيدي عبد الجليل وكانوا يلقون الحجارة على الجنود، في شارع ابن سرين عندما تقدم الجنود نحوهم. وعندما وصل محمد، بدأ الجنود بإطلاق النار على المحتجين المختبئين خلف أحد المباني القريبة. وأبلغ أحد الشهود منظمة العفو الدولية ما يلي:

" وصل محمد إلى المكان واتجه فوراً إلى مقدمة شارع ابن سرين وراح يطلق إشارات بذراعية إلى الجنود ليطلب منهم التهدئة. ووقف خلف الشجيرات الصغيرة على زاوية الشارع. وراح الجنود يطلقون النار على الشجيرات. فراح يصرخ: 'لماذا تطلقون النار؟ ليس هناك مسلحون هنا، لماذا تطلقون النار؟' وفتح ذراعيه ليريهم أنه غير مسلح، ثم استدار ومشى في الشارع عائداً إلى المكان الذي اختبأ فيه المحتجون. لم أكد استدير بنظري عنه الى أن سقط على الأرض وقد انقسم رأسه الى قسمين."

وعلى الحائط خلف الشجيرات التي وقف محمد خلفها للحظات قبل أن يُطلق عليه الرصاص، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية ثقوباً ناجمة عن الرصاص. وتظهر لقطات صورها المحتجون الجرح القاتل الذي أصاب جبين

محمد.

رمضان سالم مكاحل، وهو مدقق حسابات يبلغ من العمر 27 سنة، قتل إثر أصابته بعيار ناري في 19 فبراير/شباط بينما كان يتحدث مع أصدقائه خارج دكان للكتب في منطقة البِركة في شارع جمال عبد الناصر، على بعد نحو 100 إلى 200 متر من الكتيبة. ولم يكن من المشاركين في أي احتجاج، طبقاً لثلاثة من أصدقائه. وكان واحد منهم مع رمضان في المقهى منذ صلاة المغرب حتى صلاة العشاء. وفي المساء، ذهب رمضان إلى دكان القبس لبيع الكتب وكان واقفاً يتحدث إلى أصدقاء عندما أصيب. وأبلغ أحد هؤلاء الأصدقاء، وهو أ. ك.، [99] منظمة العفو الدولية ما يلي:

" دردشنا، رمضان وأنا، قليلاً وكنت منفعلاً بعض الشيء بشأن الأوضاع والقتل وأوشكت على البكاء. ولذا انسحب ومشى بضع خطوات ووقف أمام شاب آخر كان يتكئ على عمود قرب الممر أمام مكتبة القبس مباشرة. وبينما كان يتحدث على الهاتف، سقط فجأة على وجهه وأدركنا أنه أصيب. نقلناه إلى المستشفى، ولكن إصابته كانت في الرأس ولم ينجُ."

في **مصراتة**، [100] بدأت المظاهرات في 19 فبراير/شباط، وفي البداية للتضامن مع المحتجين في بنغازي. وعقب استخدام قوات الأمن القوة والأسلحة النارية، راح المحتجون يطالبون بسقوط النظام. وعقب ذلك مباشرة، تقريباً، قُتل أول المحتجين. حيث أصيب **خالد أبو شحمة**، وهو رجل إطفاء وأب لسبعة أبناء يبلغ من العمر 42 سنة، في بطنه حوالي الساعة 3 من بعد الظهر وتوفي بعد فترة وجيزة.

علي حسين الدويك
© Private

وقتل المزيد من المحتجين والمتفرجين وأصيبوا في الأيام والأسابيع التالية. وكان من بين من قتلوا في إحدى المظاهرات في وسط المدينة عصر 21 مارس/آذار **علي حسين الدويك**، وهو صحفي (مدير إذاعة "ليبيا الحرة" الجديدة في مصراتة) يبلغ من العمر 43 سنة وأب لطفلين. وأبلغ شقيقه محمود، الذي كان برفقته في المظاهرة، منظمة العفو الدولية ما يلي:

" حوالي الساعة 1.30 – 1.45 من بعد الظهر سرنا من مدرسة الانتصار، في شارع عبد الله الغريب، وكانت الكتائب [قوات القذافي] قد جاءت إلى وسط المدينة ورفعت العلم الأخضر [علم نظام القذافي] فوق مبنى مؤتمر الشعب في شارع طرابلس. وكانت المظاهرة متجهة نحوه لإنزال العلم الأخضر وإعادة علم ثورة 17 فبراير مكانه. وفي حوالي الساعة 2.15 من بعد الظهر، راح الجنود يطلقون النار من بنادق الكلاشنيكوف والبنادق الرشاشة. وحولنا سيرنا نحو الشمال الشرقي في اتجاه ملعب نادي الحياة لكرة القدم. وأخذت الكتائب تطلق زخات من قنابل الدبابات. وراح الناس يركضون في جميع الاتجاهات: ذهبتُ نحو إشارات المرور حيث بدأنا سيرنا وذهب أخي نحو إشارة مرور الغويري وأصيب بشظية من قنبلة دبابة في رأسه. وتوفي قبل أن يصل المستشفى."

وشملت قائمة المحتجين الآخرين الذين قتلوا في ذاك اليوم **مفتاح رمضان الجابو**، وهو صاحب دكان لبيع القرطاسية يبلغ من العمر 27 سنة، و**خالد إبراهيم السريتي**، البالغ من العمر 30 سنة، والطالب الجامعي **عبد الحكيم أحمد أبو زكية**، البالغ من العمر 22 سنة، الذي أصيب في مؤخرة رأسه. وتشير الشهادات التي أدلى بها الأهالي – سواء من شاركوا منهم في المظاهرات أو الذين شاهدوا ما حدث عن بعد من بيوتهم أو أثناء مرورهم

بالمظاهرات - بصورة ثابتة إلى نمط غير ضروري ومفرط من استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، والاستخدام المتهور للقوة على نحو عرّض من لا شأن لهم بالمظاهرات للخطر.

المدنيون يدفعون الثمن الأكبر: الهجمات العشوائية

"سمعت صوت انفجار وهرعت إلى غرفة الأطفال عندما ارتطم الصاروخ الثاني بالبيت... وجدتهم مدفونين تحت الركام."

صفية عبد الله اشحيط

بين الأسلحة العشوائية بطبيعتها التي استخدمتها قوات القذافي في مصراتة ضد المناطق السكنية صواريخ "غراد" والذخائر العنقودية.[101] ومنذ منتصف مارس/آذار، شنت قوات القذافي أيضاً هجمات متواصلة وغالباً عشوائية مميتة ضد الأحياء السكنية في مصراتة وأجدابيا، مستخدمة الدبابات والعربات والمعدات العسكرية الثقيلة.

فبعد ظهر يوم 13 مايو/أيار بقليل، أصابت زخة من صواريخ "غراد" عدة بيوت في حي الرويسات، إلى الجنوب الشرقي من وسط مدينة مصراتة، ما أدى إلى مقتل وبتر أطراف عدة أشخاص من أهالي الحي. وقتل في القصف اثنان من أبناء صفية عبد الله شاحيت الثلاثة، هما **ردينة** و**محمد**. وقالت الأم لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

ساعدتُ الأولاد على الاستحمام – ملك البالغة من العمر خمس سنوات، ومحمد، وهو في الثالثة، والطفلة الرضيعة ردينة، والبالغة من العمر سنة واحدة. تركتهم في غرفة النوم وذهبت لتحضير الغداء. وبعد دقائق، سمعت صوت انفجار فعدت مسرعة إلى غرفة نوم الأطفال عندما ارتطم صاروخ بالبيت. سقطت على الأرض؛ كان الزجاج المحطم يغطي المكان وحدث المزيد من الانفجارات. وعقب سماعي الانفجار الخامس في مكان أبعد، تشجعتُ ودخلت غرفة نوم الأطفال لأجدهم مدفونين تحت الركام. كنتُ أُبعدُ الركام عندما شاهدت ردينة ملقاة تحت فراشها: وكانت مؤخرة رأسها قد تفجرت، بينما تناثرت قطع من لحمها في كل مكان. لم تكن سوى طفلة رضيعةً، لم تكن حتى قد تعلمت المشي بعد. ماذا فعلت حتى تستحق هذا؟"

ملك مصطفى شامي© Amnesty International

نجت ملك، ابنة صفية، من القصف، ولكنها أصيبت أصابة بالغة في ساقها اليمنى واضطر الأطباء إلى بترها. وأبلغت صفية منظمة العفو الدولية أن اسرتها كانت قد فرت من بيتها في الرويسات في مارس/آذار بحثاً عن حي أكثر أمناً ولم تمض على عودتها إلى البيت سوى بضعة أيام قبل وقوع المأساة بعدما شعرت بأن المنطقة قد أصبحت آمنة عقب انسحاب قوات القذافي من وسط مصراتة في أواخر أبريل/نيسان.

في مكان قريب، قتلت شظية صاروخ **حسن محمد الروج**، وهو أب لثلاثة أطفال يبلغ من العمر 36 سنة، بينما كان في طريقه إلى مسجد الحي لأداء صلاة الجمعة. وارتطم صاروخ آخر بساحة بيت عائلة ساسي في 12.45 من بعد الظهر. وأصيبت **لطفية شكشاكة ساسي**، وهي أم لستة أبناء تبلغ من العمر 55 سنة، بجرح عميق وكبير في بطنها، وبجروح متعددة في ساقيها، كما أصيب ابنها محمد، البالغ من العمر 30 سنة، بجروح في ساقية وذراعيه.

إن صواريخ "غراد" أسلحة غير موجهة وهي بذلك مقذوفات لا تميز بطبيعتها ويمكن أن تزرع الدمار ضمن مسافة تصل إلى 40 كيلومتراً. ومن شأن استخدامها ضد مناطق سكنية أن يشكل انتهاكاً صريحاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية، الذي يشكل أحد أعمدة القانون الإنساني الدولي.

فوق: أحمد أحمد المجدوب © Private ، أعلاه: نجل أحمد أحمد المجدوب © Amnesty International

وقد شنت قوات القذافي، من المواقع المتمترسة فيها في محيط مصراتة (إلى الشرق والغرب والجنوب) من المدينة، هجمات بعدد لا يحصى من صواريخ "غراد" على المناطق السكنية في المدينة، وفي بعض الأيام أطلقت عدة مجموعات تضم كل منها 40 صاروخ غراد في المرة الواحدة. فقُتل عشرات السكان وجُرح عشرات غيرهم في مثل هذه الهجمات وهم في بيوتهم أو بالقرب منها. وكان بعض الضحايا قد فروا من بيوتهم من المناطق التي تتعرض للهجمات ولجأوا إلى منازل أقارب وأصدقاء لهم في مناطق من المدينة اعتقدوا أنها أكثر أماناً.

أحمد أحمد المجدوب، وهو أب لعشرة أطفال يبلغ من العمر 64 سنة، قتل في 25 أبريل/نيسان في بيت ابنته في حي قصر أحمد في مصراتة، إلى الغرب من الميناء. وأبلغ ابنه محمد منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا قد أنهينا غداءنا للتو مع رجال آخرين من العائلة في كوخ صغير خارج منزل شقيقتي، الذي كان مكتظاً للغاية بسبب لجوء أقارب آخرين إليه أيضاً.

وعقب الغداء، غادر الجميع الكوخ بينما بقي والدي وفتح الله هناك. كان العديد من الصواريخ قد سقط في الصباح على المنطقة، ولكنها جميعاً سقطت في البحر أو بالقرب من البحر.

وحوالي الساعة 2.30 من بعد الظهر، انفجر صاروخ بالقرب من البيت. هرعت لأجد أن والدي قد تحول إلى أشلاء. فقُطعت إحدى ساقيه بالكامل، بينما كانت ساقه الأخرى وأحد ذراعيه معلقين بخيط واه، وكانت الجروح تملأ جسمه. وتوفي على الفور تقريباً.

وأصيب شقيقي فتح الله بشظايا وغطت الجروح كافة أنحاء جسمه وأُخلي لاحقاً

بواسطة قارب للعون الإنساني نقله إلى مستشفى في بنغازي."

وقُتل عدة مهاجرين وهم ينتظرون إخلاءهم من قبل "المنظمة الدولية للهجرة" في ميناء مصراتة [102]، عندما أصابت صواريخ "غراد" مخيمات اللاجئين المؤقتة التي كانت تؤويهم بالقرب من الميناء. وكان بين الضحايا طفلان نيجيريان هما "دستيني"، البالغ من العمر 18 سنة، وشقيقته البالغة من العمر ثمانية أشهر "سكسس"، وعمتهما "ميريام"، وهي أم لأربعة أطفال تبلغ من العمر 38 سنة، وعمهم "أماراتشي"، البالغ من العمر 32 سنة والأب لثلاثة أطفال.

فيفا أميكا © Amnesty International

وفقدت والدة الطفلين فيفا إميكا، البالغة من العمر 29 سنة، ساقها اليمنى ويدها اليمنى وأصيبت بجروح متعددة أخرى. ومن سريرها في المستشفى أبلغت منظمة العفو الدولية:

"كنت في الميناء أنتظر السفينة كي تأخذنا إلى مكان آمن، وكنت احتضن طفلي عندما هز صوت انفجار صاروخ الميناء. فقدت الوعي وأفقت لأدرك بأنني قد فقدت كل شيء". وأبلغ والد الطفلين، إميكا إزيلاوبي، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"انفجرت الصواريخ بجانب بيتنا، ولذلك هربنا وذهبنا إلى مخيم الهلال الأحمر بالقرب من الميناء وكنا ننتظر سفينة المنظمة الدولية للهجرة كي تخلينا من مصراتة. كنا سنعود إلى نيجيريا، بعيداً عن هذه الحرب. كان يوم 4 مايو/أيار وكنا قد انتظرنا سفينة المنظمة الدولية للهجرة لأيام عندما انفجر صاروخ بالقرب منا. لقد فقدت أطفالي وأخي وأختي، وقد تيتم أطفالهما الآن. و زوجتي أصبحت مشوهة لمدى الحياة ومصدومة. لم تعد ترغب في العيش ولا أعرف كيف أساعدها. لقد دمرت عائلتنا ولا أستطيع تحمل كل هذا."

وكانت سفينة "المنظمة الدولية للهجرة"، والتي كانت أميكا وعائلته بانتظارها، قد وصلت مصراتة في 30 أبريل/نيسان وتقرر أن تغادر في اليوم التالي حاملة مئات المهاجرين التائهين وجرحى إصاباتهم خطيرة. بيد أنها لم تستطع الرسو في الميناء حتى 4 مايو/أيار بسبب الهجمات الصاروخية التي لم تهدأ على الميناء والمناطق المحيطة به. وأودى أحد هذه الصواريخ بأرواح أطفال إميكا وأقربائه. وقتل كذلك خمسة عمال مهاجرين مصريين كانوا ينتظرون إخلاءهم بالقرب من الميناء قبل ذلك بثلاثة أسابيع، في 14 أبريل/نيسان، أثناء وقوفهم في طابور الخبز خارج مخبز قريب من الميناء.

عقب فترة هدوء قصيرة من ثلاثة أسابيع، استأنفت قوات القذافي إطلاق صواريخ "غراد" على مصراتة في الأسبوع الثاني من يونيو/حزيران.[103] ففي الأسبوعين الأخيرين من يونيو/حزيران، قتل ما لا يقل عن أربعة من سكان المدينة، بينهم طفل، بينما أصيب عدة أشخاص آخرين بجروح في سلسلة من الضربات الصاروخية للجزء الشرقي من المدينة. وكانت الهجمات الجديدة هذه أشد ضراوة، حيث جرى حشو الصواريخ التي أطلقت بكرات معدنية صغيرة قصد بها مضاعفة الإصابات والأضرار إلى الحد الأقصى. كما أطلقت صواريخ "غراد" محشوة بكرات

أعلاه: حسين محمد زوبي وعائلتهPrivate © ؛ وسط: كرات قاتلة استخدمت في صواريخ غراد التي أطلقت على بنغازي: فوق: أحد البيوت التي استخدمت لإيواء دبابة في حي الغيران © Amnesty International

معدنية صغيرة أيضاً على حي دولار في جنوب غرب بنغازي صباح 19 مارس/آذار، عندما حاولت قوات القذافي العودة إلى بنغازي قبل ساعات من أولى ضربات حلف شمال الأطلسي.[104]

وبين من قتلوا جراء إصابتهم بحشوات القنابل العنقودية الطفل **حسين محمد زوبي**، البالغ من العمر 12 سنة، حيث أصيب عصر 11 أبريل/نيسان بينما كان يلعب في حديقة المنزل الذي لجأت إليها عائلته. وأبلغ والده منظمة العفو:

"كان حسين يلعب مع أطفال آخرين عندما دوت الانفجارات وقتل. وأصيب طفل آخر بجروح، كما أصيب شاب جزائري كان يقيم هنا أيضاً، وهو وردي إبن السعد، بجروح وتوفي في الطريق إلى المستشفى.

ونحن نقيم هنا لأن البيت المقابل لبيتنا قصف في 8 أبريل/نيسان، ولذا جئنا هنا لنحتمي. كان صحفيون أجانب يقيمون هنا فاعتقدنا أننا سنكون بأمان."

وشنت قوات القذافي هجمات متكررة بقذائف الهاون، بما في ذلك قذائف من عيار 120مم تحتوي ذخائر عنقودية، على وسط المدينة بالقرب من "الخط الأمامي" قبل انسحابها من المنطقة في الأسبوع الثالث من أبريل/نيسان. وفي 15 أبريل/نيسان، عثر مندوب منظمة العفو الدولية على عدة ذخائر عنقودية في المنطقة، وكذلك على أجزاء من مقذوفات لمدافع هاون من طراز MAT-120 (مصممة ومصنعة من قبل شركة Instalaza S. A. الأسبانية) تحتوي ذخائر عنقودية فردية. وهذا النوع من الذخائر محظور بموجب "اتفاقية الذخائر العنقودية".[105]

وفي 21 أبريل/نيسان، أي اليوم الذي أعقب مغادرة قوات القذافي حي الغيران، وجد مندوب المنظمة عشرات من الأشرطة الحمراء التي تستخدم كوصلات لصواعق الذخائر العنقودية من قبل حلف شمال الأطلسي. وعندما انسحبت قوات القذافي في وقت لاحق من مناطق أخرى في المدينة، عثرت منظمة العفو الدولية على المزيد من

الذخائر العنقودية في هذه المناطق.

إن الذخائر العنقودية، المحظورة من قبل أكثر من 100 دولة، تشكل خطراً هائلاً. فهي تسقط من الهواء أو تقذف من الأرض، ومصممة لتنفتح في الهواء وتطلق حشوات متفجرة تنتشر على مساحة واسعة من الأرض وبطريقة لا يمكن أن تميز بين المدنيين والجنود. ولا ينفجر العديد من هذه الذخائر عند قذفها ، ما يجعل منها في المحصلة ألغاماً مضادة للأفراد. [106]

وبسبب كونها أسلحة عشوائية بطبيعتها، فمن غير الجائز أبداً استخدام هذه الذخائر تحت أي ظرف من الظروف. ويشكل استخدامها في المناطق السكنية انتهاكاً صارخاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية.

بحلول الأسبوع الثاني من مارس/آذار، كانت قوات القذافي قد بدأت بإعادة سيطرتها على مدن كانت قد أخلتها فيما سبق. فقامت بنقل دبابات وعربات عسكرية ومعدات ثقيلة إلى مناطق سكنية من مصراتة وأجدابيا، ووضعت قناصين على أسطح المباني المرتفعة في المناطق التي سيطرت عليها.

وفي العادة، كان سكان أجدابيا والمناطق المحيطة بها قادرين على الفرار والوصول إلى مناطق أكثر أمناً، رغم ما شكله هذا من صعوبة لا يستهان بها لعشرات الآلاف من السكان النازحين، الذين غدوا عالقين في الصحراء لأسابيع في ظروف شديدة القسوة. [107]

أما سكان مصراتة، من الناحية الأخرى، فلم يستطيعوا المغادرة. ولجأ العديد منهم إلى إقامة الحواجز، مستخدمين في ذلك حاويات مملوءة بالرمل وثلاجات وغسّالات تالفة وأثاثاً قديماً، لمنع قوات القذافي من إحراز مزيد من التقدم في المدينة. بينما شنت قوات القذافي من مواقعها في وسط المدينة ومن مواقع أخرى حول المدينة بلا توقف هجمات عشوائية مميتة في معظمها ضد الأحياء السكنية للمدينة، ما أدى إلى قتل وجرح العشرات من السكان في بيوتهم أو أثناء ممارستهم حياتهم اليومية.

ومع تدهور الوضع، اشتبكت قوات القذافي والسكان المحليون الذين تحولوا إلى مقاتلين للمعارضة داخل الأحياء السكنية. وأصبح وسط المدينة هو خط الجبهة. [108]حيث فر عشرات الآلاف من الأهالي من المناطق التي سيطرت عليها قوات القذافي، أو حيث كانت المواجهات المسلحة تحتدم. ولجأ هؤلاء إلى أقاربهم وأصدقائهم، أو إلى المدارس في المناطق البعيدة عن المواجهات. وأبلغ العديد من الأهالي منظمة العفو الدولية أنه أجبروا على الانتقال مرة تلو أخرى مع تعرض المناطق التي كانوا يلجأون إليها للهجمات من جانب قوات القذافي. ومن لم يستطع الفرار، ظل محاصراً في بيته ومعرضاً للنيران ويعاني من شح الطعام والماء والأدوية.

وأخفت قوات القذافي دبابات بجانب أعيان مدنية كذلك، في محاولة متعمدة، وإن غير مجدية في نهاية المطاف، لحمايتها من الضربات الجوية المحتملة. إن اتخاذ المدنيين دروعاً بشرية انتهاك للقانون الإنساني الدولي ويشكل جريمة حرب. وقد لاحظت منظمة العفو الدولية تمركزاً للدبابات في عدة مناطق سكنية في مصراتة، بما في ذلك في غيران وزاوية المحجوب، وفي شارع طرابلس والمناطق المحاذية له. وتمركزت بعض الدبابات ما بين البيوت وحتى في داخلها؛ بينما جرى إخفاء أخرى داخل أسواق المواد الغذائية أو غيرها من المحال التجارية الصغيرة، بما في ذلك في مخبز على الطريق الساحلي في زاوية المحجوب.

وحتى إذا لم يرق مثل هذا السلوك إلى مرتبة استخدام الدروع البشرية، فإنه يمثل امتناعاً عن اتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الهجمات – الأمر الذي يقتضي من جميع أطراف النزاع تجنب وضع أهداف

عسكرية في المناطق المدنية في جميع الأوقات.

قُتلوا أثناء محاولتهم الفرار

"لا أريد الانتقام. كل ما آمله هو أن يواجه من قتلوا ابنتي الصغيرتين العدالة."
عادل الأسطى، الذي قتلت ابنتاه الطفلتان في 31 مارس/آذار.

أصيبت آمنة عادل الأسطى، البالغة من العمر سبع سنوات، وشقيقتها رؤى التي لم يزد عمرها عن 18 شهراً، بإصابات قاتلة في 31 مارس/آذار عقب فرار أسرتهما من بيتها في حي كرزاز، إلى الجنوب من وسط المدينة، وكانت تبحث عن الأمان في جزء آخر من مصراتة. وأبلغ والدهما، عادل الأسطى، وهو مدير لشركة بناء، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كانت الكتائب قد دخلت كرزاز، حيث كنا نعيش، ولم يعد الوضع آمناً على نحو متزايد. كان الجنود يدخلون البيوت. وأبلغنا أحد الجيران أن خمسة من أفراد عائلة جار لنا قد أُخذوا من بيتهم. وقررنا المغادرة. ركبنا أنا وأخي وأسرتانا في سيارتين؛ تسعة أشخاص في سيارتي وستة في سيارة أخي. وبينما كنا ننعطف حول الدوار للذهاب إلى جسر إغزير رأينا سيارتي بك- أب من صنع تويوتا وعليهما مدفعين مضادين للطائرات في صندوقيهما قادمتين من ناحية كلية القوى الجوية، القاعدة الرئيسية للكتائب في المنطقة. كنا على بعد نحو 300 متر منهما ولم تكن هناك سيارات أخرى على الطريق؛ كان الوقت في منتصف الصباح، وضوء النهار ساطع. أطلقوا علينا النار من سيارتي البك- أب.

كانت سيارة أخي في المقدمة ولم يحدث لها شيء. اخترقت رصاصة من عيار كبير الباب المحاذي للسائق في سيارتي وعبرت إلى الجزء الخلفي. وكانت آمنة ورؤى تجلسان خلفي. اخترقت الرصاصة رأس آمنة واخترقت ذراع رؤى إلى صدرها. وفارقت آمنة الحياة على الفور وتوفيت رؤى بعد أيام قليلة. لا أريد الانتقام. ولكنني آمل في أن أرى من قتلوا ابنتي الصغيرتين يواجهون العدالة في يوم من الأيام."

وتعرضت عائلتان أخريان لإطلاق نار في ظروف مماثلة وهما تحاولان الفرار من كرزاز بسياراتهما في 17 مارس/آذار. وفي كلتا الحالتين، قتل وأصيب أفراد من العائلة. فقتل **طاهر أبو شيبه**، البالغ من العمر 46 سنة والأب لتسعة أطفال، وابنته الكبرى **منى**، وتبلغ من العمر 21 سنة، عندما تعرضت سيارتهم لإطلاق نار. وأبلغ أحد أقاربهم، وكان في سيارة أخرى، منظمة العفو الدولية ما يلي:

" غادرنا في ثلاث سيارات، حوالي الساعة 10 مساء،

فوق على اليسار: آمنة عادل الأسطى، فوق على اليمين: رؤى عادل الأسطى Private © ، أعلاه: حطام سيارة طاهر أبو شيبه
© Amnesty International

وكنت أقود السيارة الأولى وطاهر خلفي. كان يقود وكانت منى تجلس خلفه في المقعد الخلفي مع زوجة طاهر وابنه وابن أخيه واثنين من أطفال العائلة الآخرين. وفي الطريق، رأينا دبابة أمامنا، وكانت قريبة منا للغاية.

بدأوا يطلقون النار من الدبابة وتمكنت من الدوران والابتعاد بالسيارة بسرعة، ولكن طاهر ومنى أصيبا بعدة طلقات. قتل طاهر على الفور؛ ونقلنا منى إلى المستشفى ولكنها توفيت عند وصولها."

وفي حادثة منفصلة قبل ذلك ببضع ساعات في المنطقة نفسها، تعرضت عائلة أخرى للنيران وهي تحاول الفرار من كرزاز في ثلاث سيارات. فقتل **محمد مصباح سويب**، الذي يبلغ من العمر 61 سنة ولديه 14 ولداً وبنت، إثر إصابته بشظية في الرأس بينما أصيب عدة أفراد من عائلته عندما تعرضت السيارات الثلاث لنيران إحدى الدبابات. وأصيبت زوجة محمد، عائشة، في ظهرها بينما أصيب حفيد لهما في شهره السابع في الوجه إصابة بليغة. وأصيبت والدة الطفل الرضيع، حنان، في الذراع. وفي سيارة أخرى، لحقت بعماد، ابن محمد، وبابنة أخيه عائشة، البالغة من العمر أربع سنوات، إصابات في الرأس. وأبلغ من نجوا من أفراد العائلة منظمة العفو الدولية أنهم تعرضوا هم أيضاً لإطلاق نار وهم يحاولون الانعطاف بعد أن أدركوا أن الدبابات كانت تتجه نحوهم.

فوق: مفتاح الترهوني؛ أعلاه: محمد الترهوني Private©

وقتل عدة أشخاص في أجدابيا، وهي مدينة تضم ما يربو على 100,000 نسمة وكانت مهجورة إلى حد كبير عندما ذهبت منظمة العفو الدولية إليها في أوائل أبريل/نيسان.[109] وكان من بين هؤلاء **مفتاح الترهوني**، البالغ من العمر 67 سنة، وابنه **محمد**، البالغ من العمر 36 سنة، وقتلا في 20 مارس/آذار بالقرب من البوابة الشرقية لأجدابيا عندما أصيبت سيارتهما بقذيفة – وعلى ما يبدو بصاروخ أو قذيفة مدفعية. وأبلغ ابنه، آدم، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"تمزقوا إرباً. لم نجد جسديهما، وجدنافقط أشلاءً من اللحم. كانوا متوجهين للبحث عني في الزويتينة حيث أعمل. علقت هناك عقب غزو قوات القذافي للمنطقة في الأسبوع الذي سبق. وفي هذه الأثناء، فرت عائلتي من أجدابيا في 18 مارس/آذار عقب قصف المدينة في اليوم السابق. ذهبوا للبحث عن مكان آمن في الصحراء جنوب المدينة مع العديد من العائلات الأخرى. كانت شبكة الهاتف في المنطقة قد قُطعت، ولم نستطع الاتصال ببعضنا البعض. وكان والدي قلقاً عليّ وقرر يوم الأحد [20 مارس/آذار] الذهاب إلى الزويتينة لرؤيتي. وعندما مرا مفتاح ومحمد بالقرب من البوابة الشرقية لأجدابيا قُتلا بصاروخ."

وانفجر آدم باكياً عندما عرض على مندوب لمنظمة العفو الدولية أجزاء مقطعة من بطاقتي والده وأخيه اللتين كان قد وجدهما في حطام سيارتهما في 26 مارس/آذار عقب انسحاب قوات القذافي من أجدابيا والمنطقة المحيطة بها.

إن شهادات الناجين والشهود، والتفاصيل التي رووها هم وآخرون فيما يتعلق بمواقع الجانبين، قوات القذافي ومقاتلي المعارضة، في وقت الهجمات، تشير بقوة إلى أن مقذوفات قد أطلقت من جانب قوات القذافي. وفي حالات أخرى، بما في ذلك ما نصفه فيما يلي، لم يكن بالإمكان التحقق مما إذا كان الأشخاص الذين قتلوا أو جرحوا قد استهدفوا بشكل متعمد، أو كانوا مجرد ضحايا لنيران عشوائية ومتهورة، أو وقعوا في فخ النيران المتبادلة. وفي بعض الحالات، لم يكن من الممكن التثبت من أن مصدر الطلقات كان قوات القذافي أم مقاتلو المعارضة.

رقية عبد الغني الشيخي، وهي معلمة تبلغ من العمر 34 سنة، قتلت في أواخر مارس/آذار بالقرب من أجدابيا وهي في طريقها مع عائلتها للفرار من المدينة، التي كانت آنذاك محاطة بقوات القذافي. وأبلغت والدتها، خديجة، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان الوقت بين 3 و4 عصراً وكنا بالقرب من محطة الوقود على الطريق المؤدي إلى البوابة الشرقية للمدينة. وكان أبنائي الآخرون وأحفادي في سيارات أخرى أمامنا وخلفنا. كان ابني يقود وكنت أجلس في المقعد الأمامي بينما كانت رقية وابنتي الثانية، عائشة، في المقعد الخلفي. سمعنا إطلاق نار وأصيبت رقية بعيارين ناريين، في ظهرها وفي ذراعها. وواصلنا القيادة لنبحث عن مستشفى ولكن أبواب المستشفيات في الزويتنة وسلطان والمقرون كانت مغلقة. وفي نهاية المطاف، أخذنا رقية إلى مستشفى في قمينيس [على بعد نحو 100 كيلومتراً من أجدابيا على الطريق إلى بنغازي]؛ أجروا لها عملية واستخرجوا الرصاصة من ظهرها، ولكنها توفيت بعد ذلك بوقت قصير."

وأبلغت قريبة أخرى تدعى سلمى، وكانت في السيارة التي خلف سيارة رقية مع أطفالها، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان هناك إطلاق نار كثيف؛ ووقعنا وسط إطلاق النار المتبادل. اخترقت رصاصة النافذة الخلفية اليسرى لسيارتنا وأصابت ابنتي آلاء، وهي في التاسعة من العمر. كنت أجلس في المقعد الخلفي مع أطفالي. وكنت بجانب آلاء واحتضن طفلي الرضيع. ومرت الرصاصة بجانبي مباشرة وخدشت جبين آلاء بالقرب من عينها اليسرى. ولحسن الحظ كان الجرح سطحياً. وأصيب دولاب سيارتنا أيضاً واضطررنا إلى التوقف. اختبأنا من الرصاص في مبنى على جانب الطريق ثم عدنا إلى البلدة وبقينا هناك ليومين قبل أن نتمكن من مغادرة البلدة والذهاب إلى الصحراء للاختباء."

وتفحصت منظمة العفو الدولية السيارات التي كانت عائلة الشيخي تسافر فيها. وتطابقت ثقوب الرصاصات التي كانت في مركباتهم مع ما رووه. وبالقياس إلى حجم التأثيرات، يبدو أن السيارات قد أصيبت برصاصات من عيار 7.62 مم أطلقت من بنادق كلاشنيكوف أو بنادق مشابهة يستخدمها كلا طرفي النزاع.

فوق: رقية عبد الغني الشيخي؛ ©Private

يمين: أربعة أطفال من أسرة أبو فناس، آدم، ثلاث سنوات، وأخته فاطمة، سبع سنوات، وحواء، 11 سنة، وأخوهم سليم، 15 سنة، لقوا مصرعهم عندما أصابت قذيفة السيارة التي كانت تقلهم إلى مصراتة في 21 مارس/آذار. © Amnesty International

انظر تقرير منظمة العفو الدولية: مصراتة تحت الحصار وفي مرمى النيران. رقم الوثيقة MDE 19/019/2011، 6 مايو/أيار 2011.

في مصراتة، أصيب **عبد ربه فيزاني**، وهو طفل يبلغ من العمر 20 شهراً، وجدّته بجروح عندما حاصرتهما النيران المتبادلة بين قوات القذافي ومقاتلي المعارضة في الأسبوع الثاني من أبريل/نيسان. وأبلغت عمة الطفل، التي كانت في السيارة معهم ومع أقارب آخرين، منظمة العفو الدولية أنهم كانوا على الطريق الساحلي على الأطراف الغربية للمدينة عندما حاصرتهم النيران. حيث كان لقوات القذافي عدة مواقع على طول الطريق يسيطرون منها على أجزاء من المدينة ويشنون الهجمات على المناطق الخاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة ويقصفونهم منها بالمدفعية.

حالات الإعدام خارج نطاق القضاء

في 10 أبريل/نيسان، شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية جثتي مقاتلين من المعارضة أُطلقت عليهما النار في مؤخرة الرأس وأيديهما مقيدة خلف ظهريهما بشريط معدني. وجُلبت الجثتان من الجبهة الأمامية الشرقية، في المنطقة ما بين أجدابيا والبريقة. ونقلتا إلى المشرحة في مستشفى الحواري في بنغازي، حيث تعرفت عليهما عائلتاهما. وأبلغ العاملون في المشرحة منظمة العفو الدولية أن جثة لمقاتل ثالث كانت يداه موثوقتين بالطريقة نفسها قد أحضرت في وقت سابق من الصباح إلى المشرحة من خط الجبهة وأن عائلة المقاتل قد تسلمت الجثة. وأبلغ الطبيب الشرعي الذي قام بتشريح الجثة وموظفو المشرحة منظمة العفو الدولية أن أقدام الرجال كانت قد أوثقت أيضاً.

وفي اليوم التالي، شاهد مندوبو المنظمة في مشرحة أجدابيا جثة رجل لم يتم التعرف عليه. وكانت يداه موثوقتين خلف ظهره بقيود بلاستيكية ومربوطتين بحبل إلى سلك استعمل لربط الكاحلين معاً. وأبلغ موظفو المستشفى منظمة العفو الدولية أنه عثر على هذه الجثة، وعلى أخرى أحضرت معها ولكنها دفنت من قبل العائلة، عند البوابة الشرقية لأجدابيا، التي كانت تحت سيطرة القذافي قبل فترة وجيزة من ذلك. ومن غير الواضح بعد ما إذا كانتا لمقاتلين ينتميان إلى المعارضة أم لشخصين قبض عليهما وسجنا ثم قتلا.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية بصورة منفصلة تقارير ذات مصداقية بشأن أربع حالات مماثلة، حيث عثر على جثث مقاتلين أسرى موثقة اليدين خلف الظهر وقد تلقت عدة رصاصات في الجزء العلوي من الجسم.

حيث عثر على جثث ثلاثة من مقاتلي المعارضة، وهم **وليد الصبر العبيدي** البالغ من العمر 34 سنة، وشقيقه **حسن**، البالغ من العمر 32 سنة، وابن عمهم **وليد سعد بدر العبيدي**، وهو في التاسعة والثلاثين، على مشارف بنغازي الغربية في 21 مارس/آذار. وأبلغت عائلتاهم منظمة العفو الدولية أن أيدي الثلاثة جميعاً كانت موثوقة خلف ظهورهم، بينما بدت على جثتي اثنين منهم جروح ظاهرة للعيان – حيث بدا أن حسن قد تعرض للضرب على عينه اليمنى وعلى عنقه، بينما كان إبهام وليد سعد مكسوراً. وقالتا أيضاً أن الرصاص قد أطلق على جبين وليد الصبر من مسافة قريبة.

وكان الرجال الثلاثة قد فقدوا في 19 مارس/آذار عندما حاولت قوات القذافي العودة للسيطرة على بنغازي ودارت اشتباكات مع مقاتلي المعارضة على الأطراف الغربية للمدينة. وفي وقت سابق من ذاك الصباح، شارك الثلاثة في أسر أفراد من قوات القذافي. وأبلغ شقيق وليد الصبر منظمة العفو الدولية أنه اتصل بوليد في وقت لاحق من الصباح وأنه عندما أجاب بدى وكانه مقطوع الأنفاس، وكأنه كان يركض ولم يكمل المكالمة. واتصل به أخوه بعد وقت قصير ورد عليه رجل يتكلم بلهجة غرب ليبيا قائلاً: "إذا كنت تريد أخاك، تعال" وأنهى المكالمة. واتصل الأخ مجدداً ورد الرجل نفسه قائلاً: "أخوك ميت". وفي اليوم التالي، وجدت السيارة التي كان الثلاثة يستخدمونها وقد اخترقها الرصاص بغزارة عند الأطراف الجنوبية الغربية من بنغازي.

وفي 6 مايو/أيار، عثر على جثتي عاشور الطفل وابنه يوسف في حي كرزاز من مصراتة، الذي كانت قد سيطرت عليه قوات القذافي حتى يوم 4 مايو/أيار. قبل يومين. وأبلغ الأطباء الذين فحصوا الجثتين في مستشفى مصراتة الرئيسي منظمة العفو الدولية أن أيديهما كانت موثوقة خلف ظهريهما، بينما كانت الجثتان على درجة متقدمة من التحلل. وأبلغ أحد أقارب الضحيتين منظمة العفو الدولية أن عاشور ويوسف فقدا من مزرعتيهما في كرزاز في 1 مايو/أيار.

فوق: دمار في البيره؛ أعلاه: أطفال عثمان يوسف بعيو يحملون صورته
© Amnesty International

وتشير كل المعلومات المتوافرة بشأن ما سبق وما ماثلها من حالات إلى أن الضحايا قتلوا عقب أسرهم، وبما يشير بقوة إلى أنهم أعدموا خارج نطاق القضاء.

وقد شاهدت منظمة العفو الدولية لقطات فيديو على هواتف نقالة صادرها مقاتلو المعارضة من جنود أسرى تابعين للقذافي أو وجدت مع جثث جنود للقذافي قتلوا على الجبهة. وتظهر بعض هذه اللقطات مقاتلين للمعارضة أسرى لدى جنود القذافي وهم يقتلون بالرصاص، وكذلك أسرى صوروا أحياء ووجدوا موتى في وقت لاحق.

إن القانون الإنساني الدولي يحظر حظراً مطلقاً قتل أو تعذيب أو إساءة معاملة الأفراد، بمن فيهم المقاتلون، الذين يستسلمون أو يؤسرون أو يجرحون أو يصبحون لسبب ما *خارج القتال*. ويشكل القتل المتعمد للأسرى جريمة حرب.

كما إن القتل المتعمد للأفراد على أيدي قوات القذافي لم يقتصر على مقاتلي المعارضة الأسرى. فقد أطلق أحد جنود القذافي النار من مسافة قريبة في 1 أبريل/نيسان على عنق **عثمان يوسف بعيو**، البالغ من العمر 41 سنة والأب لأربعة أطفال بينما كانت زوجته أسماء تنتظر طفلاً آخر، في بيته في منطقة زاوية المحجوب. ففي ظهر ذاك اليوم، اقتحم أربعة من جنود القذافي المسلحين ببنادق الكلاشنيكوف بيت العائلة، الذي كان يحتشد فيه نحو ثلاثين امرأة وطفل طلباً للأمان. وأبلغت أسماء وقريباتها منظمة العفو الدولية أن الجنود فتشوا المنزل بحثاً عن الأسلحة وأهانوا من في داخلة وروعوهم. وعندما سمع عثمان النساء يصرخن، وكان في بيت قريب له في الجوار، هرع إلى البيت للمساعدة وأطلقت عليه النار قرب الباب الأمامي المؤدي إلى غرفة نومه. وتوفي بعد 17 يوماً في مستشفى الحكمة دون أن يسترد وعيه.

استخدام الألغام المضادة للأفراد وغيرها من الألغام

زرعت قوات القذافي ألغاماً أرضية وألغاماً مضادة للمركبات وألغاماً أخرى في مناطق سكنية وحولها في مختلف أرجاء المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، معرضة المدنيين بذلك لمزيد من الأخطار فوق الأخطار التي شكلتها الكميات الكبيرة من القذائف غير المنفجرة في المناطق التي تعرضت لهجمات عسكرية أو وقعت فيها مصادمات عسكرية منذ مارس/آذار.

إذ اكتُشف نحو عشرين لغماً مضاداً للأفراد شديدة الانفجار برازيلية الصنع من طراز T-AB-1 في حي طمينة السكني إلى الشرق من وسط مدينة مصراتة في أوائل مايو/أيار، عندما انفجر اثنان منها بالصدفة لدى مرور إحدى السيارات. [110]وأدى ذلك إلى تعطيل السيارة، ولكن لحسن الحظ لم يصب أحد بأذى.

وقبل ذلك بأسبوع، نشرت قوات القذافي ألغاماً مضادة للمركبات في ميناء مصراته ومحيطه، في محاولة أخرى لتعطيل الميناء عن العمل. وتقوم بإسقاط هذه الألغام، وهي من نوع 84 طراز "أ" المضاد للمركبات، صواريخ من صنع صيني من عيار 122مم تنفتح أثناء تحليقها في الهواء لينشر كل واحد منها ثمانية ألغام على مساحة كبيرة. [111]ومثل هذه الصواريخ غير موجهة ولا تميز وتنشر حمولتها من الألغام على مساحة واسعة.

واكتُشفت مجموعة من النوع نفسه من الألغام المضادة للأفراد المستخدمة في مصراتة في نهاية مارس/آذار على مشارف أجدابيا، وفي منطقة كثيراً ما يؤمّها المدنيون. [112]وفي هذه المرة كذلك، اكتشفت الألغام بمحض الصدفة، عندما داست شاحنة تابعة لشركة الكهرباء على اثنين منها وفجرتهما بعد يومين من انسحاب قوات القذافي من المنطقة.

وفي يونيو/حزيران ويوليو/تموز اكتشف عدد كبير من الألغام المضادة للأفراد نفسها ومن الألغام المضادة للمركبات في منطقة جبل نفوسة، إلى الغرب من العاصمة. [113]

إن وجود الألغام المضادة للأفراد وسواها من الألغام قد جعل من الصعب على السكان المُهجّرين بسبب النزاع العودة إلى ديارهم بعد انقضاء فترة طويلة على توقف المواجهات المسلحة. وفضلاً عن ذلك، فإن الألغام المضادة للأفراد المستعملة مصنوعة من البلاستيك ولا تحتوي على مواد معدنية، ولذا فمن الصعب للغاية استكشافها من قبل أجهزة الكشف عن المعادن، ما يجعل البحث عنها أمراً أكثر صعوبة وخطراً. ومع أن ليبيا ليست دولة طرفاً في "معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد"، إلا أن استخدام مثل هذه الأسلحة العشوائية بطبيعتها يشكل انتهاكاً للحظر الذي يفرضه القانون الإنساني الدولي العرفي على الهجمات العشوائية. كما ينبغي أن لا تستخدم الألغام المضادة للأفراد في أي مكان أو تحت أي ظرف. ويشير زرعها في أحياء سكنية وحولها إلى إيذاء المدنيين عمداً، وهو في حده الأدنى انتهاك صارخ للحظر المفروض على الهجمات العشوائية.

عملية الحماية الموحدة لحلف شمال الأطلسي

بصفته طرفاً في نزاع دولي مسلح، يتعين على حلف شمال الأطلسي الالتزام بقواعد القانون الإنساني الدولي. وتتهم حكومة العقيد القذافي الحلف باستهداف الأعيان المدنية والتسبب بمقتل 800 من المدنيين. ونظراً لعدم تمكنها من دخول المناطق التي سيطرت عليها قوات القذافي، لا تستطيع منظمة العفو الدولية التحقق على نحو مستقل من هذه الادعاءات. ومع ذلك، فقد تلقت المنظمة تقارير عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وكتبت إلى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، أندرس فوغ راسموسن، في 11 أبريل/نيسان و2 أغسطس/آب لدعوته إلى اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب الإصابات في صفوف المدنيين. وفي رد له على منظمة العفو الدولية، أكد نائب الأمين العام

للحلف، كلاوديو بيسونييرو، تقيد حلف شمال الأطلسي بالقانون الإنساني الدولي والتزامه بحماية المدنيين.

ففي 19 يونيو/حزيران، قتل عدة مدنيين، حسبما ذكر، بينهم أطفال ونساء، عندما أصابت قذيفة منازلهم في طرابلس. وفي إيجاز صحفي عقده في 21 يونيو/حزيران، قال قائد الجناح مايك براكِن، المتحدث باسم "عملية الحماية الموحدة"، ما يلي:

"... في مجرى الضربة الجوية، على موقع الصواريخ، حدث خلل محتمل في منظومة الأسلحة وأدى هذا إلى أن لا يصيب السلاح الهدف المقصود، وأدى، حسبما ذكر، إلى عدد من الإصابات في صفوف المدنيين. وما زلنا غير قادرين على التأكيد أن الموقع الذي سقط فيه سلاحنا، هو، في حقيقة الأمر، الموقع الذي ظهر على وسائل الإعلام، وإنما من المرجح تماماً أن يكون الموقع هو الذي سقط فيه السلاح الذي أصيب بالعطب ويحتمل أن يكون قد تسبب ذلك في إصابات". [114]

إن وفيات المدنيين الناجمة عن حوادث من قبيل حدوث خلل في الأسلحة قد لا ترقى بالضرورة إلى مرتبة انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ولكن حلف شمال الأطلسي ملزم فعلاً باتخاذ الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين، بما في ذلك اتخاذ تدابير من شأنها أن تقلص إلى الحد الأدنى المخاطر التي يتعرض لها المدنيون جراء الخلل في منظومات الأسلحة.

وفي 20 يونيو/حزيران، أدت عمليات القصف التي قامت بها طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي لصرمان (إلى الغرب من طرابلس) ولما يبدو أنه مساكن مدنية في مجمع يملكه، حسبما ذُكر، أحد شركاء القذافي (خويلدي الحميدي)، إلى مقتل عدة مدنيين بمن فيهم طفلان وأمهم، حسبما ورد. وفي إيجاز صحفي في 21 يونيو/حزيران، صرح قائد الجناح مايك براكِن بأنه:

"في الساعات الأولى من صباح الإثنين [20 يونيو]، وجه حلف شمال الأطلسي ضربة دقيقة إلى مركز قيادة وسيطرة في غاية الأهمية في منطقة الصرمان، بالقرب من الزاوية، مستخدماً في ذلك أسلحة موجهة بدقة. وكان المبنى منخرطاً انخراطاً مباشراً في تنسيق هجمات منظمة على الشعب الليبي وتم تحديده من خلال تحليل صارم قائم على معلومات استخبارية متواترة ومراقبة واستطلاع، وتم هذا على مدى فترة مطولة من الزمن. إن حلف شمال الأطلسي على علم بمزاعم مفادها أن هذه الضربة قد تسببت بإصابات. وهذا أمر لا نستطيع التحقق منه بصورة مستقلة، ولكنني أقول مجدداً إن هذا كان هدفاً عسكرياً مشروعاً رفيع القيمة، وكان مركز قيادة وسيطرة يُستخدم في تنسيق هجمات ضد المدنيين. لقد راقبنا الموقع لفترة مطولة من الزمن قبل أن نقوم بالضربة الدقيقة، ما قلص من أي مخاطر محتملة بالتسبب بإصابات غير ضرورية إلى الحد الأدنى". [115]

وفي مقابلة مع "بي بي سي" نشرت في 26 يونيو/حزيران، نُقل عن الفريق شارلي بوشار، قائد عمليات الناتو العسكرية في ليبيا، قوله إن الهدف الذي قصف كان مركز قيادة وسيطرة يستخدم من قبل أحد كبار مساعدي القذافي، وأن القنبلة تجنبت بحرص مسجداً ومستشفى قريبين. [116] ولكن، وبحسب مراسلين صحفيين دوليين كانوا شهوداً على مسرح العملية عندما استخرجت أجساد الأطفال من تحت الركام، كان من الواضح أن بعضاً، على الأقل، من المباني التي استهدفت في المجمع كانت عمارات سكنية.

وفي 30 يوليو/تموز، هاجمت طائرة تابعة لحلف شمال الأطلسي ثلاثة صحون أرضية للبث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية تابعة للدولة. ولم ترد تقارير مؤكدة عن وقوع إصابات بين المدنيين. وأوضح حلف شمال الأطلسي بأن

الهجوم قد شن لأن:

"التلفزيون كان يستخدم كمكون عضوي لجهاز النظام المصمم لاضطهاد المدنيين وتهديدهم بصورة منهجية، وللتحريض على هجمات ضدهم. فاستخدام القذافي المتزايد للخطابات الحماسية التي تلهب المشاعر توضح سياسة نظامه في غرس الكراهية بين الليبيين، وفي تعبئة أنصاره ضد المدنيين والتسبب بسفك الدماء". [117]

إن بواعث قلق تساور منظمة العفو الدولية لأن صحون البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وغيرها من البنى التحتية الإعلامية هي عموماً أعيان مدنية. ولم تتح لمنظمة العفو الدولية فرصة رصد وتحليل المحتوى الكامل لما يبثه تلفزيون الدولة الليبية من مواد عندما كان العقيد القذافي يتحكم في التلفزيون ، بيد أن أمر ما إذا كان العقيد القذافي يستخدم البث التلفزيوني لزرع الكراهية وتعبئة أنصاره ليس هو المعيار الذي يتقرر بناء عليه ما إذا كانت وحدات البث التلفزيوني تشكل أهدافاً عسكرية. فطبقاً لتعريف المادة 52(2) من البروتوكول الأول، التي تعكس القانون الدولي العرفي، "تنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك *التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري* سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك *ميزة عسكرية أكيدة*". والدعاية ليست "مساهمة فعالة في العمل العسكري" ومن الصعب تصور أن تدمير محطات للبث "يحقق حينذاك ميزة عسكرية أكيدة". [118]

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى حلف شمال الأطلسي لتعرب له عن بواعث قلقها إزاء هذه الهجمات ولطلب تفاصيل حول الآليات والعمليات التي اتبعت لضمان أن تكون جميع التدابير الاحترازية قد اتخذت لتجنب الإصابات في صفوف المدنيين، متسائلة على وجه الخصوص عن الاحتياطات التي يتخذها حلف شمال الأطلسي لتلافي وقوع وفيات وإصابات لا ضرورة لها في صفوف المدنيين عندما يكون هؤلاء المدنيون في محيط أهداف عسكرية مستهدفة.

4. حالات الاختفاء القسري وعمليات الاعتقال والتعذيب

ملصق للمختفين، مستشفى الهواري، بنغازيAmnesty International ©

"أخشى الأسوأ منذ وقع في أيدي قوات القذافي. ولكن، أريد فقط أن أعرف ما إذا كان حياً أو ميتاً. إذا عرفنا [أنه قتل]، على الأقل سوف نكون قادرين على الحزن، وبدء عملية الشفاء."

أخت مصطفى إبراهيم البغدادي البالغ من العمر 19 عاماً، الذي اختفى في مصراتة في منتصف مارس/آذار.

الاختفاء القسري لآلاف أشخاص، ومعظمهم من الرجال، من مختلف أرجاء ليبيا كان إحدى السمات القاتمة للاضطرابات والنزاع . إذ بدأ نشطاء ومنتقدي الحكومة بالاختفاء قبيل الفترة التي سبقت "يوم الغضب" في 17 فبراير/شباط، في محاولة واضحة لوأد حركة الاحتجاج الوطنية في مهدها.

وبتطور الاضطرابات إلى نزاع مسلح في مطلع مارس/آذار، أصبح نطاق حالات الاختفاء القسري أكثر اتساعاً وأكثر منهجية، ويبدو أنها هدفت إلى إضعاف المعارضة أو معاقبة الأفراد أو الأسر أو مناطق بأكملها، حتى المدن، لدعمهم المتصور للمعارضة، وولائهم المعلن للمجلس الوطني الانتقالي.[119]

ويقول المتحدثون باسم المجلس الوطني الانتقالي إن 12 ألف شخص اختفوا في طرابلس وحدها [120]، ولكن لم تقدم أدلة لإثبات هذا الرقم، ويصعب التحقق من أعداد الذين اختفوا أو احتجزوا حيث أن مساحات شاسعة من ليبيا لا

تزال تحت سيطرة قوات القذافي، ولذا فهي إلى حد كبير مغلقة أمام الرصد المستقل.

كما لم تكشف حكومة العقيد القذافي عن تفاصيل حول المعتقلين، ورفضت منح منظمات مستقلة فرصة الوصول إلى مرافق الاحتجاز الخاضعة لإشراف "اللجنة الشعبية العامة للأمن العام" (أي ما يعادل وزارة الداخلية). ومع ذلك، سمحت للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة مرافق تحت سيطرة "اللجنة الشعبية العامة للعدل" (ما يعادل وزارة العدل). وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يقم مراقبون مستقلون بأية زيارات لسجني عين زارة وأبو سليم، أو لمرفق اعتقال صلاح الدين في طرابلس، فضلاً عن ثكنات الشرطة العسكرية في سرت- حيث يعتقد أن العديد من الأشخاص المختفين محتجزون هناك.

ويندرج الذين تعرضوا للاختفاء القسري في ليبيا تحت عدة فئات. وتشمل الأفراد الذين اعتقلوا على أساس دعمهم الحقيقي أو المتصور للمعارضة أو المشاركة في المظاهرات المناهضة للحكومة؛ والأفراد الذين اعتبروا في عداد المفقودين بعد تراجع قوات القذافي من مدن مثل بنغازي والكفرة؛ وأولئك الذين اعتبروا في عداد المفقودين في أو حول مناطق القتال الدائر في شرق ليبيا. وأخذ بعض ضحايا قوات القذافي من منازلهم أو من الطرق أو غيرها من الأماكن العامة في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة خلال توغل قوات القذافي، ولا سيما في مصراتة ومدن منطقة جبل نفوسة.

ويعتقد أن المدن التي استعادتها القوات القذافي، بما في ذلك الزاوية وزوارة، تواجه حملة أعمال انتقامية، بما في ذلك حالات اختفاء قسري، بعد أن تجرأت على معارضة حكم العقيد القذافي أو حمل السلاح ضد قوات القذافي. ويبدو أن أفراداً آخرين من هذه المناطق أُخذوا عند مغامرتهم بالخروج من معاقل المعارضة فيما قد يبدو حملة عقاب جماعي أو محاولة يائسة للقضاء على التهديدات الحقيقية أو المتصورة لحكم العقيد القذافي. وفي العديد من الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، اختطفت قوات القذافي جميع الذكور، بما في ذلك الصبية، الذين عثر عليهم أثناء مداهمة المنازل في المدن التي أعلنت تأييدها "ثورة 17 فبراير/شباط".

وفضلاً عن ذلك، كانت منظمة العفو الدولية قلقة بشأن سلامة المعتقلين السياسيين المحتجزية في طرابلس منذ ما قبل الاضطرابات، نظراً لقطع اتصالهم فجأة مع أسرهم ومع العالم الخارجي حالما بدأت الاحتجاجات. وتنتمي الأقلبية الساحقة من هؤلاء إلى المناطق الشرقية من الليبية، التي يرى فيها قاعدة للمعارضة.

وقد تم إطلاق سراح بعض الأشخاص المختفين، وفي أوائل يوليو/تموز زارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر نحو 460 من المحتجزين في طرابلس، والتي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة العقيد القذافي.[121] بيد أن مصير ومكان وجود المختفين ظلّ مجهولاً حتى تمكنت قوات المعارضة من اقتحام طرابلس في أواخر أغسطس/آب . هذا و قد أطلق سراح المعتقلين أو هربوا من سجون أبو سليم، وعين زارة، وجديدة، ومراكز اعتقال في تجورة، وخلة فيرجن ، وقصر الغشير كنتيجة لضعف قبضة العقيد القذافي على طرابلس.[122]. بينما تم اعدام آخرين خارج نطاق القضاء من قبل القوات القذافي المنسحبة.

وتؤكد شهادات معتقلين سابقين أن المخاوف من أن بعض الأشخاص المختفين عرضة لخطر التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، أو حتى الإعدام، ولا سيما عند إلقاء القبض عليهم و/أو خلال الفترة الأولى من الاحتجاز. فبعض الذين أسروا أو احتجزتهم قوات القذافي ظهروا بعد ذلك على التلفزيون الرسمي "ليعترفوا" بالانضمام إلى "عصابات مسلحة"، أو بالانتماء إلى القاعدة، والإدمان على المخدرات، أو بأنه قد تم "خداعهم " من قبل المعارضة. وهذا ما يؤكد المخاوف المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة، لا سيما وقد ظهرت على العديد منهم عدة علامات مرئية

للضرب المتكرر، طبقاً للأقارب.

وعبر ليبيا، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، تعيش الأسر في كرب إزاء مصير أحبائها المختفين. كما تخشى الانتقام. ونتيجة لذلك، فإن الكثير من أفرادها غير مستعدين للكشف عن أسمائهم علناً، إيماناً منهم بأن هذا سوف يعرض أقاربهم لمخاطر أكبر. وفي بعض المناطق، بدأ النشطاء المحليون بتجميع قوائم بأسماء المفقودين وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بهم، وتقاسمها مع "الهلال الأحمر الليبي" أو الاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر، على أمل الحصول على بعض المعلومات. وأعاد إخلاء سبيل مئات المعتقلين في طرابلس في مايو/أيار 2011 الآمال إلى الأسر، ولكن الغالبية العظمى من الأشخاص ظلوا معتقلين حتى أواخر أغسطس/آب .

وتتزايد بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن سلامة الأشخاص الذين تحتجزهم قوات القذافي في ظل نمط ثابت وواسع الانتشار من انتهاكات حقوق الانسان، بما في ذلك التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، التي اتسم بها حكم العقيد القذافي لعقود الأربعة الماضية. ان ممارسة اختطاف أفراد يعتبرون معارضين للنظام السياسي أو منتقدين له وما يليه من إنكار للقبض عليهم وإخفاء مصيرهم ومكان وجودهم، كانت سمة متكررة لحكم العقيد القذافي، مع سعي العديد من الأسر إلى كشف الحقيقة حول اختفاء أقربائها في العقود الماضية. [123]

إن مجموعة متنامية من المعاهدات الدولية والقانون العرفي والفقه القانوني المتعاظم تعتبر حالات الاختفاء القسري جريمة مستمرة طالما لم يتم توضيح مصير الضحايا، وتوفير العدالة والجبر لهم ولعائلاتهم. [124] ويسلِّم فقه القانون الدولي أيضاً بأن حالات الاختفاء القسري لا تشكل معاملة غير إنسانية للأشخاص المختفين فحسب، ولكن أيضاً لأقاربهم الذين يعانون محنة دائمة جراء عدم معرفتهم ما إذا كان احباؤهم أحياءً أم أموات، وبأماكن احتجازهم، وبالطريقة التي يعاملون بها.[125]

وبقدْر ما كانت ممارسة الاختفاء القسري في ليبيا جزءاً من هجوم واسع النطاق أو منهجي على السكان المدنيين لقوات القذافي، فإنها تظل تشكل جرائم ضد الإنسانية، وفق ما تنص عليه المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

منتقدو الحكومة والمتظاهرون

نفذ منتسبو قوات الأمن ممن يرتدون ملابس مدنية، يعرف أو يعتقد أنهم من أعضاء "جهاز الأمن الداخلي" اعتقالات في صفوف منتقدي الحكومة والنشطاء المؤيدين للديمقراطية وكُتّاب وآخرين، في الفترة التي سبقت 17 فبراير/شباط 2011 في مختلف المدن الليبية، بما في ذلك طرابلس وبنغازي والبيضاء ومصراتة. وقد أُفرج عن البعض، ولكن مصير ومكان وجود الكثيرين ما زال مجهولاً. ومنهم بعض المحتجزين الذين سُمح لهم بالوصول إلى أسرهم أو محاميهم حتى بدأت المظاهرات. واختُطف متظاهرون آخرون أثناء المظاهرات وفي أعقابها، ولا سيما في المناطق التي ظلت خاضعة لسيطرة العقيد القذافي، مثل طرابلس.

فقبض في 1 فبراير/شباط 2011 على **جمال الحاجي**، وهو سجين رأي سابق واصل النضال من أجل حقوق الإنسان على الرغم من الاعتقالات العديدة التي تعرض لها في السنوات الأخيرة [126]، في موقف للسيارات. وقال حوالي عشرة من رجال الأمن يرتدون ملابس مدنية إن السبب في إلقاء القبض عليه هو أن رجلاً اتهم جمال الحاجي بصدمه بسيارته. ثم أجبر مسؤولو الأمن جمال الحاجي على الصعود إلى سيارة لا تحمل أية علامات واقتادوه بعيداً. وجاء إلقاء القبض على جمال الحاجي على خلفية مخالفة مرورية مزعومة، نفاها ودحضها شهود عيان، ويعتقد أنها لفقت بدوافع سياسية نظراً لدفاعه عن ومناصرته للديمقراطية والكتابة على مواقع الإنترنت الليبية في الخارج.

ومع تصاعد الاحتجاجات، انقطع الاتصال معه ولم تكشف السلطات العاملة تحت إمرت عن مكان وجوده أو عن وضعه القانوني.

فوق: جمال الحاجي © Private؛ أعلاه: محمد مصباح سوحيم © Amnesty International

ونفذت عمليات اعتقال أيضاً في بنغازي قبيل الاحتجاجات. وبعض الذين اعتقلوا أفرج عنهم، بما في ذلك الكاتب **محمد مصباح سوحيم**، البالغ من العمر 30 عاماً؛ وقبضت على مساند الديموقراطية من منزله في 16 فبراير/شباط عناصر تابعة لجهاز الأمن الداخلي بملابس مدنية. وكان قد دعا إلى إصلاحات على شبكة الإنترنت، وعلى صفحته الخاصة على موقع "فيسبوك"، كما قد سافر إلى تونس في أعقاب الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس بن علي. وحذر في واحدة من مقالاته الأخيرة، الموجهة إلى العقيد القذافي، من أنه ما لم يحصل الليبيون على المزيد من الحريات، فسيكون هناك المزيد من إراقة الدماء. وعندما راجع أقارب محمد مصباح سوحيم القلقون المقر الرئيسي لجهاز الأمن الداخلي في 16 فبراير/ شباط، نفي المسؤولون في البداية أي معرفة لهم بإلقاء القبض عليه. ثم عادوا وأكدوا احتجازه ووعدوا بالإفراج عنه "بعد انتهاء هذه الأزمة ". وطوال فترة احتجازه، لم يتلق أقاربه معلومات رسمية عن مصيره ومكان وجوده، غير أنهم سمعوا أنه وكاتب آخر اعتقل في بنغازي في الوقت نفسه تقريباً محتجزان في معتقل لم يكشف عنه في طرابلس. وبعد خمسة أشهر، في 21 يوليو/تموز، هاتف محمد أقاربه من طرابلس ليبلغهم بأنه قد تم الإفراج عنه.

لا يزال مصير وأماكن وجود آخرين غير واضح. إذ اختفى **صفي الدين هلال الشريف**، وهو أب لخمسة أولاد يبلغ من العمر 41 عاماً ويعمل كتقني في شركة بترول في رأس لانوف، منذ اعتقاله من المنزل في 24 يناير/كانون الثاني 2011. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن أسرته من الحصول على أي معلومات عنه أو حتى على اعتراف باحتجازه. وأبلغت أسرته منظمة العفو الدولية ما يلي:

في حوالي الساعة 8 مساء (24 يناير/كانون الثاني 2011)، سأل ستة رجال بملابس مدنية، وربما كانوا أعضاء في "جهاز الأمن الداخلي"، الأطفال الذين كانوا خارج المنزل عما إذا كان والدهم في المنزل، وطلبوا منهم استدعاءه، وخرج واصطحبه الرجال معهم؛ وكان يرتدي البيجاما. وبعد حوالي نصف ساعة، أعادوا صفي الدين إلى البيت وقاموا بتفتيش المنزل. وسألهم صفي الدين عما كانوا يبحثون، فقال أحدهم: "لدينا أمر بالتفتيش كافة الأغراض الخاصة بك". وسأل صفي الدين عن من أعطى هذا الأمر، وأجاب الرجل: "لا نستطيع إخبارك". واستولوا على جهازي كمبيوتر وآلة تصوير عادية وآلة تصوير فيديو وهاتف نقال. وسمحوا له بارتداء ملابسه واقتادوه بعيداً. وكانت الساعة 9.30 مساءً. ومنذ ذلك الحين لم تصلنا أي أخبار عنه. وقال أحد معارفه من الذين لهم اتصالات مع جهاز الأمن الداخلي إن صفي الدين اقتيد مباشرة إلى طرابلس، ولكن لم نتمكن من معرفة أي شيء عن مكان احتجازه، أو ما إذا كان في صحة جيدة، وماذا يريدون منه؛ لا شيء. لا نفهم لماذا تم اعتقاله. إنه مجرد رجل عادي يقضي وقته بين أسرته وعمله. لم يشترك في السياسة. كان يحب تصفح الإنترنت و"الفيسبوك"، لكن لا شيء أكثر من ذلك. نريد فقط أن نعرف سبب اعتقاله، ومكان وجوده.

وسمع أقارب صفي الدين من معتقلين سابقين أنه قد يكون محتجزاً في سجن أبو سليم في طرابلس، ولكنهم لم يتلقوا أي معلومات رسمية.

أسرة صفي الدين هلال الشريف © Amnesty International

و فُقد محتجون وآخرون من مؤيدي المعارضة أثناء تراجع قوات القذافي من المدن التي سقطت في يد المعارضة، بما في ذلك بنغازي والكفرة. ووثقت منظمة العفو الدولية حالات لتسعة ذكور على الأقل، بمن فيهم أربعة صبيان أعمارهم دون سن الثامنة عشرة، اعتبروا في عداد المفقودين منذ 20 فبراير/شباط عندما شوهدوا آخر مرة بالقرب من المجمع العسكري للكتيبة في بنغازي، أو وهم يدخلونه، بينما كان المتظاهرون يستولون عليه. وتعتقد أسر الرجال والأولاد المفقودين التسعة أن أقاربهم قد اعتقلوا على يد الجنود المنسحبين.

وبالمثل، أبلغ عدة أفراد من الكفرة منظمة العفو الدولية أنه وبعد انسحاب قوات القذافي من المدينة في 3 مايو/أيار، اختفى ما لا يقل عن أربعة من الرجال الذين يؤيدون المعارضة دون أثر، ويعتقد أنهم اعتقلوا على أيدي القوات المنسحبة، ولم تسمع عنهم أخبار منذ ذلك الحين.

وسط القتال في شرق ليبيا

بين هؤلاء المفقودين أفراد أبلغ عن وقوعهم أسرى في مناطق القتال الواقعة ما بين أجدابيا وبن جواد أو حولها، غرب مدينة بنغازي. ويشملون مقاتلين ومدنيين حاولوا مساعدة الجرحى، وصحفيين ومتفرجين.

المصور الليبي، **محمد الشويهدي**، البالغ من العمر 26 سنة، اختفى منذ أسره من قبل قوات القذافي في 6 أبريل/نيسان بينما كان يقود سيارته مع زملائه من شركة تلفزيون الشرق الأوسط (أم بي سي) من أجدابيا صوب الخطوط الأمامية في البريقة. وأطلق سراح اثنين من زملائه، وهما الصحافي الجزائري حسن زيتوني والمصور المصري مجدي هلالي في 9 أبريل/نيسان و12 يونيو/حزيران، على التوالي. وعند الإفراج عنهما، أخبر المحتجزان

السابقان أقارب محمد الشويهدي أنهم شاهدوه آخر مرة بعد إلقاء القبض عليه قبل نحو 25 يوماً. ولم يكن قد وصل أقاربه أية أخبار أخرى عن مصيره ومكان وجوده عندما هاتفتهم منظمة العفو الدولية في أولئل أغسطس/آب.

ووصفت عائلة من منطقة بن جواد لمنظمة العفو الدولية كيف اقتحم جنود القذافي منزلهم في 8 مارس/آذار بحثاً عن مقاتلي المعارضة. وأنهم شاهدوا مجموعة معظم أفرادها من الشباب ملقون على الأرض خارج سور منزلهم. وكان سبعة أو ثمانية منهم على قيد الحياة ولكن مصابين، وثلاثة على الأقل قد لقوا حتفهم. وكانوا يرتدون شارات المعارضين للعقيد القذافي، ولكن من غير الواضح ما إذا كانوا مسلحين عند القبض عليهم أو أنهم قد قاموا بتوفير الدعم الطبي أو اللوجيستي لمقاتلي المعارضة. ثم دفع السجناء إلى المركبات العسكرية للجنود، الذين هددوهم بالقول: "سوف تعاقبون أيها الكلاب... وسوف تدفعون ثمن ما قمتم به".

وأخبرت أسر أخرى منظمة العفو الدولية أنهم شاهدوا على شاشات التلفزيون الرسمي لقطات لأقاربهم المفقودين، الذين يعتقد أنهم وقعوا أسرى في مناطق القتال في شرقي ليبيا أو بالقرب منها. و"اعترف" المعتقلون بالعمل مع "القاعدة"، أو بأنهم مدمنو مخدرات، أو أنهم "خُدعوا" من قبل المعارضة، الأمر الذي نفته عائلاتهم بشدة. وأعربت عائلاتهم عن مخاوف من أن أقاربهم المحتجزين قد تعرضوا للتعذيب أو الإكراه لجعلهم يعترفون بأن لهم صلات مع القاعدة.

خلال الهجمات التي شنتها قوات القذافي

اختطفت قوات القذافي مئات الأفراد بمن فيهم أطفال، وربما أكثر من ذلك، من ديارهم وأمام أُسرهم، من المساجد أو في الشوارع، ولا سيما في المناطق التي أعلنت ولاءها للمعارضة، ونتيجة لذلك أصبحت تلك المناطق تحت الحصار وتحت نيران قوات القذافي.

ووثقت منظمة العفو الدولية عشرات حالات الاختفاء القسري في مصراتة، ولا سيما عندما شنت قوات القذافي هجومها في محاولة لاستعادة السيطرة على المدينة بعد طردها منها في أواخر فبراير/شباط. فقامت بالانتقام من سكان مصراتة، فيما يبدو، وبمعاقبتهم بصورة جماعية على دعمهم المعارضة أو لإضعاف تصميمهم على مقاومة التوغل.

وكان المقيمون في الأحياء التي تمركزت فيها قوات القذافي لدى عودتها إلى المدينة، لا سيما في الضواحي، بما في ذلك في كرزاز وغيران وطمينة وزاوية محجوب، فضلا عن مناطق بالقرب من شارع طرابلس في وسط مصراتة، من بين أولئك الذين عانوا من وطأة حالات الاختفاء. وأخبر العديد من الأسر منظمة العفو الدولية أن قوات القذافي داهمت منازلهم وأجرت عمليات تفتيش ثم أخذت جميع الرجال دون أي إشارة إلى السبب أو المكان الذي اقتيدوا إليه.

وعندما دخلت قوات القذافي إلى المناطق الريفية في طمينة وكرزاز وغيران، جنوب مدينة مصراتة، في منتصف مارس/ آذار، لاذت الغالبية العظمى من الأسر بالفرار. وأُخذ بعض المقيمين، خصوصاً من الرجال الذين تخلفوا لحماية ممتلكاتهم، من ديارهم على يد قوات القذافي. ونهب الجنود معظم الأشياء الثمينة من المنازل، ودمروا ما تبقى. وعندما زارت منظمة العفو الدولية المنطقة في مايو/أيار، لوحظ أن بعض البيوت قد تم تجريفها تماماً بينما لم تمس المنازل المجاورة. وأوضح السكان المحليون أن المنازل التي لم تمس تعود إلى مؤيدين مفترضين للعقيد القذافي، بينما سلب ونهب من يفترض أنهم من مؤيدي المعارضة.

التقت منظمة العفو الدولية رجل من عائلة قدورة، التي اختفى 10 من أقاربها الذكور بعد اختطافهم على يد قوات

القذافي من مزرعة في طمينة مطلع أبريل/نيسان. وكان أصغرهم يبلغ 12 سنة فقط. فضلاً عن اختطاف 10 من الرجال والفتيان، وقال شهود عيان إن جنود القذافي المسلحين ببنادق كلاشنيكوف وار بي جي غادروا وهم يقودون سيارتين للعائلة.

وفي الوقت نفسه تقريباً، أخذت قوات القذافي ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين 15 و 16 سنة من مزرعة أخرى في طمينة. وكانت قوات القذافي تبحث عن العم، الذي قالوا إنه كان من *الثوار*. وأخبروا أقارب الأولاد المرعوبين أنه إذا استسلم الرجل المطلوب، سيفرج عن الأولاد. ولإنقاذ الأولاد، سلّم الرجل نفسه خلال ساعات في وقت لاحق ولكن لم تطلق قوات العقيد القذافي سراح الرجل أو الأولاد.

وعانت زاوية محجوب، في الضواحي الغربية لمصراتة، نصيبها من حالات الاختفاء. وقام النشطاء المحليين بتجميع المعلومات عن حوالي 80 من مثل هذه الحالات، ولكن يعتقد أنه قد يكون هناك عدد أكبر في ظل خشية بعض الأسر الإبلاغ عما حدث.

وأخبر حسين التومي، الذي أخذ ابنه مع تسعة غيره من الأقارب، منظمة العفو الدولية ما حدث عندما دخل جنود القذافي إلى بيت مصطفى هادي التومي قرب الطريق الساحلي، حيث كانت قوات القذافي تتمركز، في حوالي الساعة 5.30 من عصر 18 مارس/آذار:

"كنّا جالسين في غرفة المعيشة وقد أنهينا لتونا صلاة العصر. وفجأة استدرنا لنجد الجنود المسلحين في فناء دارنا. خمسة منهم، مسلحون ببنادق رشاشة ومسدسات وبنادق كلاشنيكوف. وعدد أكبر كانوا يقفون خارجاً.

داهموا المنزل، وأخذوا جميع الفتيان: أبناء مصطفى السبعة، اثنين من أبناء اخته، وقريباً آخر. حاولت منعهم من أخذ الصغار، ولكنهم لم يستمعوا إلي. ورجوتهم بالقول إن ابني حمزة وعبد الوهاب لم يبلغا حتى 18سنة من العمر."

وأخبرت عدة أسر منظمة العفو الدولية أنهم شاهدوا أقاربهم المختفين على تلفزيون الدولة يدّعون أنه قد تم التلاعب بهم من قبل "عصابات مسلحة" تابعة "للقاعدة"، وتسعى إلى تدمير ليبيا. الشقيقان **منصور** و**علي عبد السلام بوسنينة**، الأبوين لسبعة عشر ولداً، أُخذا من مسجد عبد الرحمن في زاوية المحجوب، سوياً مع رجلين آخرين كانا يستعدان لأداء صلاة الجمعة في 25 مارس/آذار. وأبلغت زوجة منصور المنكوبة منظمة العفو الدولية أنها رأت زوجها على تلفزيون الدولة "يعترف" بالإساءة إلى مصالح ليبيا من خلال الانخراط في "العصابات المسلحة":

" منحتني اللقطات بعض السكينة. اكتشفت أنه لم يتم قتله حتى تلك اللحظة، ولكن وجهه بدا متورماً ومغطى بالكدمات، والآن ليس لدي فكرة عن حالته أو مكان وجوده. إنه في الستينيات، وليس شاباً. ماذا فعل ليستحق هذا؟"

وشهدت منطقة جبل نفوسة منذ أواخر فبراير/شباط فصاعداً أحداثاً مماثلة، فاختفى عشرات الأشخاص عند مغامرتهم بمغادرة معاقل المعارضة، لا سيما بمحاولة عبور نقاط التفتيش التي أقامتها قوات القذافي. فمع تكثيف الحصار على جبل نفوسة، لم يجد سكانها ضرورات الحياة، وكانوا يذهبون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة قوات القذافي، مثل تيجي. فاختفى الكثير منهم، وظهر بعضهم لاحقاً على التلفزيون. والتقت منظمة العفو الدولية أقارب هؤلاء الضحايا ممن فروا إلى تونس، خوفاً من أن تتمكن قوات القذافي من العودة إلى المدن التي أعلنت عن دعمها للمجلس الوطني الانتقالي، والقيام بأعمال انتقامية.

وقال رجل لمنظمة العفو الدولية أن شقيقه، وهو أب لأطفال يبلغ من العمر 37 عاماً من نالوت، اختفى مع قريب وصديق له عندما ذهبوا بالسيارة إلى الجنوب من نالوت إلى تيجي للحصول على قطع غيار للسيارة التي كان يستقلها في أوائل مارس/آذار. وعندما لم يعودوا، بدأت أسرته بالاتصال به مراراً وتكراراً. وأجاب في نهاية المطاف، فقال على عجل: "أنا ذاهب إلى طرابلس، اعتنوا بالأطفال". ومنذ ذلك الحين تم إيقاف هاتفه. وسمعت أسرته عبر قنوات غير رسمية أنه محتجز في سجن عين زارة في طرابلس. وعرض شقيقه وهو في حالة شرود لمنظمة العفو الدولية شريط فيديو للرجل المفقود يلوّح بعلم المعارضة بفخر أثناء احتجاجات سلمية في نالوت، قبل أيام فقط من اختفائه.

أسرة التومي، من أعلى اليسار إلى اليمين: عبد الله التومي؛ وأحمد التومي؛ ومحمد التومي؛ وحمزة التومي. وفي الأسفل من اليسار إلى اليمين: عمر محمد التومي؛ وعبد الحميد التومي؛ وعبد العاطي التومي. Private ©

التعذيب وإساءة المعاملة

لأن معظم الذين اعتقلتهم قوات القذافي تم احتجازهم خارج نطاق حماية القانون تماماً ويحرمون من الاتصال بأسرهم وبمحامين، فهم كانوا عرضة لإساءة المعاملة. وحقيقة أنه تم احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي يعني أن القليل قد عُرف عن ظروف احتجازهم خلال النزاع.

وقد عاشت الأسر شهوراً من القلق على سلامة وصحة أقاربهم. وعززت بواعث القلق هذه الأنماط المثبتة والموثقة توثيقاً جيداً منذ فترة طويلة من التعذيب والمعاملة السيئة التي يلقاها المعارضون المفترضون أو منتقدو العقيد القذافي، ولا سيما في سجني أبو سليم وعين زارة. حيث تشمل أساليب التعذيب الأكثر شيوعاً استخدام الصدمات

الكهربائية، والضرب، والفلقة (الضرب على باطن القدمين)، والحرمان من النوم، والإكراه على الوقوف مطولاً في وضع متشنج، والحبس الانفرادي لفترات طويلة.

جمال محمد بابا، وميخائيل محمد بابا© Amnesty International

ويقول بعض الذين اعتقلوا واحتجزوا في سرت وطرابلس على خلفية الاضطرابات الأخيرة إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، وخاصة عند إلقاء القبض عليهم وفي الفترة الأولى من الاحتجاز. والعديدون، بما في ذلك أشخاص لا يحملون أية أسلحة، قتلوا بالرصاص بعد القاء القبض عليهم ورغم أنهم لم يشكلوا تهديداً لقوات الأمن. وحرم البعض من العلاج الطبي لإصاباتهم بالطلقات النارية.

جمال محمد بابا، البالغ من العمر 23 سنة، أخبر منظمة العفو الدولية أنه وشقيقه ميخائيل، البالغ من العمر 33 سنة، اقتيدا من قبل جنود القذافي في الساعة 9.30 من صباح 18 مارس/آذار من مزرعة في كرزاز، أحد أحياء مصراتة، عندما كانا يرعيان ماشية جيرانهم. ولم يوضح الجنود السبب ولم يعطوهم فرصة لإبلاغ أسرهم. ووصف جمال ما حدث بعد ذلك على النحو التالي:

"كنا مقيدي اليدين، ومعصوبي العينين، وضُربنا بأعقاب البنادق، قبل أن ندفع بقسوة في سيارة. أهاننا الجنود، ونعتونا بالخونة، والإرهابيين. وعلقوا بشكل غير مهذب على لحيتي المكتملة، ووصفوني بأني عضو في القاعدة. ولم أعد أستطيع الاحتمال أكثر، فحاولت الدفاع عن نفسي. وأخرجت بعدها من السيارة، وألقي بي على الرصيف، وأصبت برصاصة في القدم اليسرى. الرصاصة خرجت من قدمي، وكنت أنزف بغزارة. ثم أجبرني الجنود على الصعود إلى صندوق السيارة، الذي كان مليئا بالمعادن، وأغلقوه. لم أستطع التحرك وبالكاد كنت أستطيع التتنفس."

اقتيد الأخوان إلى منطقة توارغة شرقي مدينة مصراتة، حيث أصيب ميخائيل برصاصة في القدم اليمنى بالمثل. ثم أخذ الخاطفون جمال وميخائيل إلى المستشفى المحلي، حيث ضمدت جروحهما لكن دون تنظيف. وعند وصولهما إلى سرت، تلقيا علاجاً طبياً في المستشفى، قبل نقلهم إلى فرع "جهاز الأمن الداخلي" للتحقيق معهم. ونقلا في نهاية المطاف إلى ثكنات الشرطة العسكرية في سرت، حيث بقيا هناك حتى تم الإفراج عنهما بعد ذلك بستة أيام. وأبلغ الأخوان منظمة العفو الدولية أنهما التقيا العديد من الرجال من مصراتة في الحجز، وأن معظمهم اعتقلوا من منازلهم، وكثيرين من حي طمينة.

أفرج عن **خالد بكير** في اليوم نفسه مع الأخوين بابا. وهو أصلاً من مصراتة، وألقى جنود القذافي القبض عليه في 18 مارس/آذار في البريقة، حيث كان يعمل في شركة البترول. وروى خالد كيف تقاسم زنزانته في الثكنات العسكرية في سرت مع معتقلين من بنغازي والبريقة ورأس لانوف وبن جواد ومصراتة وأجدابيا. وقال إنه لم يتعرض للتعذيب، ولكنه كان يسمع معتقلين آخرين يصرخون من الألم. ورأى أيضاً العديد من المحتجزين

المصابين من مصراتة، الذين قالوا له إنه تم إطلاق النار عليهم بعد إلقاء القبض عليهم، على الرغم من عدم حملهم أسلحة أو إبدائهم أية مقاومة.

وأبلغ رجل آخر أحتجزه "جهاز الأمن الداخلي" في ثكنة الشرطة العسكرية في سرت منظمة العفو الدولية ما يلي:

" كنت مُقيد اليدين ومعصوب العينين طوال الوقت، وإن تمكنت في بعض الأحيان من رؤية شيء لأن عصابة عيني تحركت بعض الشيء. وتعرضت للضرب، وللتعذيب في كل مكان وغالباً ما أغمي علي وقاموا بإلقاء المياه علي لإيقاظي... ضربوني بأعقاب البنادق وغيرها من الأشياء؛ وأطلقوا النار في الهواء، ثم حرقوا جلدي بماسورة البندقية الساخنة؛ ثم قاموا بشبحي بتعليق معصميّ المقيدين خلف ظهري على الجدار أو على باب؛ كان مؤلماً جداً " .

وقال المحتجزون إنهم كانوا معصوبي العينين أثناء الاستجواب في سرت. وبعد إطلاق سراحهم، قالوا إنهم أُجبروا على التوقيع على "تعهد" بعدم تكرار ما يسيء إلى سمعة الجماهيرية العظمى والاعتراف بتحمل كامل المسؤولية للعواقب المترتبة على انتهاك هذا التعهد. بيد أن مثل هذه التعهدات، لم تحل، على ما يبدو، دون مضايقات قوات القذافي؛ وتعلم منظمة العفو الدولية بحالة شخص واحد على الأقل ألقي القبض عليه في مصراتة بعد التوقيع على هذا التعهد.

استمارة تعهد شخصي
© Amnesty International

وأفاد محتجزون سابقون أيضاً بتعرضهم للإساءة في طرابلس. **منذر الدغيس** مهندس عمره 40 عاماً وآب لطفلين فر إلى تونس، واحتجز لأكثر من شهرين في طرابلس. أخبر منظمة العفو الدولية أنه اعتُقل في شارع ميزران في طرابلس في 4 مارس/آذار في عملية أمنية لمنع الناس في مسجد ميزران من تنظيم احتجاج مخطط له بعد صلاة الجمعة. وقال إنه أثناء عملية الاعتقال قام أربعة أو خمسة رجال بضربه في جميع أنحاء جسده، بما في ذلك باستخدام البنادق، ما جعل رأسه ينزف بغزارة. وطوال فترة اعتقاله، لم تتم معالجة جراح رأسه أو حتى تنظيفها من قبل مهنيين طبيين.

وقال منذر الدغيس إنه عندما اقتيد أول مرة إلى مجمع سجن صلاح الدين، [127] وُعد بالإفراج السريع عنه حالما يتم إكمال الإجراءات اللازمة والمعاملات الورقية. وتغير سلوك المحقق عندما وجد رسائل قصيرة ورسائل البريد الإلكتروني على هاتف منذر النقال تدعم ثورة 17 فبراير/شباط. ولم يُعرّف الأشخاص الذين احتجزوه بأنفسهم أو بالهيئة الرسمية التي ينتمون إليها، ثم أدرك هؤلاء إلى أي أسرة ينتمي: فوالده طاهر عامر الدغيس أحد مؤسسي حركة البعث المحظورة في ليبيا المحظورة، الذي يعتقد أنه أعدم خارج نطاق القضاء في عام 1980؛ وشقيقه عمر الدغيس، الذي احتجزته السلطات الأمريكية بصفة "إرهابي محتمل" في غوانتانامو لمدة خمس سنوات قبل أن تبرأ ساحته وتفرج عنه. وأدت هذه الاكتشافات إلى استجوابات مطولة حول معرفة منذر وارتباطاته بالقاعدة وبعصابات مسلحة أخرى. وبعد أن أمضى عدة أيام في صلاح الدين، كان جزء منها في الحبس الانفرادي، وفي أوقات أخرى في زنازين مكتظة يصل عدد المحتجزين فيها إلى 130 شخصاً، نقل منذر إلى سجن عين زارة، حيث بقي هناك حتى تم الإفراج عنه في 10 مايو/ أيار.

وقال منذر إنه كان يسمع ليلاً صرخات المعتقلين الآخرين تتردد عبر السجن. وقال أيضاً إن العديد من زملاء سجنه

الذين عانوا من كسور مفتوحة أو جروح ناجمة عن طلقات نارية لم يعالجوا لنحو شهر، حتى نفذ المعتقلون إضراباً عن الطعام للمطالبة بأن يتلقى الجرحى العلاج الطبي. وتقاسم منذر زنزانته مع معتقلين من طرابلس والزاوية وزوارة وغريان ومصراتة، وكذلك مع أشخاص من بنغلاديش والسودان وسوريا. ولم يعرف معظمهم السبب في إلقاء القبض عليهم. واقتيد العديد منهم من منازلهم أو من الشارع لمجرد الاشتباه بأنهم يدعمون المعارضة. وقال منذر:

"أثناء عمليات الاستجواب، كان المسؤولون يسألون: 'لماذا أنت هنا؟ هل لديك أسلحة؟ هل تحاول تخريب البلد؟' إنه أمر لا يصدق أن يستجوبنا أولئك الذين القوا القبض علينا حول أسباب احتجازنا لديهم. وبعض أولئك الذين احتجزوا معي كانوا رجالاً مسنين تصل أعمارهم إلى 80 عاماً. ماذا يمكن أن يكونوا قد فعلوا لتهديد النظام؟ وكان هناك عدة أشخاص أيضاً من بنغازي كانوا يعيشون في طرابلس قبل الاضطرابات. ويبدو أنهم اعتقلوا لمجرد كونهم من طرابلس، لا لشيء فعلوه... ونقل إلينا شخص واحد من سجن أبو سليم، وكان يعاني من صدمة شديدة ولم يتمكن من التواصل معنا لعدة أيام. وفي نهاية المطاف، قال إن معاملتنا في عين زارة كانت أشبه 'بفندق خمس نجوم' مقارنة بما كان قد شاهد في أبو سليم."

في 10 مايو/ أيار ، أفرج عن منذر مع مجموعة من نحو 130 شخصاً بحضور صحفيين، أجانب وليبيين على حد سواء، بعد إعلان "زعماء القبائل" أن المعتقلين تم التغرير بهم من قبل "العصابات المسلحة" للإضرار بمصالح ليبيا، ولكنهم الآن قد تابوا ووافقوا على "تصحيح ما ارتكبوه من أخطاء."[128]

السجناء السياسيون المحكومون لمدد طويلة

أُخضع السجناء السياسيون الذين احتجزوا طويلاً في سجن أبو سليم، وبعضهم لأكثر من 15 سنة بجرائم تتصل بالأمن، أيضاً للاختفاء القسري بعد بدء الاحتجاجات. فلم تتمكن عائلات ما يربو على 100 من هؤلاء السجناء من إقامة أي اتصال معهم من منتصف فبراير/شباط، وساورت أهاليهم بواعث قلق بالغ على سلامتهم، حيث يخشون من أن يتعرضوا لأعمال انتقامية بسبب معارضتهم لحكم العقيد القذافي. وزادت حقيقة أن معظمهم كانوا ينتمون إلى مناطق ليبيا الشرقية، التي ينظر إليها على أنها مهد الانتفاضة، من المخاوف على سلامتهم.

إن من الصعب التثبت من عدد السجناء السياسيين على وجه الدقة، نظراً لأن سلطات القذافي رفضت بثبات على مر السنين إعطاء منظمة العفو الدولية أية معلومات تفصيلية حول عدد الأشخاص المعتقلين، أو ظروف القبض عليهم واعتقالهم، أو وضعهم القانوني. وطبقاً لتقديرات أوردها سجناء سابقون، فإن ما بين 100 و200 شخص كانوا لا يزالون رهن الاعتقال في أواخر فبراير/شباط 2011، مع الأخذ في الحسبان أنه أفرج عن 110 سجناء في 16 فبراير/ شباط 2011 وعن 25 آخرين عقب ذلك بأربعة أيام.

وكان العديد ممن احتجزوا في سجن أبو سليم هم من ضحايا الاعتقال التعسفي، إذ ظلوا رهن الاعتقال حتى بعد انقضاء مدة محكوميتهم، أو رغم تبرئتهم من جميع التهم التي وُجهت إليهم. واعتُقل آخرون عقب محاكمتهم بناء على إجراءات بالغة الجور أمام محاكم استثنائية لا تفي بالحد الأدنى من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس. بينما اعتُمدت إفادات انتُزعت تحت التعذيب والإكراه على نطاق واسع كأدلة أدينوا بناء عليها.[129]

وتعود محنة العديد من هؤلاء المعتقلين السياسيين إلى تسعينيات القرن الماضي وحتى إلى ثمانينياته. وقبض على أغلبيتهم دون مذكرات توقيف، واحتجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لسنوات وتعرضوا للتعذيب ولغيره من

ضروب المعاملة السيئة، ولا سيما في السنوات الأولى من اعتقالهم. وفي بعض الحالات، كانت ظروف اعتقالهم وحدها ترقى إلى مرتبة التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة. وطوال سنوات حبسهم الطويلة، لم يسمح لهم بتلقي الزيارات من عائلاتهم إلا بصورة متقطعة، بينما حرموا من المعالجة الطبية المناسبة. وحرموا كذلك من ممارسة أي أنشطة ترفيهية أو من الوصول إلى الساحات الخارجية لشهور، وأحياناً لسنوات.

وفي هذا السياق، أبلغت أم حزينة في بنغازي تخشى على سلامة ابنها القابع وراء قضبان سجن أبو سليم منظمة العفو الدولية في مايو/أيار ما يلي:

"كم من المعاناة نستطيع أن نتحمل أكثر؟ انتُزع ابني مني في 2007 في ظروف مرّوعة على أيدي رجال بملابس مدنية، مسلحين حتى أسنانهم، ودون أي توضيح بشأن المكان الذي يقتادونه إليه أو سبب ذلك. تعرض للتعذيب، وأدين بناء على إجراءات قضائية أقرب إلى المسخرة، وحرم من حقه في استئناف ما وقع عليه من ظلم. لقد مر أكثر من أربع سنوات على اعتقاله، وأستطيع عد المرات التي زرته فيها بأبو سليم على أصابع اليد الواحدة. واليوم، لا أعرف ما هي أحواله. وأخشى أنه [العقيد القذافي] سيصب غضبه حيال من يعارضون حكمه على ولدي، وعلى من هم مسجونون معه، ولا سيما من هم من شرق ليبيا. فلطالما أسماهم "كلاباً ضالة" و"إرهابيين"؛ وهم الآن تحت رحمته تماماً، مقطوعين عن العالم الخارجي."

ومن خلال الدموع، تحدثت عن ابنها الآخر الذي قُتل أثناء أعمال القتل التي وقعت في سجن أبو سليم في 1996 (أنظر الفصل 1).[130] وقالت:

" رفضوا [السلطات] إخبارنا أن ولدي قتل في 1996؛ ولذلك ظللت أحوم حول باب السجن حتى أوائل العقد الماضي، متوسلة أن أراه دون جدوى. وفي المرة الأولى التي حاولت فيها زيارة ابني الآخر في أبو سليم في 2008، أعادني الحرس في بداية الأمر قائلين إن الزيارات ممنوعة. رحت أبكي وصرخت فيهم: 'إذا كنتم قد قتلتوه هو الآخر، فلتكن لديكم الشجاعة لتخبروني بذلك وضعوا حداً لآلامي. لن أغادر هذا السجن حتى أتلقى جواباً'. وسمح لي في نهاية المطاف بأن أراه لبضع دقائق. والآن لا أستطيع معرفة ما إذا كان حياً أم ميتاً، وتظل ذكرى ما حدث لأخيه تطاردني كل يوم. ماذا لو قتلوا ابني الآخر أيضاً؟"

وفي أواخر أغسطس/آب، ظهر للعيان البعض من هؤلاء السجناء السياسين والذين احتُجزوا طويلاً حالما سيطرت قوات المعارضة على سجن أبو سليم. وكان جلال الدين عثمان بشير، والذي كان معتقلاً منذ 1995، من ضمن هؤلاء الذين استطاعوا الهرب. وقد كان جلال الدين قد تعرض للتعذيب، وحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات في ظل محاكمة غير عادلة اجمالاً في 2005، ولكن بقي معتقلاً حتى سقوط نظام القذافي في طرابلس.[131]

5. الانتهاكات على يد قوات المعارضة

أقدم مقاتلو المعارضة وأنصارها على اختطاف أفراد سابقين في قوات الأمن وأشخاصاً اشتبه بأنهم موالون للقذافي، واعتقالهم تعسفاً وتعذيبهم وقتلهم، وكذلك أسروا جنوداً ومواطنين أجانب اشتبه بهم خطأً بأنهم مرتزقة يقاتلون في صفوف قوات القذافي. ولم يعرف عن فتح "المجلس الوطني الانتقالي" تحقيقات مستقلة أو ذات مصداقية في هذه الحوادث، أو اتخاذه تدابير فعالة لإخضاع المسؤولين عن هذه الانتهاكات للمحاسبة.

فقد خلَّف فرار قوات القذافي السريع وانهيار مؤسسات الدولة في الأيام الأولى من الاحتجاجات فراغاً أمنياً ومؤسسياً ملأه في معظم الأحيان سكان محليون امتشقوا السلاح ضد قوات القذافي.[132] وتركت مهمة الإدارة الشرطية للمناطق التي استولت عليها المعارضة لمقاتليها المسلحين، الذين تولوا بأنفسهم تطبيق القانون، رغم افتقارهم للتدريب والخبرة الكافيين، ورغم تصرفهم بالأمور دونما إطار للإشراف أو للمساءلة.

الطابق الثاني لبيت تم تدميره على أيدي قوات المعارضة في بنغازي© Amnesty International

وفي مايو/أيار 2011، قدمت منظمة العفو الدولية مذكرة إلى المجلس الوطني الانتقالي، والتقت مسؤولين فيه، بمن فيهم رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل، وأثارت معهم بواعث قلقها بشأن عمليات الاختطاف والقتل غير القانوني والتعذيب والاعتقال التعسفي التي قام بها مقاتلو المعارضة ومؤيدو "ثورة 17 فبراير". ويواجه المجلس الانتقالي مهمة صعبة تتمثل في السيطرة على مقاتلي المعارضة وجماعات الأمن الوطنية التي أخذت القانون بيدها والمسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب محتملة؛ ولكنه لم يبد أي رغبة أو استعداد لأن يخضع هؤلاء للمساءلة.[133] وبينما أدان مسؤولو المعارضة الذين أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها معهم هذه الانتهاكات، كثيراً ما قللوا من مدى اتساع نطاقها ومن جسامتها، وإلى حد أن بعضهم اعتبرها مجرد ردود فعل "مفهومة" على جرائم شنعاء لقوات القذافي. وطمأن هؤلاء المسؤولون منظمة العفو الدولية أن جهوداً تبذل من أجل وقف مثل هذه الممارسات ومنعها، ولكن قالوا إن الأمر صعب، متذرعين باستمرار النزاع والهجمات من جانب قوات القذافي وشح الموارد والقدرات. وحتى الآن، لم يقدم مسؤولو المجلس الوطني الانتقالي تفاصيل بشأن أي تدابير اتخذوها للتصدي لمثل بواعث القلق هذه وتجنبوا مناقشة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها مقاتلو المعارضة وأنصارها أو إدانتها في وسائل الإعلام أو من أية منابر أخرى. ومن ناحية ثانية، نشر

المجلس الانتقالي تصريحات على موقعه الإلكتروني الرسمي (الذي كان متعذر على غالبية الليبيين في حينه الدخول إليه بسبب انقطاع خطوط الإنترنت) أكد فيها التزامه بحقوق الإنسان وباحترام حكم القانون.[134]

ومع ما يعانيه النظام القضائي من شلل شبه كامل، حيث لا تنسيق بين النيابة العامة وبين الأفراد الذين يباشرون اختطاف المشتبه بهم واعتقالهم واستجوابهم، ولا وجود لمنظمات المجتمع المدني أو وسائل إعلام محلية مستقلة تتصدى لبواعث القلق هذه، ليس ثمة سبيل لضحايا الانتهاكات التي ارتكبتها قوات المعارضة لكي يلتمسوا الإنصاف أو يلجأوا إلى من يستمع الى مظالمهم.[135]

عمليات الإعدام الغوغائي

"تمكن المحتجون في البيضاء من إحكام السيطرة على القاعدة الجوية العسكرية في المدينة وقاموا بإعدام 50 من المرتزقة الأفارقة واثنين من المتآمرين الليبين. وحتى في درنة اليوم، تم إعدام عدد من المتآمرين... وستكون هذه نهاية كل ظالم يقف مع القذافي."

عامر سعد، ناشط سياسي في درنة، 18 فبراير/شباط 2011.[136]

في الأيام الأولى من الانتفاضة، قتلت مجموعات من المحتجين عدداً من الجنود الأسرى وممن اشتُبه بأنهم مرتزقة في البيضاء ودرنة وبنغازي. حيث تعرض هؤلاء للضرب حتى الموت، بينما شنق ثلاثة من هؤلاء على الأقل، وأطلق الرصاص على آخرين عقب أسرهم أو استسلامهم. وجرى الحديث عمن قتلوا بأنهم "مرتزقة أفارقة"، ولكن لم تعرف هوياتهم. ويعتقد أن معظمهم كان من الجنود الليبيين ذوي البشرة الداكنة، بينما يمكن أن يكون البعض الآخر من المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء ممن افترض خطأً أنهم "مرتزقة" (أنظر الفصل 6).

وتواردت تقارير عن وقوع معظم أعمال القتل هذه ما بين البيضاء ودرنة، حيث القى المحتجون القبض على عدد كبير من الجنود أو استسلموا لهم عندما استولى هؤلاء على القواعد العسكرية والمطارات. أما في بنغازي، فكان الجنود قد غادروا القاعدة العسكرية قبل أن يستولي عليها المحتجون.

فقتل مقاتلو المعارضة عدة جنود في حادثتين منفصلتين على أطراف درنة في 22 فبراير/شباط، وفق ما قاله مقيمون في درنة قابلتهم منظمة العفو الدولية. إذ أمسك محتجون غاضبون بأحد الجنود وقاموا بشنقه من جسر للمشاة في درنة. وقتل عدد آخر يصل إلى 15 جندياً أثناء الليل أو في ساعات الصباح الأولى من اليوم التالي بالقرب من قرية مرتوبة، إلى الجنوب الشرقي من درنة. وعرضت مواقع إلكترونية تابعة للمعارضة الليبية شريط فيديو صوره أحد الهواة ويظهر مجموعة من الرجال القتلى، وبعضهم بالزي العسكري، وجميعهم حفاة القدمين وأيديهم موثوقة خلف ظهورهم. ووصف التعليق على الشريط الضحايا بأنهم جنود ليبيون أعدمهم رفاقهم في السلاح لرفضهم إطلاق النار على المحتجين.[137] بيد أن الضحايا، على ما يبدو، هم المجموعة نفسها من الجنود الأسرى الذين ظهروا في شريط فيديو لهاوٍ آخر وهم يُستجوبون من قبل محتجين ومقاتلين تابعين للمعارضة.[138] وفضلاً عن ذلك، كانت القوات الليبية، في الوقت الذي حدث فيه القتل، في 22 فبراير/شباط أو الساعات المبكرة من اليوم التالي، قد فرت من المنطقة.

وفي البيضاء، أبلغ أحد الأهالي منظمة العفو الدولية أنه مع بدء فقدان الجنود السيطرة على ثكنة حسين الجويفي العسكرية في شحات، إلى الشرق من البيضاء، عقب معارك متطاولة مع المحتجين، حاول التوسط لتلافي إهدار المزيد من الدماء:

" طلبت التحدث إلى ضابط كبير في المجمع كنت أعرفه من قبل... أعطيته كلمتي وقلت له: إذا استسلم جنودكم، فسيكونون آمنين. وعندما بدأت مجموعة من الجنود بالاستسلام، هاج المحتجون وماجوا وقاموا بقتل اثنين من الجنود... كانا ليبيين، ولم يكونا مرتزقة أجانب... أشعر بالذنب، لأنه لولا ما قمت به، لما خرج هؤلاء الجنود" .

وفي البيضاء أيضاً، كان أول من أُعدم بصورة غوغائية شنقاً رجل شرطة ليبي داكن البشرة يرتدي زي شرطة مكافحة الشغب، بينما كان المحتجون يصفونه بأنه "مرتزق أفريقي"، وعقب ذلك أُخرج من المستشفى وشُنق. ومن غير الواضح ما إذا كان قتله قد تم شنقاً أو كان قد توفي قبيل شنقه. وأبلغ عدة مقيمين في البيضاء، بمن فيهم موظفون في المستشفى، منظمة العفو الدولية بأنهم قد شاهدوا الفصول المختلفة لمحنة الضحية.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير متواترة من عدة مقيمين في البيضاء حول عمليات إعدام غوغائية، بما في ذلك شنق رجال وصفوا بأنهم "مرتزقة" في حادثتين منفصلتين وخارج محكمة شمال بنغازي – وهو المبنى الذي بدأت عنده الاحتجاجات في بنغازي والذي أصبح رمزاً "لحركة 17 فبراير". وتظهر لقطات فيديو جماهير تهتف وتقوم بتصوير هذه المشاهد الرهيبة على هواتفها النقالة.

أعمال القتل والهجمات الانتقامية

تعرض للاستهداف موظفون نشطون في نظام العقيد القذافي، ولا سيما ضباط "جهاز الأمن الداخلي" وأعضاء اللجان الثورية والحرس الثوري.[139] فقتل بعضهم. بينما تعرض آخرون للاعتداءات وللاعتقال، أو هوجمت ممتلكاتهم وسلبت وأحرقت. وغادر العديد من هؤلاء المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، بعضهم فور استيلاء المعارضة على هذه المناطق وآخرون عقب تلقيهم تهديدات بأنهم سوف يستهدفون.

عبارة ملطخة بالدماء وجدت بجانب جثة أحد عناصر الأمن الداخلي السابقAmnesty International ©

فعثر على عضو سابق في "جهاز الأمن الداخلي"، وهو **إبراهيم خليفة الصرماني**، الأب لستة أولاد، مقتولاً في 10 مايو/أيار على المشارف الجنوبية الغربية لبنغازي. وكانت إصابته في الرأس. بينما كانت يداه وقدماه موثقتين ولف وشاح بشدة حول عنقه. وبينما انتزعت قطعة من اللحم من بطة ساقه اليمنى، بدت على سرواله علامات تشير إلى أنه كان راكعاً ووجدت بجانب جثته ملاحظة ملطخة بالدم تحمل اسمه ؛ وكتب في الورقة: "...تمت تصفية كلب من كلاب القذافي".

وقتل ثمانية أعضاء آخرين في "جهاز الأمن الداخلي" بطرق مماثلة ما بين مارس/آذار ومايو/أيار في بنغازي ودرنة. وبين الحالات التي أجرت منظمة العفو الدولية تحقيقاً فيها حالة **ناصر الصرماني**، البالغ من العمر 48 سنة والأب لثلاثة أبناء. إذ عثر على جثته مساء 22 أبريل/نيسان، وأيضاً في الضواحي الجنوبية الغربية لبنغازي. حيث أطلقت على رأسه رصاصتان، وكانت يداه موثوقتان خلف ظهره بأصفاد بلاستيكية، بينما شد حول عنقه بقوة وشاح خانق. وتشير علامات على سرواله بأنه كان جاثماً على ركبتيه.

حسين غيث أبو شيحة
©Private

وفي قضية أخرى تقصّتها منظمة العفو الدولية، اختطفت مجموعة من المسلحين – بعضهم كان يرتدي الأقنعة – **حسين غيث أبو شيحة**، العضو السابق أيضاً في "جهاز الأمن الداخلي" والأب لثمانية أبناء والبالغ من العمر 55 سنة، من بيته مساء 8 مايو/أيار. وعثر على جثته صباح اليوم التالي، وأيضاً في الضواحي الجنوبية الغربية لبنغازي. وبالمثل، كان موثوق اليدين بينما استقرت رصاصة في رأسه بعد أن أصيب بجرحين بأداة حادة في رأسه ويديه. ولم يعرِّف من اختطفوه بأنفسهم، كما إنهم لم يخبروا عائلته بسبب قتله أو بالمكان الذي اقتادوه إليه. بيد أنهم كانوا يقودون شاحنة بك- أب صغيرة على ظهرها مدفع مضاد للطائرات، وهو نوع لا يستخدمه في شرق ليبيا سوى مقاتلو المعارضة.

وبحلول منتصف يوليو/تموز، كانت منظمة العفو الدولية قد تلقت عدة تقارير عن حالات أخرى مماثلة، اثنتان منها في درنة، وعدة حالات غيرهما في بنغازي.

وخلافاً لعمليات القتل والقتل الغوغائي التي شهدتها الأيام الأولى من الانتفاضة، تشكل حالات القتل غير القانوني هذه الأخيرة نمطاً مثيراً للقلق، وقد اقترفتها مجموعات منظمة كانت تعمل مطلقة اليدين وفي العلن وتتمتع بحصانة.

وتميل عائلات الضحايا عموماً إلى عدم نشر حالاتهم على الملأ خوفاً من الأعمال الانتقامية ولتجنب العزل الاجتماعي الذي يترتب على دمغهما بأنهم من الموالين للقذافي أو من أنصار "معاداة الثورة". ويذهب البعض إلى حد إخفاء هوية الجناة. فالفرضية السائدة هناك هي أن كل شخص يستهدفه *الثوار* لا بد وأن يكون من الموالين للقذافي ومن عناصر "معاداة الثورة". وأبلغ أقرباء منتسب سابق لقوات الأمن اختطف من بيته على أيدي مقاتلين مسلحين من المعارضة وعثر عليه مقتولاً في اليوم التالي – حيث كانت يداه موثوقتان بينما اخترق عيار ناري رأسه – منظمة العفو الدولية أنهم قد سجلوا المتوفي "كشهيد من شهداء الثورة" وضحية من ضحايا قوات القذافي.

وفي غياب المنظومة الشرطية والنظام القضائي، لا يجد من يشعرون بأنهم مهددون أمامهم من خيار سوى الفرار. فأبلغت امرأة كانت تغادر ليبيا منظمة العفو الدولية ما يلي:

"تلقى زوجي تهديداً لأنه كان عضواً في [اللجان الثورية]. لم يخبرني في بداية الأمر، وإنما قال إن علينا الذهاب للإقامة عند أقاربنا في بنغازي لبضعة أيام. لم يذكر السبب ولم أفهم وكنت غير راغبة في الذهاب. لدينا أطفال وشقة أقاربنا صغيرة، وسيكون المكان مكتظاً. وفي اليوم التالي، جاء صديق لزوجي وقال إن دكاننا قد أحرق؛ صوّر ذلك على هاتفه النقال وأرانا ما حدث. وقال إن علينا أن نغادر فوراً لأنهم يرغبون في قتل زوجي. غادرنا دون أن نأخذ معنا شيئاً، فقط أوراقنا وغياراتنا من الملابس. جئنا إلى أقاربنا في بنغازي. وبعد فترة وجيزة، تعرض بيتنا للهجوم؛ وذهب زوجي ووجد أنه قد تم سلب وتحطيم كل شيء. فقدنا كل شيء، وما زال زوجي مُعرضة للقتل." [140]

الاعتقال

اعتقلت قوات المعارضة مئات الأفراد، بمن فيهم مدنيون، في المناطق الخاضعة لسيطرتها منذ نهاية فبراير/شباط. والعديد ممن احتجزوا هم من أعضاء "جهاز الأمن الداخلي" السابقين، وأشخاص متهمون "بتخريب الثورة"، وهو تعبير يشار به عادة إلى "الطابور الخامس". كما شمل الاحتجاز مواطنين أجانب أغلبيتهم الساحقة من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء واشتُبه بأنهم "مرتزقة"، ولكن أُفرج عنهم لاحقاً (أنظر الفصل 5). وفضلاً عن ذلك، لا يزال عشرات الجنود التابعين لقوات القذافي ممن أُسروا على الجبهة معتقلين في بنغازي ومصراتة. [141] وترحب منظمة العفو الدولية بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المرافق التي يحتجز فيها هؤلاء الأفراد.

وقد سمح لمنظمة العفو الدولية في عدة مناسبات بزيارة معتقلين محتجزين في مركزين للاعتقال في بنغازي، حيث تمكنت من مقابلة بعض هؤلاء المعتقلين على انفراد. وأحد هذه المرافق هو معسكر 17 فبراير [142]، الخاضع لكتيبة شهداء 17 فبراير، وهي ميليشيا من المتطوعين أنشأها مقاتلو المعارضة في نهاية فبراير/شباط، ويمتلك بعض أعضائها خلفية عسكرية أو شرطية. وتتولى هذه بصورة رئيسية احتجاز الأعضاء السابقين في "جهاز الأمن الداخلي" ومن يشتبه بأنهم من أعضاء "اللجان الثورية" ومن يتهمون "بتخريب الثورة". أما مركز الاعتقال فيخضع لسيطرة الشرطة العسكرية ويشغل المقر السابق لمركز "رحابا" لاعتقال الأحداث. ويحتجز في مركز الاعتقال هذا بصورة رئيسية الجنود الذين تم أسرهم والمواطنون الليبيون والأجانب الذين يشتبه في أنهم قد ساعدوا قوات القذافي. [143]

وفي مصراتة، زارت منظمة العفو الدولية موقعين يحتجز فيهما المعتقلون، وتمكن مندوبوها هناك من مقابلة معتقلين على انفراد: وهما مدرسة سعدون الثانوية [144]، حيث كان يُعتقل من تم أسرهم من جنود القذافي وخمسة أشخاص اشتبه بأنهم مرتزقة أجانب في نهاية مايو/أيار؛ ومركز زاروق الثقافي، الذي يحتجز فيه بصورة رئيسية من يشتبه بأنهم "يخربون الثورة" (بمن فيهم أعضاء سابقون في جهاز الأمن الداخلي وموالون آخرون للقذافي).

وفي أغسطس/آب، زارت منظمة العفو الدولية موقعين في الزاوية، وبناءً على افادة مسؤولين، كان قد احتُجز في هذين الموقعين حوالي 300 شخص، بمن فيهم مواطنيين ومقاتلين سابقين مواليين للعقيد القذافي.

وذكر جميع المعتقلين الحاليين والمعتقلين السابقين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية في بنغازي ومصراتة أنهم لم يروا أبداً أي مذكرة توقيف أو أية وثيقة أخرى عندما تم القبض عليهم. وفي معظم الحالات، ينطبق على طريقة الاعتقال صفة الاختطاف أكثر منها صفة الاعتقال. حيث كانت تداهمهم مجموعات من الرجال المسلحين حتى الأسنان، بعضهم مقنعون، ولم يُعرِّف هؤلاء بأنفسهم. ثم كانوا يقتادون في مركبات لا تحمل إية شارات، وعادة في شاحنات بك- اب صغيرة تحمل على ظهرها مدافع رشاشة مضادة للطارات.

ودأبت مجموعات من أفراد المجموعات الأمنية الأهلية، ممن أخذوا مهمة تطبيق القانون على عاتقهم ومقاتلون

تابعون للمعارضة، على القيام بغارات ليلية منتظمة للبحث عن أشخاص يشتبه في أنهم يتعاونون مع قوات القذافي أو يساعدونها. وجرى في العادة تسليم من عثر عليهم ولم يقتلوا إلى السلطات في دار القضاء في بنغازي أو في معسكرات للجيش مثل معسكر 17 فبراير. وانتهى الأمر بالمواطنين الأجانب الذين اشتبه بأنهم مرتزقة في العادة وسلِّموا إلى سلطات المجلس الوطني الانتقالي في مركز الاعتقال التابع للشرطة العسكرية، وواجه الجنود الذين أسروا على الجبهة المصير نفسه.

وأبلغ مسؤولون في المعارضة [145] في بنغازي منظمة العفو الدولية أن العديد من هذه المجموعات تتصرف بصورة مستقلة وبناء على مبادراتها الذاتية – وليس بناء على أوامر من العسكريين والمسؤولين الآخرين – وأنها في العادة تسلم المشتبه بهم إلى السلطة المعنية في المجلس الانتقالي، ولكن ذلك لا يحدث دائماً. وقال مسؤول من هؤلاء إنه "لم يكن من الأمور الغير المعتادة معرفة أن أشخاصاً قد احتجزوا في بيوت أو شقق خاصة". وقال المسؤولون إنهم لا يعرفون عدد مجموعات الأمن الأهلية التي تعمل بصورة مستقلة في بنغازي أو في المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة المعارضة، ولكن هناك العشرات وربما أكثر، بحسب التقارير.

ولم يحدث أن سُمح لأي من المعتقلين، سواء أكانوا مواطنين ليبيين أم أجانب، أو جنوداً ليبيين، بالاتصال بمحام، أو وجهت إليهم تهمة رسمية، أو أعطوا فرصة للطعن في اعتقالهم أمام سلطة قضائية.

ففي مركز اعتقال 17 فبراير، أبلغ أعضاء "لجنة التحقيق" – وجميعهم من المتطوعين وبعضهم ذوو خلفية شرطية أو قانونية – منظمة العفو الدولية أنه عندما يكشف التحقيق أن المعتقل ليس متورطاً في أنشطة تشكل خطراً، يتم الإفراج عنه، وعادة عقب توقيع تعهد بعدم المشاركة في أعمال "تخريب للثورة"، وبشرط أن يكفل أقارب المعتقل إيفاء المعتقل بتعهده. وطبقاً للجنة التحقيق هذه، بلغ عدد المعتقلين الذين أفرج عنهم حتى 26 أبريل/نيسان 71 معتقلاً من أصل 112، ومعظمهم خلال أيام قليلة. وأبلغ معتقلون في مركز اعتقال 17 فبراير منظمة العفو كذلك أنه قد أفرج عن العديد من المعتقلين خلال أيام أو أسابيع قليلة.

وفي مركز اعتقال الشرطة العسكرية، أبلغ رئيس النيابة العسكرية، العقيد يوسف السفير، منظمة العفو الدولية [146] أنه قد جرى استجواب أجانب والتحقيق معهم، وأنه يتم إخلاء سبيل من لهم أشخاص يتكفلونهم. [147]وفي نهاية مايو/أيار، كانت خمسة من مواطني دول أجنبية لا يزالون محتجزين في المرفق، وكان واحد منهم في انتظار الإفراج عنه. [148]

وفي مصراتة، لم يبق رهن الاحتجاز في مركز اعتقال مدرسة السعدون الثانونية للعلوم الاقتصادية بشبهة كونهم "مرتزقة"، بحلول نهاية مايو/أيار، سوى أربعة مواطنين أجانب من أصل 162 معتقلاً، معظمهم من الجنود الأسرى.

وأبلغ مسؤولون في مركز زاروق الثقافي في مصراتة منظمة العفو الدولية في مايو/أيار أنه قد تم الإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين، ولا سيما من ذوي "البشرة الداكنة"، وذلك عقب تحقيقات أظهرت عدم وجود أدلة على مشاركتهم في النزاع، وعقب تأكيد أصحاب العمل الذين عمل لديهم المهاجرون الأفارقة من دول جنوب الصحراء هؤلاء هوياتهم. وضم المرفق 111 من المعتقلين في وقت زيارة منظمة العفو الدولية، وقال المسؤولون في مركز زاروق الثقافي إن لجنة من 12 عضواً مسؤولة عن اعتقال الأفراد الذين يعتبرون جزءاً من "الطابور الخامس"، وتقوم بالتحقيقات، إلى حين العودة إلى الإجراءات القضائية المعتادة. ومن الضروري أن يوافق ثلاثة من أعضاء اللجنة على قرارات الإفراج عن المشتبه بهم.

وأبلغ مسؤولو وسلطات المعارضة في مراكز الاعتقال في بنغازي منظمة العفو الدولية أن احتجاز المدنيين كثيراً ما يتم لحمايتهم، وبغية تجنيبهم القتل على أيدي المجموعات الأمنية الأهلية. وأبلغ بعض المعتقلين منظمة العفو الدولية أنهم قد سلموا أنفسهم لسطات الاعتقال طلباً للحماية بسبب شعورهم بأنهم مهددون. واشتكى آخرون بأنه ما كان ينبغي أن يسجنوا من الأصل حتى يجنبوا القتل.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

أبلغ عدة معتقلين، بمن فيهم مدنيون ليبيون ومواطنين أجانب، وكذلك جنود أسرى، منظمة العفو الدولية أنهم قد تعرضوا للتعذيب، وفي معظم الحالات فور أسرهم من قبل مَن قبضوا عليهم، وفي بعض الحالات في الأيام الأولى من الاعتقال. وتكررت المزاعم بشأن التعرض للضرب ولسوء المعاملة فور الأسر، وتكررت على نحو ثابت مزاعم التعرض للتعذيب أثناء الاعتقال في مركز اعتقال زاروق في مصراتة، وكذلك في مبنى مستقل من مرفق الاعتقال في معسكر 17 فبراير.

وشمل أكثر ما جرى الحديث عنه من أساليب التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة الضرب المتكرر على جميع أنحاء الجسم بأدوات مختلفة، بما فيها الأحزمة والقضبان المعدنية والعصي وأعقاب البنادق والخراطيم المطاطية [التي كانت تستخدم على الجسم العاري أحياناً]؛ والصدمات الكهربائية؛ والتهديدات، بما في ذلك بالاغتصاب. ويخضع الضحايا للضرب المتكرر وغيره من الانتهاكات على ما يبدو لانتزاع الاعترافات ولمعاقبتهم على "جرائمهم" المزعومة. وفي بعض الحالات، يجبر المعتقلون على توقيع إفادات تحت التعذيب أو الإكراه، أو على وضع بصماتهم عليها، دون السماح لهم بقراءتها. وفي الحقيقة، أبلغ عدة معتقلين منظمة العفو الدولية أنهم استجوبوا معصوبي العينين.

وحدثت عمليات تأخير لوقت طويل في تقديم العلاج الطبي للمعتقلين الجرحى، بمن فيهم من أصيبوا بجروح جراء التعذيب أو الأسر. وفي بعض الحالات التي تم فيها نقل المعتقلين إلى المستشفيات للعلاج، لم توفر لهم الحماية من الهجمات الانتقامية. فعلى سبيل المثال، هوجم جندي تابع لقوات القذافي على أيدي مجموعة من الأفراد المجهولين بملابس مدنية وعسكرية في منتصف الليل أثناء تلقيه العلاج في مستشفى الحكمة. وقام المعتدون، الذين عبروا من النافذة، بضربه بخراطيم مطاطية وأسلاك معدنية على جميع أنحاء جسمه وكسروا فكه وسناً واحدة من أسنانه على الأقل. وهددوه، وهم يصفونه "بالخائن الذي جاء لتصفية أهالي مصراتة"، بالقتل إذا ما لفت نظر أحد. وعقب تحمل الضرب طيلة 30 دقيقة، لاحظ الأطباء وجود ضجة وتدخلوا؛ غير أن المعتدين تمكنوا من الفرار. وعُرضت على منظمة العفو الدولية كذلك لقطات تلفزيونية لمجموعة من مؤيدي المعارضة وهم يسخرون من جنود أسرى ويذلونهم أثناء تلقيهم العلاج في مستشفى الجلاء في بنغازي، بما في ذلك إجبارهم على تكرار عبارة "أنا من كلاب القذافي" وعلى مضغ الورق.

وأبلغ معتقل في مركز اعتقال مدرسة السعدون الثانوية في مصراتة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"ألقى معاملة جيدة هنا، ولكن هناك رجل يأتي بصورة منتظمة من خارج مركز الاعتقال ويعذبنا. لقد جاء عدة مرات وضربني بقضيب معدني و/أو بحزام وصعقني بصدمات كهربائية بواسطة هراوة مكهربة. وهذا أمر مؤلم للغاية. يريدني أن أعترف بأنني قد قتلت واغتصبت وسرقت؛ على الأقل بواحدة من هذه الجرائم. وعندما أخبره بأنني لم أفعل أياً من هذه الأشياء يبدأ في تعذيبي بقسوة أشد. وأحياناً يضربنا دون أن يسألنا أية أسئلة. يأتي إلى هنا كل بضعة أيام ولا يعذب الأشخاص أنفسهم دائماً. يضع نظارات، ويبلغ من العمر حوالي 40 سنة ويدعوه من حوله بعبد اللطيف. وهناك آخرون أيضاً كانوا يأتون معه، ولكن ليس في كل مرة."

وبدت على جسمه كدمات وقروح تتماشى مع روايته لما يحدث. وقال عدة معتقلون آخرون إنهم تعرضوا للتعذيب على يد الرجل نفسه، وكانت على أجسام بعضهم ندوب وعلامات أيضاً تتطابق مع رواياتهم. وقال بعضهم إنهم أخضعوا لمعاملة أسوأ في الأيام الأولى من احتجازهم في مركز اعتقال في مصراتة، يعتقد أنه مركز اعتقال زاروق. وقال أحدهم:

" في الأيام الخمسة عشر الأولى في مركز زاروق ضربوني كل يوم، كانوا يضربوني كثيراً على باطن قدمي بعصا وبسوط، وصعقوني بالصدمات الكهربائية على أجزاء مختلفة من جسمي. كُنت أشعر بقدمي وكأنهما يحترقان ولم أتمكن من المشي لأيام، رغم توقف الضرب. كانوا يريديون معلومات. ولم يكن الأشخاص الذين عذبونا هم الأشخاص أنفسهم الذين قبضوا علينا. أما الآن فيتركونني وشأني معظم الوقت."

وأبلغ عدة معتقلين منظمة العفو الدولية أن ثلاثة من المعتقلين توفوا نتيجة للتعذيب أثناء احتجازهم في إحدى المدارس: فتوفي **سالم علي أحمد الفيتوري**، وهو من الجعافرة، تحت التعذيب في مركز زاروق. وورد أنهم قطعوا أذنه اليسرى. وتوفي **محمد ناصر مشاي** من طرابلس عقب فترة وجيزة من إحضاره إلى مركز اعتقال مدرسة السعدون الثانونية من مرفق اعتقال آخر، وذلك نتيجة للضرب المبرح والتعذيب الشديد الذي أخضع له هناك. وتوفي أكرم بوغيلة، الذي وصفه المعتقلون معه بأنه ليبي داكن البشرة، عقب نقله إلى المستشفى في اليوم التالي لتعرضه للضرب المبرح. بينما قال عدة معتقلين إن رجلاً رابعاً لم يعرفوا اسمه توفي من أثر الضرب المبرح.

وفي مركز اعتقال الشرطة العسكرية، قال العديد من الجنود المعتقلين إنهم تعرضوا للضرب لدى أسرهم. وقال بعضهم إن الرصاص أطلق عليهم عقب القبض عليهم.

وفي مركز اعتقال 17 فبراير في بنغازي، ذكر عدة معتقلين أنهم احتجزوا في مبان منفصلة، حيث تعرضوا للضرب بأعقاب البنادق، وفي إحدى الحالات صعقوا بالصدمات الكهربائية بواسطة هراوة مكهربة. وقال بعضهم إنهم هددوا بالقتل. بينما ذكر أحدهم أنه تعرض للضرب وهدد بالاغتصاب. وقال معظمهم إنهم احتجزوا في المبنى في اليوم الأول، واحتجز البعض لبضعة أيام. وقال أحدهم إنه احتجز في المبنى طيلة 14 يوماً. وأبلغ آخر منظمة العفو الدولية ما يلي:

" شدّوا قطعة قماش حول عينيّ وأخرى حول فمي وقاموا بربط كل يد من يديّ إلى جانب كرسي وكبلوا كاحليّ معاً وقاموا بضربي بشدة بهراوة على فخذي وعلى يدي وعلى ظهري. و من ثم أرادوا مني أن أوقع على ورقة لم أستطع قراءتها، وعندما رفضت، صوبوا مسدساً إلى رأسي وقالوا إنهم سوف يقتلونني، فوقّعت. ثم وضعوني في زنزانة إنفرادية لثلاثة أيام وأحضروني بعد ذلك إلى هذا المبنى. والمعاملة هنا جيدة."

وبينما تحسنت معاملة المعتقلين عقب الفترات الأولى لاحتجازهم، وزيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر المعتقلين في مصراتة وبنغازي؛ إلا أن الإفلات من العقاب على مثل هذا السلوك يظل هو القاعدة. وذكر عدة معتقلين لمنظمة العفو الدولية أنهم أبلغوا السلطات في مراكز الاعتقال التي يحتجزون فيها الآن بتعرضهم للتعذيب، ولكن لم يسمع أحد عن إجراء أي تحقيق في مزاعمهم.

وفي نهاية مايو/أيار، نقلت وسائل الإعلام عن عضو المجلس الوطني الانتقالي المسؤولة عن الشؤون القانونية، الدكتورة سلوى الدغلي قولها إن السلطات بصدد توزيع مبادئ توجيهية على مقاتلي المعارضة بشأن معاملة المعتقلين، وحذّرت بأنه ستتم معاقبة أي شخص يخالف هذه القواعد. [149] وأثناء اجتماعها مع منظمة العفو الدولية في مايو/أيار، أكدت لمنظمة العفو الدولية أن المبادئ التوجيهية قد وزعت، وأن تحسناً قد طرأ على ظروف السجون،

وحاججت بأن ما وقع من تعذيب وسوء معاملة كان مجرد حالات معزولة.

وأبدى مسؤولو المجلس الوطني الانتقالي استعدادهم لاتخاذ خطوات نحو تحسين أوضاع السجون وتجنب تكرار الانتهاكات؛ ولكنهم بدوا أكثر تردداً بشأن إجراء تحقيقات وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى ساحة العدالة. وفي اجتماع مع منظمة العفو الدولية في مايو/أيار، أشار رئيس المجلس، مصطفى عبد الجليل، إلى أنه سيكون من إحدى الواجبات الرئيسية لرئيس الشؤون الداخلية والحكم المحلي المعين حديثاً، أحمد حسين الضرات، إخضاع المجموعات المختلفة ممن أعطوا لأنفسهم حق تطبيق القانون بأيديهم والقيام بعمليات القبض على الأشخاص لإشرافه؛ وكذلك على تمركز العمل الشرطي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وأشار كذلك إلى أن في نية المجلس الوطني الانتقالي ضمان أن تباشر النيابة العامة والمحاكم عملها بصورة معتادة. وما زال من غير الواضح ما إذا كان سيرافق هذا الكلام اتخاذ أي خطوات عملية للوفاء بهذه التعهدات؛ كما إن إجراء تحقيقات كافية فيما ارتكب من انتهاكات على أيدي مؤيدي المعارضة ما زال من الأمور التي ينُتظر رؤيتها تتحقق.

استخدام الصواريخ العشوائية من جانب مقاتلي المعارضة

دأب مقاتلو المعارضة على إطلاق صواريخ "غراد" من مواقعهم على خطوط الجبهة في شرقي ليبيا منذ مارس/آذار على الأقل، [150] وآخرها من مصراتة على خط الجبهة الغربي في محيط الدفنية، وربما من خط الجبهة الشرقي نحو توارغة. [151] ويصل مدى هذه الصواريخ، وهي غير موجهة وعشوائية، إلى 40 كيلومتراً، وتشكل خطراً مميتاً على المناطق السكنية الواقعة ضمن هذه المسافة. ولا يجوز في أي وقت من الأوقات استخدام مثل هذه الصواريخ ضد المناطق التي يتواجد فيها مدنيون ضمن مدى هذه الصواريخ بأي حال من الأحوال.

6. المواطنون الأجانب: انتهاكات وخذلان

"المشكلة هي بشرتي السوداء؛ فالثوار يعتقدون أنني مع العقيد القذافي. ومعمر [القذافي] قمع شعبي، ومن يعارضونه بسبب وحشيته يفعلون الشيء نفسه الآن."
أحد المعتقلين المحتجزين في مركز زاروق الثقافي في مصراتة، مايو/أيار 2011

قبل بدء الانتفاضة، كانت ليبيا "تستضيف" ما بين 1.5 مليون و2.5 مليون مواطن أجنبي.[152] ومعظم هؤلاء قدموا من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بما في ذلك بوركينا فاسو وإثيوبيا وإريتريا وغانا ومالي والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان. وجاء العديد منهم من دول شمال أفريقيا المجاورة، بينما جاء البعض الآخر من بلدان بعيدة في جنوب شرق آسيا. وبينما جاء بعضهم بحثاً عن فرصة لحياة أفضل، إما في ليبيا أو في أوروبا، التي كانوا يحاولون الوصول إليها عبر ليبيا، فرّ غيرهم إليها من النزاعات المسلحة والاضطهاد في بلدانهم. وفي حقيقة الأمر، اعتمدت ليبيا إلى حد كبير على العمالة المهاجرة، بما في ذلك في قطاعات كبيرة الأهمية كالبناء والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات.

وكان وضع المواطنين الأجانب في ليبيا، ولا سيما من لم يكن وضعهم غير شرعي بائساً قبل اندلاع النزاع. فحكومة العقيد القذافي كانت ترفض الاعتراف بالحق في طلب اللجوء والتمتع به، ولم تبذل أي جهد للتفريق بين الأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية الدولية، والمهاجرين لأسباب اقتصادية. فعاش اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون في ليبيا تحت التهديد المستمر بأن يقبض عليهم ويعتقلوا في ظروف مزرية "لجرائم تتصل بالهجرة". وكان الضرب

فوق: عمال مهاجرون يتجمعون على الطريق خارج ميناء مصراتة في انتظار إخلائهم، ليبيا، 15 إبريل/نيسان ;Amnesty International ©
أعلاه: جموع بشرية غاضبة بين ليبيا وتونس، في أمس الحاجة للوصول إلى تونس،2 مارس/آذار © UNHCR/A.Duclos

والتعذيب وغيرهما من ضروب سوء المعاملة من نصيبهم بوفرة في مراكز الاعتقال، وكانت ترتكب دونما أدنى خشية من العقاب. وكان الأفارقة القادمون من دول جنوب الصحراء عرضة، على وجه خاص، للاستغلال والهجمات العنصرية والمدفوعة بكراهية الأجانب على أيدي الليبيين العاديين، الذين كانوا يدركون تماماً أن السلطات لن تحاسبهم على مثل هذه الانتهاكات. فلم يحدث أن أُخضع مسؤولون عن مثل هذه الجرائم للمساءلة – ما جعلهم يستسهلون تكرارها، كما تبين في النزاع الجاري حالياً.

ومع تفاقم الاضطرابات لتتحول إلى نزاع مسلح في أواخر فبراير/شباط 2011، غدا المواطنون الأجانب أشد عرضة للهجمات العشوائية، مثلهم مثل باقي المدنيين. كما غدوا موضع استهداف من كلا طرفي النزاع.

ووضعت الأنباء التي جرى تداولها، وثبت أن معظمها لا أساس له من الصحة، بأن قوات القذافي كانت تعتمد على مرتزقة من أبناء الدول الأفريقية جنوب الصحراء ليقاتلوا المعارضة، مواطني الدول الأفريقية هؤلاء تحت التهديد المتزايد في المناطق التي سقطت في أيدي قوات المجلس الوطني الانتقالي. بينما ظل الأفارقة من دول جنوب الصحراء في المناطق الخاضعة لسيطرة العقيد القذافي أفضل حالاً بعض الشيء. فازدادت الهجمات العنصرية والمدفوعة برهاب الأجانب، التي كانت متكررة قبل الاضطرابات، [153] نتيجة لانهيار القانون والنظام وتصاعد لهجة الكراهية للأجانب من جانب كلا طرفي النزاع. ففي خطاب له على التلفزيون الرسمي في 20 فبراير/شباط، ألقى سيف الإسلام القذافي باللائمة على عناصر أجنبية في اندلاع الانتفاضة، واتهم المعارضة باستخدام "إخوة عرب وأفارقة" لخلق حالة من الفوضى الشاملة في البلاد. [154] وعرَّض هذا المواطنين الأجانب لمزيد من التهديد بالهجمات.

الانتهاكات على يد قوات القذافي

قال غالبية المواطنين الأجانب الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية عقب اجتيازهم الحدود الليبية إلى تونس ومصر إنها فرت لعدة أسباب، بينها الفرار من القتال ومن الهجمات والمضايقات المتزايدة التي تعرضوا لها، ولأنه لم يعد بإمكانهم الاستمرار من الناحية المادية مع توقف كل شيء في البلاد تقريباً. وسمح لمعظم هؤلاء بأن يغادروا غرباً دون عراقيل من جانب السلطات، رغم أن عدة أشخاص منهم قالوا إن موظفين ليبيين أخذوا نقودهم وهواتفهم النقالة.

فرج محمد عمر مواطن إريتري أقام في ليبيا منذ 2007 وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه قرر مغادرة طرابلس بعد أن كسر ثمانية رجال بملابس مدنية، اثنان منهم مسلحان ببندقيتي كلاشنيكوف، باب بيته في منتصف ليلة 26 فبراير/ شباط. حيث قام هؤلاء بتفتيش البيت بحثاً عن أسلحة دون أن يجدوا شيئاً، ثم حثّوا فرج وإريتريين يعيشون هناك على الانضمام إلى المظاهرات الداعمة للعقيد القذافي. وعقب ذلك بفترة وجيزة، غادر فرج وأصدقاؤه ليبيا، ولم يواجهوا سوى مشكلات قليلة في طريقهم إلى معبر رأس جدير التونسي على الحدود مع ليبيا.

بيد أن مواطنين أجانب آخرين واجهوا صعوبات أكثر وهم يحاولون الفرار. فعلى سبيل المثال، أبلغ ثلاثة من مواطني ساحل العاج منظمة العفو الدولية أنهم أوقفوا عن المغادرة وقبض عليهم في طرابلس فور شروعهم في رحلتهم إلى تونس. إذ اقتادهم جنود حكوميون إلى مركز احتجاز تويشة، الذي كان يستخدم فيما مضى لاعتقال المواطنين الأجانب "لارتكابهم جرائم تتصل بالهجرة". وهناك، تعرضوا للضرب وللإهانة اللفظية لمدة تراوحت ما بين ثلاثة أيام وأسبوع. وأخلي سبيلهم في نهاية المطاف ولكن لم يعطهم أحد أي تفسير لسبب القبض عليهم واعتقالهم، ناهيك عن الإساءة التي تعرضوا لها. ووصلوا تونس أخيراً.

والتقت منظمة العفو الدولية ثلاثة مصريين في العشرينيات من العمر – وهم **علي محمد سعيد** و**حسين عوض**

مصريون مهاجرون عالقون يظهرون صاروخ غراد عُثر عليه بالقرب من ميناء مصراتةAmnesty International ©

عبد الفتاح وعلي عبد العظيم مفتاح – كانوا يعملون في مصراتة قبل الاضطرابات، اثنان منهم في أحد المخابز. وفي أوائل مارس/آذار، قرروا الفرار من القتال واستقلا حافلة متجهة إلى الشرق وفيها نحو 40 مصرياً. وعند نقطة تفتيش تفضي إلى توارغة، وهي منطقة تسيطر عليها قوات القذافي، أُمروا بالعودة، ولكن ليس قبل أن تصادر هواتفهم النقالة. ومع اشتداد القتال، حوصر الرجال الثلاثة في بيتهم بالقرب من الطريق الساحلي، حيث كانت قوات القذافي تتمركز أثناء الهجوم المضاد على مصراتة. وفي 16 مارس/آذار، دخلت مجموعة من جنود القذافي بيتهم وسرقوا مدّخراتهم التي بلغت 3,300 دينار ليبي (2,700 دولار أمريكي). وأبلغ أحدهم منظمة العفو الدولية بما حدث عقب ذلك:

" عندما أمسكوا بنا، راحوا على الفور يصرخون في وجهنا ويضربوننا. قالوا: 'أنتم المصريون، القذافي نعمة لكم. لماذا أنتم هنا تخبزون الخبز للعصابات المسلحة؟ سوف نلقنكم درساً'. ثم غطوا أعيننا واقتادونا إلى مكان لم نعرفه. وهناك، تعرضنا للكم والركل والإهانة. ولليومين لم يعطونا أي شيء نأكله أو نشربه. وفي زنزانتنا، كان هناك أجانب آخرون بينهم تونسيون وبعض الأفارقة [من بلدان جنوب الصحراء]. ليس لدي أية فكرة لماذا قُبض على أي منا، فقد كنا هنا للعمل فقط، كي نكسب رزقنا.

وأُفرج عنا بعد نحو ستة أيام؛ ولكننا مع ذلك لم نجد الأمان. بقينا نحو 10 أيام في أماكن مختلفة نظراً لأن الحصار والقصف كان قد بدأ. كانت الصواريخ تتطاير من فوق رؤوسنا، دون أن نعلم إلى أين كانت تذهب."

علي يوسف
© Amnesty International

ووقع مواطنون أجانب آخرون ضحايا في يد قوات القذافي أثناء حصار مصراتة. فأبلغ **علي يوسف**، وهو رجل من النيجر يبلغ من العمر 26 سنة، منظمة العفو الدولية أنه وفي وقت متأخر من عصر 25 مارس/ آذار، وبينما كان في بيته مع ابن عمه ناصر يدر، في منطقة الجزيرة إلى الغرب من وسط مصراتة، سمعا انفجارات قريبة. وعقب ذلك بفترة وجيزة، دخلت قوات القذافي إلى المنطقة وراحت تفتش البيوت المجاورة. فغادر الرجلان المبنى الذي كانا فيه وأيديهما مرفوعة لإظهار أنهما غير مسلحين ولا يعتزمان المقاومة. وقال علي يوسف إن قوات القذافي قامت، مع ذلك، بربط أيديهما وأرجلهما وأجبرتهما على الركوع على الأرض. ثم أطلقت عليهما الرصاص دون سابق إنذار أو تفسير. فأصيب ناصر في مؤخرة رأسه وتوفي على الفور. بينما حالف علي يوسف الحظ إذ جرحت الرصاصة وجهه فقط. بيد أنه ترك باعتباره قد توفي. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه بقي على الأرض غير قادر على الحركة أو طلب المساعدة طيلة 11 يوماً نظراً لأن أهالي المنطقة فروا من وجه القتال. وفي نهاية المطاف، شاهده عامل مهاجر مصري ممن حوصروا في الجزيرة أيضاً، فأخذه معه إلى محل لإقامة المواطنين الأجانب. ووصف رجل آخر من النيجر حالة علي يوسف عقب إنقاذه قائلاً:

" عندما رأيت يوسف، دُهشت لأنه ما زال على قيد الحياة. بدا مثل هيكل عظمي. لم يكن قادراً على المشي أو الكلام. لم نستطع حتى أن نأخذه إلى المستشفى في حينه، فقد كان الخروج أمراً في غاية الخطورة. وفقط في 22 أبريل/نيسان، أي عقب 17 يوماً، جاء الثوار وأخذوه إلى [مستشفى] الحكمة."

إن مثل هذه الحوادث اتخذت نسقاً طال عليه الزمن من انتهاكات الحقوق الإنسانية للمواطنين الأجانب على أيدي السلطات الليبية العاملة تحت إمرة العقيد القذافي، ولا سيما من لا يقيمون إقامة شرعية. فليبيا ليست دولة طرفاً في "اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين" لسنة 1951 أو في البروتوكول الاختياري الملحق بها لسنة 1967. وليس لديها نظام معتمد للجوء، ولذا ظلت مسألة تقرير وضع اللجوء وتحديد الأفراد المؤهلين للحصول على الحماية الدولية من مهمة "مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين" في طرابلس، إلى أن أوقفت سلطات القذافي أنشطته في أوائل 2010. ومنذ ذلك الوقت، لم تتح للأشخاص الساعين إلى الحصول على حق اللجوء فرصة للقيام بذلك؛ وعلق هؤلاء في ليبيا وظلوا عرضة طوال الوقت لمزيد من الانتهاكات.

ويعتبر القانون الليبي دخول البلاد أو الإقامة فيها أو مغادرتها بصورة غير شرعية كجريمة جنائية، ويسمح بالاعتقال لأجل غير مسمى وبالطرد من ليبيا دونما فرصة للطعن في ذلك قبل أن يجرى أي تقييم فردي لطلب اللجوء. وقد تعرض المواطنون الأجانب للانتهاكات وأسيئت معاملتهم بصورة منهجية في مراكز الاحتجاز دون معاقبة من قبل قوات الأمن التابعة للقذافي.

ومنذ اندلاع النزاع المسلح، تزايدت محاولات السفر إلى أوروبا من المناطق التي يسيطر عليها القذافي، وربما بسبب تناقص عدد الدوريات التي تحرس السواحل. ودفع الشعور بالإحباط، نتيجة عدم التوصل إلى أي حلول لمشكلات اللاجئين، بما في ذلك أولئك الذين فروا من ليبيا إلى تونس في بادئ الأمر، بعض اللاجئين وطالبي اللجوء إلى العودة إلى ليبيا في محاولة يائسة للصعود على متن مراكب غير صالحة للابحار والوصول إلى أوروبا. وتشير التقارير كذلك إلى أن حكومة العقيد القذافي قد شجعت المواطنين الأجانب على الصعود إلى قوارب خطرة لعبور المتوسط كي تُظهر الدور الحيوي الذي تلعبه حكومته في الحيلولة دون "تدفق" المهاجرين إلى جنوب أوروبا. [155]

الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة

عندما سقطت البيضاء وبنغازي ودرنة ومصراتة والمدن الأخرى تحت سيطرة المعارضة في الأسبوع الثالث من فبراير/شباط، شن أنصار "ثورة 17 فبراير" غارات وارتكبوا عمليات قتل وإعدام غوغائي وغير ذلك من الهجمات العنيفة ضد أفراد اعتقدوا أنهم مرتزقة أجانب بسبب لون بشرتهم. وكان بعض الضحايا جنوداً ليبيين ذوي بشرة داكنة؛ أما الآخرون فكانوا على الأرجح من سكان الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

وأججت المزاعم بأن حكومة العقيد القذافي كانت تستخدم مرتزقة أجانب، لا سيما من دول جنوب الصحراء، لسحق الانتفاضة، مشاعر الغضب بين العديد من الليبيين الذين يعيشون في المناطق التي استولت عليها المعارضة. وزادت من الغضب تهديدات العقيد القذافي العلنية بجلب مقاتلين أجانب [156]، والإشارات المتكررة لزعماء المعارضة والمقاتلين إلى الاستخدام المزعوم "لمرتزقة أفارقة" من جانب الحكومة. [157]فعلى سبيل المثال، ادعى رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، في مقابلة مع وسائل الإعلام أن العقيد القذافي يستخدم "مرتزقة أفارقة" ضد شعبه. [158]وذكر أيضاً أنه شهد، بصفته الأمين السابق "للجنة الشعبية العامة للعدل" أن 40 في المائة من المجرمين [في ليبيا] هم من الأفارقة النازحين من جنوب ليبيا مروراً بها وطمعاً للعيش في أوروبا". [159] وكانت هذه المزاعم غير مسؤولة على وجه خاص، ولا سيما في مناخ انعدام الأمن والخوف من هجمات قوات القذافي الذي كان

سائداً بين السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وأدت إلى تغذية العنصرية المتفشية وكراهية الأجانب في ليبيا، وأوحت بأنه من المسموح به ارتكاب الانتهاكات ضد الرعايا الأجانب من جانب المجلس الوطني الانتقالي.

صحفيون أجانب يصورون مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء (يفترض أنهم مرتزقة تم إطلاق سراحهم فيما بعد)
© Amnesty International

لقد ثبت أن المزاعم حول استخدام المرتزقة لا أساس لها من الصحة إلى حد كبير. فالعديد من مقاتلي القذافي الذين أسروا، بمن فيهم من قابلتهم منظمة العفو الدولية في بنغازي ومصراتة، هم في الواقع من المواطنين الليبيين، بمن فيهم أفراد من أماكن مثل سبها في الجنوب الغربي من ليبيا، ومنطقة تواغة، شرق مدينة مصراتة. ونظراً للبشرة السوداء وسمات أفارقة جنوب الصحراء، اعتبروا مرتزقة أجانب بطريق الخطأ. ولربما يعود هذا الافتراض جزئياً إلى إصرار العقيد القذافي طويلاً على أن جميع الليبيين متجانسون- عرب ومسلمون- وأنه لا توجد أقليات.[160] بيد أن مسؤولي المجلس الوطنى الانتقالي لم يفعلوا شيئاً يُذكر لتصحيح هذا الافتراض الزائف، وبدلاً من ذلك غذوا نيران الكراهية والحقد.

من الصعب تحديد عدد ضحايا الهجمات الغوغائية، بما في ذلك الضرب حتى الموت وإطلاق النار والشنق أمام الملأ، على وجه الدقة، نظراً لإحجام الشهود والأطباء الشرعيين والمدعين العامين والعاملين في المجال الطبي وغيرهم عن تقديم تفاصيل عن الهجمات التي وقعت. ولكن استناداً إلى شهادات الأطباء والسكان المحليين وأفراد من قوات الأمن ومتظاهرين وبعض الشهود، قُتل عشرات على الأقل من جنود القذافي ومرتزقة مشتبه بهم في مثل هذه الهجمات في أعقاب انتصارات المعارضة في شرق ليبيا، بما في ذلك في البيضاء ودرنة وبنغازي.

فعندما تغلب المحتجون، وبعضهم من المنشقين عن قوات الأمن وفي حوزتهم أسلحة نارية، على قوات القذافي، لقي أكثر من 20 شخصاً مصرعهم حال القبض عليهم في البيضاء وشحات والأبرق. وفي أواخر فبراير/شباط، أخبر مسؤول في مستشفى الثورة في البيضاء منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن 24 جثة لجنود ولمن اشتبه في أنهم "مرتزقة" نقلت إلى المستشفى في الأسبوعين الأخيرين من فبراير/شباط. أما العدد الإجمالي للقتلى في هذه المنطقة فقد يكون أعلى نظراً لعدم نقل جميع الضحايا إلى المستشفى.

وأخبر محمد لملوم، عضو النيابة العامة في البيضاء، منظمة العفو الدولية أنه تم تسجيل 16 جثة لجنود تابعين

للقذافي ولمرتزقة مزعومين في 22 فبراير/ شباط. وتم تحديد هوية بعض الجنود الذين قُتلوا من ذوي البشرة الداكنة بأنهم ليبيون من المناطق الغربية، بما في ذلك صبراتة ومسلاتة، ومن المنطقة الجنوبية من سبها. ولربما كان آخرون من مهاجري جنوب الصحراء الذين اعتبروا مرتزقة عن طريق الخطأ على أساس لون بشرتهم. ولم يكن المسؤولون قادرين على تقديم أي معلومات دقيقة عن أسباب وفاتهم؛ ولم تُجرى أي عمليات تشريح كاملة للجثث أو تعد تقارير عنها. وحتى الآن، لم تجر أية تحقيقات في الظروف المحيطة بوفاتهم.

ووصف أحد المحتجين الجرحى من البيضاء لمنظمة العفو الدولية كيف أنه ومتظاهرين آخرين ألقوا القبض على اثنين من "المرتزقة" زُعم أنهما كانا يطلقان النار على الناس في 17 فبراير/شباط. فقال إنهم ضربوا "المرتزقة" حتى فقدا وعيهما، واقتادوهما إلى المستشفى. وتابع قائلاً:

"أُحضر جنود ومرتزقة [القذافي] من خارج البيضاء ولم يكونوا يعرفون المدينة، ولذلك هربوا عندما أطلقوا النار علينا وركضنا نحوهم ودخلوا في الزقاق الضيقة غير عارفين بأنها مغلقة في نهايتها. وأمسكنا باثنين منهم بهذه الطريقة وقام حشد من الناس بضربهما ضرباً مبرحاً وطعنهما البعض بالسكاكين... وكان أحدهما تونسياً والآخر أفريقياً (من جنوب الصحراء). تكلمت إلى التونسي، ولكن الأفريقي لم يعرف العربية. وأحضرناهما، أنا والآخرون، إلى المستشفى... وعندما وصلا كانا في وضع سيء، كانا قد فقدا الوعي... وسمعت لاحقاً أن أحدهما، الأفريقي [من جنوب الصحراء]، اقتيد بعيداً عن المستشفى، على ما اعتقد، من قبل أشخاص غاضبين... ولا أعرف ما حدث له بعد ذلك."

وثمة مخاوف بأن الرجل قد أُعدم بشكل غوغائي. فقد شاهدت منظمة العفو الدولية شريطي فيديو للرجل، الذي بدت ملامحه أقرب إلى ملامح الأفارقة من جنوب الصحراء. ويظهر الشريط الأول الرجل وهو في الفراش في المستشفى ويرتدي الزي العسكري الذي يرتديه في العادة أفراد قوات الدعم العام (مكافحة الشغب)؛ ويظهر الآخر الرجل نفسه معلقاً من حبل بينما احتشد الجموع من حوله يحتفلون ويهتفون "العدالة". ومن غير الواضح من الفيديو، الذي صور بواسطة هاتف نقال، ما إذا كان الضحية قد شنق فعلاً، ولكن مصادر أخرى أبلغت منظمة العفو الدولية أن حشداً من الغاضبين انتزعه من فراشه من المستشفى وقام بقتله. [161]

وأبلغ أفارقة من جنوب الصحراء فروا إلى مصر من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في شرق ليبيا منظمة العفو الدولية أنهم كانوا يشعرون بعدم الأمان بصورة متزايدة، وبخاصة بعدما شاهدوا أعمال قتل وهجمات عنيفة ضد أفراد داكني البشرة. فأبلغ المواطن السوداني **عمر أمير**، وهو أب لخمسة أطفال يبلغ من العمر 49 سنة، منظمة العفو الدولية أنه غادر ليبيا، التي عاش فيها منذ 1997، بعد أن تعرض منزله للإغارة من طرف مؤيدين للمعارضة الذين سرقوا بعض أمتعته وضربوه أمام عائلته. وفضلاً عن ذلك، شاهد عدة رجال سود وهم يُقتلون بشبهة أنهم مرتزقة. وروى تجربته على النحو التالي:

" عقب بدء الاحتجاجات بأسبوع، تلقيت مكالمة هاتفية من شخص مذعور في الساعة 2 صباحاً من ابنة عمي في المرج قالت فيها إن بعض الرجال المسلحين قاموا بغزو بيتها، الذي كانت تتقاسمه مع نساء وأطفال آخرين من السودان. وذهبت فجر اليوم التالي لحمايتهم، ذهبت إلى المرج... وفي طريق عودتي إلى بنغازي في اليوم نفسه بعد صلاة العصر [حوالي الساعة 3:30]، أوقف الثوار الحافلة التي كنت فيها عند حاجز بالقرب من العجورية [مباشرة بعد نزول الجبل من المرج] ... كانوا مسلحين... وكنا مسافرين في قافلة من ثلاث حافلات صغيرة [12 راكباً في كل منها]. شاهدت ثلاثة أشخاص ببشرة سوداء يقتادون من الحافلة التي أمامنا. وتعرض الثلاثة للضرب على أيدي عدة ثوار؛ وضرب اثنان من الرجال السود بفؤوس على رؤوسهم وعلى مختلف أعضائهم. فسقط اثنان على الأرض

دون حراك؛ وأعتقد أنهما توفيا. ورأيت الثالث وهو يرفع يده، فقطعوها [بفأس]. وتحركت الحافلة التي كُنت فيها قبل أن أتمكن من رؤية ما حدث له بعد ذلك، ولكنني متأكد من أنه قتل أيضاً... وجاء الثوار إلى حافلتنا وسألوا عن جنسياتنا. قالوا: 'أي تشاديين؟ هل هناك أحد من النيجر؟' وقلنا إننا كلنا سودانيون وأبرزنا بطاقات هوياتنا لهم. ولكن احد السودانيين لم تكن معه بطاقة هوية، فأنزلوه. وتمكن السائق الليبي من إقناع الثوار بأنه يعرف الصبي، وبأنه يعيش في ليبيا منذ مدة طويلة، وأقسم أنه ليس من المرتزقة. ولا أعرف ماذا حدث للأشخاص الذين كانوا في الحافلة الثالثة لأننا انطلقنا".

وتعج مواقع إلكترونية مختلفة بأشرطة فيديو جمعت حول "مرتزقة" أو جنود تابعين للقذافي قتلى – العديد منهم من ذوي البشرة الداكنة، بعضهم بزي عسكري وآخرون بملابس مدنية أو ملفوفون ببطانيات. وفي بعض الحالات، كثيراً ما يعرب الحشد المنتشي عن ابتهاجه هاتفاً: "يحيا العدل" و"دم الشهداء لم يذهب هباء".[162] وكثيراً ما يظهر فيها علم المعارضة وهو يرفرف. وعلى سبيل المثال، يُظهر شريط فيديو نشر على مواقع التواصل الاجتماعي في 20 فبراير/شباط تحت عنوان "قتل مرتزقة أفارقة" رجلين قتيلين يحملان ملامح سكان أفارقة من جنوب الصحراء وقد جرى ربطهم إلى مقدمة شاحنة بك- أب صغيرة وصوِّرا وجرى الطواف بهما وسط صيحات النصر "الله أكبر" وإطلاق النار احتفاء. ولم يكن أي من الرجلين يرتدي زي الشرطة أو بزة عسكرية، ما يثير الشكوك باحتمال أنهما لم يكونا من أفراد قوات القذافي الذين قتلوا في الاشتباكات مع المحتجين؛ وإنما مجرد أشخاص داكني البشرة اعتُقد خطأ أنهما "مرتزقة أفارقة".[163]

وعثر على جثتي رجلين مجهولي الهوية يحملان ملامح أفارقة من جنوب الصحراء في الأطراف الغربية من بنغازي في 23 و24 أبريل/نيسان. وقد قُطعت حنجرة واحد منهما بينما كان كاحلاه موثقين بحبل. وأطلقت على الآخر رصاصة في رأسه بينما بدت على جسمه عدة كدمات، بما يشير إلى تعرضه للضرب. ونظراً لأن قوات القذافي لم تكن موجودة في حينه، تشتبه منظمة العفو الدولية بأن الرجلين قتلا على أيدي أفراد من مناصري "ثورة 17 فبراير" بشبهة أنهما مرتزقة.

وفي حادثة أخرى، هوجم رجل من تشاد كان يعيش ويعمل في ورشة للحدادة في منطقة بنغازي الصناعية وطُعن عدة مرات على أيدي أربعة شبان بملابس مدنية وملابس عسكرية عندما سيطرت المعارضة على شرق ليبيا. وقد أثارت حكومة تشاد بواعث قلقها، بما في ذلك مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من أن التشاديين يتهمون، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شرق ليبيا، بأنهم مرتزقة يقاتلون في صفوف قوات القذافي. وطبقاً لحكومة تشاد، تعرض بعض التشاديين للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء. وقالت الحكومة التشادية إن عدة تشاديين قد قتلوا وأيديهم مكبلة بعد إجبارهم على الركوع أو على الاستلقاء على الأرض.[164]

وقامت منظمة العفو الدولية كذلك بتوثيق عدة هجمات على أفارقة من جنوب الصحراء في مصراتة. فعلى سبيل المثال، أطلق الرصاص على عاملين مهاجرين من النيجر من مسافة قريبة نسبياً من قبل أفراد كانوا في شاحنتي بك- أب صغيرتين في حادثتين منفصلتين. حيث أصيب أحدهما في 26 أبريل/نيسان، عقب انسحاب قوات القذافي؛ بينما أصيب الثاني قبل ذلك بحوالي 10 أيام تقريباً في منطقة تخضع لسيطرة مقاتلي المعارضة. ونجا الرجلان لحسن حظهما، وأخليا من مصراتة وكانا يتلقيان العلاج في بنغازي. وبينما كان مندوبو منظمة العفو الدولية يزورانهما في المستشفى في مايو/أيار 2011، دخل مراهقون ليبيون الغرفة وهم يطلقون صيحات "مرتزقة" ويتهمونهما "بقتل الليبيين".

وطبقاً لشهادات جمعتها منظمة العفو الدولية من أشخاص فروا من تونس، هاجم مؤيدو المعارضة أيضاً مواطنين أجانب وأشخاصاً ذوي بشرة داكنة في المناطق التي لا تزال تخضع لقوات القذافي. وزاد هذا من قناعة المواطنين الأجانب بأنه ليس ثمة مكان آمن لهم في ليبيا.

فقال **ليبان شيخ إبراهيم**، وهو صومالي يبلغ من العمر 32 سنة، أنه وأسرته الممتدة التي تضم 14 شخصاً، بمن فيهم طفلان، قرروا في 6 مارس/آذار الفرار من ليبيا. وفي طريقهم إلى تونس، حسبما قال، أوقفت المركبة التي كانوا فيها من قبل مجموعة من الرجال المسلحين بالقرب من الزاوية. وأمر المسلحون، الذين كانوا يرفعون علم المعارضة، جميع الرجال الصوماليين بالخروج من المركبة وأجبروهم على الركوع على الأرض. وقال إن أحدهم صرخ، "أطلقوا عليهم النار، إنهم مرتزقة". وقال ليبان إنه لم ينقذ حياتهم سوى سائقهم الليبي، الذي أبلغ المسلحين أن ركابه "مسلمون صوماليون طيبون" وليسوا مرتزقة.

عبد الرحمن عبد الله مرسل صومالي آخر فر إلى تونس وأبلغ منظمة العفو الدولية في أبريل/نيسان أنه شاهد رجلاً نيجيرياً يُضرب في الشارع على أيدي ليبيين عاديين في وقت قريب من 22 فبراير/شباط في حي جنسور، بطرابلس، وهو الموقع الذي خرجت فيه احتجاجات مناهضة للحكومة وتعرضت للقمع الوحشي في فبراير/شباط. وعلى ما يبدو، اشتبه المتظاهرون بأن الرجل النيجيري من مؤيدي العقيد القذافي وهددوا بإحراقه حياً. وقال عبد الرحمن إنه فر عقب ذلك من المكان خشية أن يتعرض هو نفسه، الأجنبي الأسود، للاعتداء.

إن هشاشة وضع الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء وتعرضهم للهجمات العنيفة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة قد تفاقمت بسبب الانتشار الواسع للأسلحة والفراغ الأمني الذي سببه انسحاب الشرطة – التي ما زالت غائبة بعد مرور أشهر على تشكيل المجلس الوطني الانتقالي. ويزيد عدم تصدي سلطات الأمر الواقع لهذه المسألة – سواء باستنكار خرافة "المرتزقة الأفارقة" أو بمحاسبة الجناة في حوادث الاعتداء – من خطر استمرار مثل هذه الحوادث.

ففي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، جرى القبض على الأفارقة من جنوب الصحراء والجنود الليبيين داكني البشرة واعتقالهم، وتعرض بعضهم للتعذيب. وفي شرق ليبيا، اعتقل عشرات المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء بعد 17 فبراير/شباط وجرى عرضهم والطواف بهم أمام وسائل الإعلام العالمية بصورة متكررة على أنهم "مرتزقة أجانب" قبل إجراء أي تحقيقات للتثبت من هوياتهم.[165] وأفرج عن الأغلبية الكاسحة منهم لاحقاً وسمح لهم بمغادرة البلاد عندما لم يعثر على أية أدلة ضدهم. وبالمثل، أبلغت إدارة مركز زاروق الثقافي، مكان احتجاز من يعملون على "تخريب ثورة 17 فبراير"، منظمة العفو الدولية أنه في الأيام التي تلت استيلاء المعارضة على المدينة، احتجز عشرات الأشخاص من ذوي البشرة الداكنة أول ما سقطت المدينة في أيدي المعارضة بشبهة أنهم مرتزقة أجانب. واعترف إداريو مركز الاحتجاز بأنه تم في نهاية المطاف الإفراج عن الأغلبية العظمى منهم عندما تبين أن شكوكهم لا أساس لها. وبرروا ذلك بالقول إنه أفرج عن المحتجزين عندما أكد أرباب عملهم بأنهم كانوا من قبل يعيشون ويعملون في ليبيا، وأنهم "لا يشكلون أي تهديد للثورة".

وفي مايو/أيار 2011، في وقت زيارة منظمة العفو الدولية لمراكز الاعتقال في بنغازي ومصراتة، حيث كان الجنود الأسرى يحُتجزون، كان هناك 10 مواطنين أجانب معتقلين بشبهة أنهم مرتزقة أجانب، بمن فيهم مواطنون من تشاد والجزائر، من بين ما مجموعه نحو 230 معتقلاً. واحتجز 20 مصرياً في مصراتة على ما يبدو بتهمة دخول المياه الليبية دون تصريح و/أو سرقة قوارب صيد. وكانت بقية المحتجزين هناك من الليبيين، بمن فيهم جنود داكنو البشرة من جنوب وغرب ليبيا.

وكما كان الحال مع المحتجزين الآخرين، تعرض المواطنون الأجانب للضرب أو لإساءة المعاملة عند القبض عليهم وفي الأيام الأولى من احتجازهم. بيد أن أكثر أشكال المعاملة وحشية كانت من نصيب ذوي البشرة الداكنة، سواء الليبيين أم الأجانب منهم.

فأبلغ أحد الرجال الذين اعتقلوا في مصراتة منظمة العفو الدولية في مايو/أيار أن من قبضوا عليه ضربوه بالأحزمة وبقضبان معدنية وبأسلاك مجدولة على جميع أنحاء جسمه، بما في ذلك على رأسه، وحرقوا جلده بولاّعة. وأعرب عن اعتقاده بأنه أُختير لأن بشرته سوداء، حيث لم يتوقف من اعتدوا عليه عن الصراخ عليه بشتى الألقاب، بما في ذلك وصفه "بالعبد" و"الحيوان" و"المرتزق".

وعبرت مجموعة من الجنود الأسرى في مدرسة السعدون الثانونية في مصراتة عن المشاعر نفسها. وقالوا إنهم جميعاً تعرضوا للتعذيب لدى القبض عليهم وفي الأيام الأولى من اعتقالهم، بما في ذلك باستخدام الصدمات الكهربائية والضرب المتكرر، ولا سيما على ظهورهم، بأسلاك معدنية وخراطيم مطاطية. وقالوا أيضاً إن ذوي البشرة السوداء تعرضوا لأشد أنواع المعاملة سوءاً. وبينما تحسنت معاملتهم عقب ذلك، ظل بعضهم يتحدث عن تعرضه للترهيب من قبل أشخاص مجهولين بملابس مدنية لم يكونوا من كادر إدارة السجن أو قوة حرس مركز الاحتجاز. وقال من قابلتهم منظمة العفو الدولية إن هؤلاء الأشخاص يدخلون الزنازين، ولا سيما في الليل، ويدعون المعتقلين "بالمرتزقة" ويهددونهم بأعمال انتقامية وبعقوبات شديدة على جرائمهم المزعومة ضد الشعب الليبي.[166]

التقاعس الدولي عن حماية الفارين من النزاع

منذ بدء الاضطرابات في فبراير/شباط، عبر أكثر من 644,000 من الرعايا الأجانب الحدود الغربية والشرقية والجنوبية لليبيا بحثاً عن السلامة، وتم إجلاء حوالي 8,500 من مدينة مصراتة ؛ والتي حوصرت لمدة شهرين من قبل قوات القذافي.[167]. وقد كانت المنظمة الدولية للهجرة قد أخلت أكثر من 1,500 مواطن أجنبي من طرابلس بالقوارب في أغسطس/آب عندما تكثف القتال والاعتداء على أفارقة شبه الصحراء. كما كانت المنظمة قد أخلت أكثر من 10,000 مواطن أجنبي عن طريق البر من طرابلس إلى تونس؛ وذلك قبل ان يتسبب القتال الكثيف في أغسطس/آب في اغلاق الطريق البري. ووصل إلى إيطاليا ومالطا بالقوارب ما يزيد على 27,000 شخص.

وحتى الآن، لم تستجب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من التشدق على مر السنين بالحقوق الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، بشكل كافٍ للمأساة الإنسانية التي تنكشف بمساعدة أولئك الفارين من النزاع والاضطهاد في ليبيا على الوصول إلى الأمان. هذا على الرغم من دعم الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن 1970 وحملة حلف شمال الأطلسي على ليبيا، التي كان هدفها المعلن هو اتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين. فبحلول منتصف مايو/أيار من عام 2011، لم تكن أوروبا قد استقبلت سوى 2 في المائة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الهاربين من ليبيا، في حين سُمح لمعظمهم بدخول البلدان المجاورة أو سافروا لأبعد من ذلك فعادوا إلى بلدانهم الأصلية.[168] وعلى الرغم من هذا، أعربت البلدان الأوروبية عن قلقها إزاء "التدفق الهائل" للاجئين والمهاجرين الناجم عن عدم الاستقرار في شمال أفريقيا، وواصلت انتهاج سياسة "السيطرة على الحدود" على حساب ضمان الحق في التماس اللجوء وحقوق الإنسان للمهاجرين.

ويأتي هذا بعد فترة من التعاون بين حكومة العقيد القذافي والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه "للسيطرة على الهجرة"، حيث ساندت هذه في الواقع ممارسات انتهكت من خلالها حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. وكانت إيطاليا في طليعة البلدان التي سعت إلى طلب العون من السلطات الليبية لاجتثاث تدفق المهاجرين ووصولهم إلى الشواطئ الأوروبية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2010، وقعت المفوضية الأوروبية، متغاضية عن سجل

حقوق الإنسان المزري لليبيا، اتفاقاً مع ليبيا حول "إدارة تدفقات الهجرة" ومراقبة الحدود.

ومنذ أن بدأت الاضطرابات، شرع كثير من الناس في رحلات خطرة أو حتى مميتة من ليبيا عبر البحر الأبيض المتوسط نحو الشواطئ الأوروبية. أما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن منظمة حلف شمال الأطلسي، فتقاعست عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين هؤلاء المدنيين من الوصول إلى الأمان، على الرغم من أن الهدف المُعلن الذي برّر تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا على أساسه هو حماية المدنيين. ومنذ مارس/آذار 2011، يعتقد أن ما لا يقل عن 1,500 شخص قد لقوا حتفهم في البحر.[169] وعقب وقوع عدة حوادث قاتلة في عرض البحر، حذرت مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين من أنه ينبغي اعتبار جميع الزوارق المغادرة لليبيا معرضة للخطر وبحاجة لأعمال الإنقاذ.[170] على سبيل المثال، غادر زورق غير مأمون ليبيا في 25 مارس/آذار، وسرعان ما واجه المتاعب. فقد جنح لمدة أسبوعين ونجا تسعة من ركاب فقط من أصل 72 راكباً كانوا على متنه، على الرغم من أن القارب بعث بنداءات استغاثة. وقال الناجون إنهم شاهدوا مروحية عسكرية، وما بدا أنه حاملة طائرات وسفن أخرى.[171] وفي يونيو/حزيران 2011، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع واحد من التسعة الباقين على قيد الحياة في مخيم شوشة في تونس. وروى **إلياس محمد قاضي**، الإثيوبي الجنسية والبالغ من العمر 23 سنة، كيف أن المركب الآيل للغرق جنح، وبعد قيامه بدفع 800 دولار أمريكي للصعود على متن المركب جنباً إلى جنب مع مواطنين من نيجيريا وغانا وإثيوبيا وإريتريا، عن خط سيره طيلة 16 يوماً. وأكد أن القارب صادف أثناء الرحلة سفينة عسكرية كبيرة ومروحيتين وعدة سفن أخرى. وقال إن الركاب حملوا رضيعين واسطوانة فارغة عندما لمحوا المروحية العسكرية للإشارة إلى حاجتهم إلى المساعدة. وظلوا ينتظرون نجدة لم تأت ابداً. وأكد الملازم ماسيمو ماكتشيروني لمنظمة العفو الدولية أن قوات خفر السواحل الإيطالية تلقت إنذاراً بحالة القارب الجانح ومررت التنبيه إلى السلطات المالطية على افتراض أن القارب الجانح دخل المنطقة المالطية للبحث والإنقاذ. وأبلغ الأب موسي زيراي، الذي يدير منظمة "أجينسيا هابيشيا"، وهي منظمة مقرها في روما وتدافع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين، منظمة العفو الدولية، أنه نبَّه مقر حلف شمال الأطلسي في نابولي أيضاً بعد تلقيه نداءات استغاثة من الركاب. وفي حين نفى حلف شمال الأطلسي مسؤوليته، يظل من غير الواضح ما إذا كان بدأ بإجراء تحقيق واف وحيادي ومستقل لتحديد ما إذا كان قد تم فعل ما ينبغي لتجنب هذه الخسارة الفادحة في الأرواح.[172]

وفي أوائل يونيو/حزيران، ندد مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، توماس هامربرغ، بطريقة تعامل أوروبا مع مثل هذه المآسي، مشيراً إلى مسؤوليتها المضاعفة عن ضمان سلامة الفارين من ليبيا بالنظر لمشاركة حلف شمال الأطلسي العسكرية في نزاع ليبيا. وحث الحكومات والمؤسسات الأوروبية على تسريع جهودها والسعي بشكل تفاعلي لضمان نجاح عمليات البحث والإنقاذ. ودعا أيضاً إلى وضع اعتبارات حقوق الإنسان في صميم قراراتها السياسية.[173]

وكان 8 آلاف لاجئ و3,000 من ملتمسي اللجوء في ليبيا قد سجلوا طلبات للجوء لدى المفوضية قبل بدء الاضطرابات. ويعتقد أن العدد الإجمالي الفعلي للذين يحتاجون إلى الحماية الدولية هو أعلى من ذلك، نظراً لأن المفوضية مُنعت من الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلاد في مطلع عام 2010، وحيث أجبرتها السلطات الليبية على تعليق زياراتها إلى مراكز الاحتجاز في مختلف أرجاء ليبيا وعلى وقف إجراء مقابلات اللجوء، ما عرقل قدرتها المحدودة بالفعل على مقابلة أفراد يُحتمل أن يكونوا في حاجة للحماية الدولية.[174]

لقد فر مئات آلاف المدنيين من أتون النزاع في ليبيا. وبينما تم ترحيل العديد منهم، لا يزال هناك 3,300 شخص على الأقل وحوالي ألف من اللاجئين وطالبي اللجوء ممن تقطعت بهم السبل في مخيمات في تونس ومخيم السلوم في

مصر، على التوالي. ولا يمكن لهؤلاء العودة إلى بلدانهم الأصلية خوفاً من الاضطهاد أو غيره من الانتهاكات؛ ويتزايد إحباطهم من جراء بطء عملية التسجيل وتحديد مركز اللجوء وإعادة التوطين. واتسمت استجابة المجتمع الدولي بالبطء أيضاً حيال دعوات إعطاء الأولوية لإعادة توطين اللاجئين الذين فروا من ليبيا، أو لزيادة حصص هؤلاء لتتجاوز 900 حالة الموعود بها من قبل 11 من بلدان إعادة التوطين. ولم تعلن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عن عدد اللاجئين التي لديها استعداد لقبولهم.

وفي تطور مثير للقلق، وعد رئيس المجلس الوطني الانتقالي، مصطفى عبد الجليل، "بإغلاق الحدود أمام أولئك الأفارقة."[175] كما يثير هذا مخاوف من أنه، وبصرف النظر عن نتيجة النزاع في ليبيا، فإن معاناة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من التمييز والإيذاء في ليبيا سوف تستمر، كما سيستمر النظر إليهم كضيوف غير مرحب بهم.

والتطور الآخر المثير للقلق في هذا السياق كان توقيع السلطات الإيطالية في 17 يونيو/حزيران 2011 على مذكرة تفاهم مع المجلس الوطنى الانتقالي لإدارة "ظاهرة الهجرة"؛ وذلك عن طريق تنفيذ اتفاقيات التعاون الموقعة والمتعلقة بـِ "المهاجرين غير الشرعيين". وفي السنوات الأخيرة، كانت منظمة العفو الدولية وآخرون قد وثّقوا كيف أن تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات قد تسبب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإزالة القصرية من خلال عمليات "ادفع إلى الوراء" والتي نفذت في البحر، بحق مواطنين الأجانب أعيدوا الى ليبيا، حيث قُبض عليهم هناك، وتعرضوا للتعذيب ولظروف اعتقال مُرعبة. [176]

عمال مهاجرون عالقون في المنطقة بين ليبيا والحدود المصرية بالسلوم، 4 مارس/آذار © UNHCR / F.Noy

وعلى هذه الخلفية، فان منظمة العفو الدولية قلقة من أن إيطاليا والمجس الوطني الانتقالي قد ألزموا أنفسهم بالتعاون والمساعدة المتبادلان في سبيل "القتال ضد الهجرة الغير شرعية"، بما في ذلك من خلال إعادة المهاجرين الغير شرعيين إلى بلدانهم الأصلية.[177] ويثير توقيع هذه المذكرة بينما يستمر غرق ليبيا في نزاع مسلح، وبالنظر لعدم وجود ضمانات كافية لكفالة احترام حقوق الإنسان وقانون اللاجئين، المخاوف من أنه سوف تتم التضحية مجدداً بحقوق اللاجئين والمهاجرين في السياسة الأوروبية تجاه ليبيا. وقد زاد من بواعث القلق ما قاله رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي، محمود جبريل، أثناء زيارته إلى نابولي لحضور مراسم التوقيع على

وثيقة التقيد بالاتفاقات الثنائية السابقة بشأن "السيطرة على الهجرة غير الشرعية". وقد تم توثيق أثرها السلبي على حقوق المهاجرين والحق في طلب اللجوء بصورة جيدة والتنديد بها من قبل منظمة العفو الدولية، وهيئات أخرى.[178]

إن الوقت قد حان لكي تفكر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملياً في الآثار التي ترتبت على سياساتها حيال اللجوء والهجرة بالنسبة لجيرانها في الجنوب. ويجب التوقف عن تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان التي تخص الرعايا الأجانب ووضع حماية حقوق الإنسان واحترام الحق في التماس اللجوء في صلب سياسات الهجرة واللجوء التي تنتهجها.

7. خاتمة وتوصيات

دأبت منظمة العفو الدولية على تنظيم الحملات من أجل محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات في ليبيا، سواء في العقود الأربعة الأخيرة أو إبان النزاع المسلح ، ليس فحسب بتقديم الإنصاف الفعال للضحايا، وإنما أيضاً بضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.

وإبان النزاع ، وجدت المنظمة أدلة على أن القوات الموالية للعقيد القذافي قد ارتكبت انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وفي بعض الحالات بما يرقى إلى جرائم حرب. فقد شنت هجمات عشوائية وهجمات استهدفت المدنيين. وارتكبت قوات الأمن التابعة للقذافي كذلك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال قتل متعمد ذهب ضحيتها عشرات المتظاهرين العزَّل، وشنت حملة واسعة النطاق من عمليات الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية للمعتقلين. وبالقدر الذي يبدو أن هذه الانتهاكات ارتكبت كجزء من هجوم منظم أو واسع النطاق ضد السكان المدنيين، سعياً وراء سياسة رسمية، فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية.

وارتكب أعضاء ومؤيدو المعارضة كذلك خروقات وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وإن على نطاق أضيق، بما في ذلك انتهاكات عنيفة ضد من رأوا فيهم أنصاراً للقذافي، أو اشتبهوا بأنهم "مرتزقة".

ومن أجل إعادة بناء ليبيا على أساس من احترام حقوق الإنسان وحكم القانون، فإن من الأهمية بمكان ضمان التحقيق في جميع الجرائم من هذا القبيل، وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة، بغض النظر عن رتبهم أو مناصبهم أو انتمائهم. ومن شأن السماح لهؤلاء بالإفلات من يد العدالة أن يبعث برسالة مفادها أن التسامح مع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان سيستمر.

إن إحالة مجلس الأمن الدولي الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وما صدر من مذكرات توقيف بحق العقيد القذافي والسنوسي وسيف الإسلام القذافي، يبعث برسالة مهمة بأن مرتكبي الجرائم بمقتضى القانون الدولي سوف يقدمون إلى العدالة. ومن الضرورة بمكان أن يتابع المجتمع الدولي هذا الالتزام لضمان العدالة والإنصاف لجميع ضحايا الانتهاكات في ليبيا.

بالنظر الى المستقبل، يتوجب على القيادة في ليبيا ضمان القيام بإعادة نظر شاملة في القوانين والممارسات التي سهّلت الارتكاب المنهج على مر العقود لانتهاكات حقوق الإنسان في مناخ من الإفلات التام من العقاب، والتي أشعلت فتيل الحراك المناهض للحكم في المقام الأول. وعندئذ فقط يمكن لآمال الليبيين بمستقبل أفضل – مستقبل تسوده المساواة أمام القانون، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان – أن تتحقق.

وللتصدي للخروقات والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في النزاع الجاري حالياً، تقدم منظمة العفو الدولية فيما يلي توصيات إلى القيادة الليبية والمجتمع الدولي، بغرض تخفيف معاناة الضحايا، بمن فيهم المواطنون الأجانب الذين فروا من القتال. وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات إلى المجلس الوطني الانتقالي، اعترافاً منها بدوره كحكومة الأمر الواقع، واعترافاً منها كذلك باستعداده لأن يتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان ويقطع مع ماضي الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم. كما أن المنظمة ستُصدر خارطة طريق للاصلاح على شكل جدول أعمال حقوق الانسان من أجل التغيير.

إلى المجلس الوطني الانتقالي

مكافحة أعمال القتل والهجمات العنيفة

- اتخاذ التدابير اللازمة لوقف أعمال القتل الغير قانونية وغيرها من الهجمات العنيفة التي تُرتكب ضد المدنيين وأي شخص تم القبض عليه. التوضيح لجميع المقاتلين، بما في ذلك من خلال بيان عام، أنه لن يتم التساهل مع مثل هذه الانتهاكات، وأنه سوف يتم عزل الجناة من الخدمة الفعلية فوراً، وأنهم سيُقدمون إلى ساحة العدالة؛

- ضمان التحقيق السريع والوافي وغير المنحاز في جميع أعمال القتل غير القانوني وغيره من هجمات غير قانونية، وتقديم المسؤولين عن مثل هذه الجرائم إلى العدالة وفق إجراءات تلبي مقتضيات المعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة، ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛

وقف عمليات القبض والاعتقال التعسفي

- ضمان الإفراج عن جميع من اعتقلوا تعسفاً، وتوقُّف عمليات القبض والاعتقال التعسفيين فوراً، وعدم حرمان أحد من حريته إلا وفقاً لإجراءات جنائية مناسبة؛

- ضمان عدم إجراء أي عمليات قبض إلا عن طريق قوات الأمن المخولة بالقيام بذلك بموجب القانون، ووضع جميع مرافق الاعتقال تحت إشراف دوائر النيابة العامة؛

منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

- ضمان أن يعامل جميع المعتقلين معاملة إنسانية وأن لا يعتقلوا إلا في أماكن احتجاز أجازها القانون، وأن تتم مراجعة جميع حالات الاعتقال سريعاً من قبل قاض، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً. ويتعين إما توجيه الاتهام إلى المعتقلين بجرائم معترف بها دولياً وتقديمهم على وجه السرعة إلى المحاكمة طبقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة دون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام، أو الإفراج عنهم. وعلى وجه الخصوص ضمان أن لا يؤخذ بأية أقوال انتزعت تحت التعذيب وعدم استخدامها كأساس للإدانة؛

- ضمان إبلاغ أسر المعتقلين المدنيين على وجه السرعة بمكان احتجاز أقربائهم والسماح للمعتقلين بالالتقاء بلا إبطاء بعائلاتهم ومحامييهم؛

- تيسير الاتصالات بين الجنود الأسرى وعائلاتهم، وضمان السماح لهم بالاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

- إفساح المجال أمام جميع المعتقلين كي يخضعوا للفحص من قبل طبيب مستقل في أقرب فرصة ممكنة عقب القبض عليهم، وعلى نحو منتظم فيما بعد وطيلة فترة اعتقالهم؛

- ضمان الحماية الكافية لمن يتقدمون بشكاوى ضد التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة، وللشهود على مثل هذه الانتهاكات، في وجه الأعمال الانتقالية المحتملة والترهيب أو المضايقات، واتخاذ تدابير صارمة إذا ما وقعت مثل هذه الانتهاكات؛

- ضمان التحقيق السريع والمستقل في أية مزاعم بتعرض المعتقلين للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة، وتقديم أي شخص تتبين مسؤوليته عن ذلك إلى ساحة العدالة، وتلقي الضحايا التعويض المناسب؛

- إقرار آلية لضمان الإشراف المستقل وغير المنحاز والمحايد على قوات الأمن ومحاسبتها سريعاً، بما في ذلك عمليات تفتيش مفاجئة منتظمة لمراكز الاحتجاز دون سابق إنذار؛

- إصدار تعليمات واضحة إلى جميع أفراد قوات الأمن بأنه سيتم إخضاع أي شخص يسيء استعمال سلطته أو يتقاعس عن القيام بواجبه في إنقاذ القانون لتدابير تأديبية أو للمقاضاة الجنائية، آخذين في الحسبان واجبهم في حماية واحترام حقوق الإنسان.

استعادة سيادة القانون

- إصدار التوجيهات إلى النائب العام والمدعين العامين والقضاة وقوات الشرطة بأن يستأنفوا القيام بواجباتهم؛

- إقرار هيكلية واضحة للأمن الداخلي، الشرطة، وآلية احتجاز الجنود الذين تم القبض عليهم أو الجنائيين المشتبه بهم؛

- إقرار معايير وإجراءات واضحة المعالم لفحص، وتجنيد أفراد قوات الأمن وتدريبهم بغرض ضمان الفعالية والمساءلة، وتلقيهم التدريب المناسب كي يعملوا وفقاً للمبادئ والمعايير المهنية المناسبة. وينبغي محاسبة أي شخص لا يحترم هذه المبادئ؛

ضمان احترام القانون الإنساني الدولي في إدارة العمليات العدائية

- ضمان التقيد التام من جانب مقاتلي المجلس الوطني الانتقالي بواجب اتخاذ التدابير الاحتياطية عند شن هجماتهم، وكذلك في الحالات الدفاعية، وعدم شن هجمات عشوائية، وبالأخص منع استخدام صواريخ "غراد" وغيرها من الصواريخ العشوائية في المناطق المدنية القريبة من مرمى هذه الصواريخ؛

- ضمان وجود هيكلية واضحة وتراتبية متسلسلة لإصدار الأوامر للقوات/المقاتلين في المناطق الخاضعة للمجلس الوطني الانتقالي ممن يشاركون في المواجهات المسلحة؛

- توفير التدريب الكافي بشأن تطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، بما فيها عدم وضع أهداف عسكرية في المناطق السكنية المكتظة. وينبغي أن يسعى المجلس الوطني الانتقالي إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية عند الضرورة. كما ينبغي أن يشمل التدريب كيفية التعامل مع الأسلحة دون تعريض السكان المدنيين للخطر، وضمان السماح لمن دُربوا تدريباً وافياً فقط بأن يتعاملوا مع مثل هذه الأسلحة. وينبغي حظر إطلاق النار ابتهاجاً؛

مكافحة العنصرية و رهاب الأجانب

- الإدانة العلنية للهجمات العنيفة ضد الأفارقة من دول جنوب الصحراء؛

- اتخاذ خطوات لمكافحة العنصرية ورهاب الأجانب والتمييز ضد الأفراد بناء على بشرتهم الداكنة، بما في ذلك عن طريق الاحتفاء بالتنوع الإثني المكوِّن للشعب الليبي والإسهام الإيجابي للمهاجرين في بناء المجتمع الليبي، بمن فيهم من قدموا إلى ليبيا من الدول الأفريقية جنوب الصحراء؛

تنفيذ عملية نزع السلاح وتفكيك الهيئات المسئولة عن انتهاكات حقوق الانسان

- تنفيذ عملية نزع السلاح ، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، وجمع الأسلحة والذخائر المنتشرة بين السكان؛ وذلك باستخدام مزيج من الحوافز الجماعية و الفردية، والمصممة لتنظيم وترخيص والحد من حيازة المدنيين للأسلحة قدر الإمكان؛ وكذلك تدمير الأسلحة والذخائر الفائضة، والتي من الواضح أنها تتجاوز الحاجة الوطنية بصورة آمنة؛

- وقف انتشار الأسلحة. و اتخاذ خطوات فورية لتخزين المخزون الوطني من القوات المسلحة والشرطة وغيرها من أجهزة الأمن بصورة آمنة؛ ووضع علامة على جميع الأسلحة والمواد ذات الصلة لتسهيل تتبع الأثر والمساءلة ، و ضمان وجود برنامج فعال يوفر شهادات انتهاء العمل والتصريح لضبط جميع واردات و صادرات الأسلحة والمعدات الأمنية؛

- وحلّ جهاز الأمن الداخلي، والأجهزة الأمنية الأخرى التي ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان بصورة منهجية؛

- اعتماد أفضل الممارسات التي حددها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ وذلك للسيطرة على الأسلحة والذخائر ، والتصديق على الاتفاقيات الدولية لحظر نقل واستخدام الأسلحة غير الإنسانية بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية.

التعاون مع التحقيقات الدولية

- التعاون الكامل مع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية ومع لجة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، برئاسة محمود شريف بسيوني، بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية.

إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى التي شاركت في "عملية الحماية الموحدة" تحت قيادة الناتو

- ضمان إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة وغير منحازة ووافية، في أية مزاعم يمكن أن تنشأ عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي من جانب المشاركين في "عملية الحماية الموحدة". وحيثما تتوافر أدلة مقبولة كافية، ضمان مقاضاة المشتبه بهم والتقيد التام بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وضمان تلقي الضحايا التعويض الوافي؛

- التحقيق في الظروف المحيطة بوفاة 63 شخصاً على متن قارب جنح في عرض البحر لأكثر من أسبوعين عقب مغادرته ساحل ليبيا في 25 مارس/آذار. وينبغي أن ينظر التحقيق، على وجه الخصوص، فيما إذا كان حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تقاعسا عن الاستجابة لنداءات الاستغاثة؛ وعن إنقاذ ركابه؛

- إنشاء آليات فعالة لمنع وفيات اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الفارين من ليبيا في عرض البحر، بما في ذلك زيادة طلعات المسح الجوي وعمليات البحث والإنقاذ بحيث يمكن تحديد مواقع المراكب وإنقاذ البشر. وينبغي ابتداءً اعتبار جميع المراكب التي تحمل بشراً وتغادر ليبيا والدول المجاورة مراكب معرضة للخطر؛

- التقيد بالتزامات البحث والإنقاذ؛ وضمان تقيد عمليات البحث والإنقاذ بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الخاص باللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بإتاحة الفرصة لطلب اللجوء والحماية من الإعادة القسرية

(إعادة الأشخاص قسراً إلى أماكن يمكن أن يتعرضوا فيها للاضطهاد أو لغيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان).

إلى الحكومة الإيطالية

- الكف عن تنفيذ عمليات "ارجِع الى الوراء" باتجاه ليبيا؛

- وضع مذكرة التفاهم الخاصة بـِ "إدارة الهجرة" والموقعة مع المجلس الوطني الانتقالي في 17 يونيو/حزيران 2011 جانباً ؛ وفي الوقت الحاضر، تجنب الانخراط في مفاوضات مع السلطات الليبية بخصوص الإدارة المشتركة لـِ "ظاهرة الهجرة"، سواء كانت تلك المفاوضات ترتكز على اتفاقيات تعاون موجودة بين الدولتين أو لا؛

- التأكيد من أن أي تعاون حالي أو مستقبلي يتعلق بـِ "إدارة الهجرة" مع السلطات الليبية سوف يعتمد بصورة أساسية على التزام طرفيها بأن يحترما بالكامل الحقوق الإنسانية لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين، ويعززاها ويتقيدا بها، وبأن تكون تلك الاتفاقية على اتساق مع القانون والمعايير الدوليين لحقوق الإنسان واللاجئين.

إلى المجتمع الدولي

- ابقاء الحدود البرية والجوية والبحرية مفتوحة، والسماح لأي شخص يفر من ليبيا بدخول أي حدود دولية فوراً – سواء أكانت برية أم جوية أم بحرية – دون تمييز وبغض النظر عن أي خلفية كانت؛

- الاستجابة فوراً وبسخاء لدعوة المفوضية العليا للاجئين إلى جهد دولي لإعادة التوطين الطارئة بتوفير أماكن لإعادة التوطين تساعد على تلبية احتياجات الحماية للاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا والدول المجاورة التي لا تملك أنظمة معمول بها للحماية والمساعدة؛

- وضع احترام حقوق الإنسان والمحاسبة على رأس جدول الأعمال لمناقشته مع الأحزاب الليبية، و توفير المساعدة في تطوير و تنفيذ برنامج شامل لإصلاح وضع حقوق الإنسان في ليبيا.

الهوامش

[1] أنظر الفصل 2 لمزيد من المعلومات حول الائتلاف الدولي، ومن ثم المشاركة العسكرية لحلف شمال الأطلسي.

[2] أرقام مجمّعة استندت إلى تقارير إعلامية وتقديرات للمفوضية العليا للاجئين. على سبيل المثال، أنظر المفوضية العليا للاجئين، "أنجلينا جولي والمفوض السامي للاجئين يزوران مهاجري القوارب في جزيرة إيطالية"، 20 يونيو/حزيران 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع الإلكتروني،
http://www.unhcr.org.uk/news-and-views/news-list/news-detail/article/angelina-jolie-and-unhcr-chief-guterres-visit-boat-people-on-italian-island.html

[3] أفرج عنهم جميعاً خلال سنتين من القبض عليهم. ولمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *ليبيا: أحكام ثقيلة ضد سجناء رأي* (رقم الوثيقة: MDE 19/006/2008)، 11 يونيو/حزيران 2008، أنظر الموقع،
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/006/2008/en

[4] تخلى العقيد القذافي رسمياً عن منصبه الرسمي كأمين للجنة الشعبية العامة في مارس/آذار 1979 ليكرس نفسه "للعمل الثوري". وبعد ذلك الوقت أشير اليه رسمياً "قائد الثورة"، ولم يتم اعتباره رئيس دولة بالمفهوم التقليدي، وإنما كمستشار للشعب له نفوذه.

[5] سجن عين زارة المفتوح، والذي كان سجن ذو إجراءات أمنية سهلة يخضع لإشراف مديرية الشرطة القضائية عند كتابة هذا التقرير، هو مرفق مختلف عن سجن عين زارة، الذي يخضع لسيطرة "جهاز الأمن الداخلي".

[6] لمزيد من التفاصيل حول أعمال القتل في سجن أبو سليم، أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟* (رقم الوثيقة: MDE 19/007/2010)، 23 يونيو/حزيران 2010، أنظر الموقع:
http://amnesty.org/en/library/info/MDE19/007/2010/en؛ وكذلك منظمة العفو الدولية، *نضال طويل من أجل الحقيقة: حالات الاختفاء القسري في ليبيا* (رقم الوثيقة: MDE 19/008/2010)، 29 يونيو/حزيران 2010، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع:
http://amnesty.org/en/library/info/MDE19/008/2010/en

[7] طبقاً لما توفر من معلومات لمنظمة العفو الدولية، تتألف القيادة الشعبية من أعضاء من مختلف القبائل وأعضاء تابعين لهيئات تنفيذ القانون وآخرين. وتواجدت القيادات الشعبية في جميع المدن الرئيسية من ليبيا، وتتخذ القيادة الشعبية الوطنية من طرابلس مقراً لها.

[8] على سبيل المثال، قبض على خمسة من أقرباء ضحايا القتل في سجن أبو سليم واعتقلوا بمعزل عن العالم الخارجي في مارس/آذار 2009 في ضوء الاحتجاجات لعدة أيام قبل أن يفرج عنهم دون تهمة أو محاكمة. ولمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟* وكذلك منظمة العفو الدولية، *نضال طويل من أجل الحقيقة: حالات الاختفاء القسري في ليبيا*

[9] يمكن مشاهدة خطاب العقيد القذافي في 22 فبراير/شباط على "يوتيوب" على الموقع،
http://www.youtube.com/watch?v=rbqV0ksBLUM&feature=related

[10] يمكن مشاهدة خطاب سيف الإسلام القذافي على التلفزيون الليبي الرسمي في 20 فبراير/شباط على "يوتيوب" من، http://www.youtube.com/watch?v=Pp6DFM9_NuU&feature=related

[11] خطاب سيف الإسلام القذافي، 20 فبراير/شباط 2011.

[12] المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، 2 مارس/آذار 2011، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع، http://NTC_libya.org/arabic/first-announcement/.. وغُير اسم المجلس ليصبح "المجلس الوطني الانتقالي" في مايو/أيار.

[13] في وقت كتابة التقرير، كانت اكثر من 40 دولة قد اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، بما فيها بلجيكا وكندا وفرنسا وغامبيا وإيطاليا والأردن والكويت وجز مالديف وهولندا والبرتغال وقطر وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. هذا وقد جاء الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي بعد أن اقتحمت قوات المعارضة طرابلس في أواخر أغسطس/آب.

[14] ضم التحالف الدولي بلجيكا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

[15] جرى تمديد عملية حلف شمال الأطلسي في ليبيا مدة 90 يوماً إضافية في 1 يونيو/حزيران 2011.

[16] منظمة حلف شمال الأطلسي، "الناتو يعترف بالإصابات بين المدنيين في طرابلس"، 19 يونيو/حزيران 2011، http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_75639.htm

[17] لا تتضمن هذه التقديرات الليبيين الذين اجتازوا الحدود إلى تونس ومصر وعادوا لاحقاً. وللاطلاع على تحديثات منتظمة بشأن الحركة عبر الحدود من ليبيا، أنظر التقارير اليومية للمنظمة الدولية للهجرة المتوافرة على الموقع، http://reliefweb.int/

[18] مراسلون بلا حدود، "ولادة 'الإعلام الحر' في شرق ليبيا"، 20 يونيو/حزيران 2011، ويمكن الاطلاع على المقال من، http://en.rsf.org/IMG/pdf/libye_2011_gb.pdf

[19] أفرج عن رنا العقباني في 18 أبريل/نيسان 2011. أنظر منظمة العفو الدولية، "احتجاز صحفية سورية وشقيقها في ليبيا"، 4 أبريل/نيسان 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع، http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/014/2011/en

[20] أنظر خطاب سيف الإسلام القذافي على التلفزيون الليبي الرسمي في 20 فبراير/شباط كذلك خطاب العقيد معمر القذافي في 22 فبراير/شباط

[21] مدونة لجنة حماية الصحفيين، "صحفيون يتعرضون للهجوم في ليبيا: سجل الأحداث"، 20 مايو/أيار 2011، http://www.cpj.org/blog/2011/05/journalists-under-attack-in-libya.php

[22] *نيويورك تايمز*، "صحفيو التايمز المطلق سراحهم يروون قصة أسرهم"، 21 مارس/آذار 2011، أنظر، http://www.nytimes.com/2011/03/22/world/africa/22times.html

[23] بي بي سي، "محنة فريق بي بي سي في ليبيا بكلماتهم"، 9 مارس/آذار 2011، ويمكن الاطلاع عليه من، http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12695138

[24] أنظر "أطلقوا سراح ماثيو فان دايك"، صفحة على "الفيسبوك" للاطلاع على معلومات حول اختطافه، http://www.facebook.com/FreeVanDyke

[25] أنظر الفصل الرابع "حالات الاختفاء القسري" للاطلاع على تفاصيل حالة مصور "إم بي سي" محمد الشويهدي.

[26] أنظر منظمة العفو الدولية، "منظمة العفو الدولية تدين قتل صحفي في قناة الجزيرة"، 13 مارس/آذار 2011، أنظر، http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/killing-al-jazeera-journalist-condemned-2011-03-13

[27] أعيد تشغيل المحطة التلفزيونية على الشبكة التي أنشأها كقناة تلفزيونية محتفظة باسم "ليبيا الحرة". أنظر ليبيا الحرة، "ليبيا الحرة تبدأ البث الليلة"، 30 مايو/أيار 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع، http://english.libya.tv/2011/05/30/libya-al-hurra-to-begin-broadcasting-tonight/

[28] مجلس حقوق الإنسان، القرار S-1/51.، (UN Doc.: S/RES/1970 (2011))

[29] أنظر مجلس الأمن الدولي، القرار 1970 (2011) [S/Res/170/2011]، 26 فبراير/شباط 2011، أنظر: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/245/58/PDF/N1124558.pdf?OpenElement

[30] أنظر بيان المحكمة الجنائية الدولية، "غرفة ما قبل المحاكمة تصدر ثلاث مذكرات توقيف بحق معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي"، 27 يونيو/حزيران 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع، http://www.icc-cpi.int/menus/icc/press%20and%20media/press%20releases/pre_trial%20chamber%20i%20issues%20three%20warrants%20of%20arrest%20for%20muammar%20gaddafi_%20saif%20al-islam%20gaddafi%20and%20a

[31] للاطلاع على النسخة الكاملة المتقدمة من التقرير، أنظر مجلس حقوق الإنسان، *تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في الجماهيرية العربية الليبية*، 1 يونيو/حزيران 2011، (A/HRC/17/44)، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع، http://www.africancourt.org/fileadmin/documents/Court/Cases/Order_for_Provisinal_Measures_against_Libya.PDF

[32] أنظر المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، نظام التدابير الانتقالية ضد ليبيا، 25 مارس/آذار 2011، http://www.africancourt.org/fileadmin/documents/Court/Cases/Order_for_Provisinal_Measures_against_Libya.PDF

[33] أنظر جامعة الدول العربية، بيان بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا، 22 فبراير/شباط 2011، أنظر، http://www.arableagueonline.org/lasimages/picture_gallery/bayan22-2-2011.doc

[34] محكمة العدل الدولية، التبعات القانونية لبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 9 يوليو/تموز 2004، الفقرة 104؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 11.

[35] "رؤية لليبيا ديمقراطية"، الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني الانتقالي، من الموقع، http://www. NTClibya.org/english/libya/،

[36] "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية"، المواد 6 و7 و9 و21

[37] أنظر، على سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، المادة 4؛ "إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، قرار الجمعية العامة 47/133 (1992) ("إعلان الأمم المتحدة بشأن الاختفاء")، المادة 4

[38] اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 7؛ إعلان الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري، المادة 14؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 20 (1992)، الفقرة 8 والتعليق العام 31 (2004)، الفقرة 18.

[39] أنظر، مثلاً، المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يعكس القانون الدولي العرفي.

[40] لمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟* الفصل الثاني، الحق في حرية التعبير مكفول بموجب المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

[41] تنص المادة 3 من "مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" على أنه "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم".
وينص التعليق الرسمي للأمم المتحدة على هذا الحكم من أحكام مدونة قواعد السلوك على ما يلي: " استخدام الأسلحة النارية يعتبر مقياس خطير، ويجب بذل كل جهد ممكن لتجنب استخدام الأسلحة النارية، وخاصة ضد الأطفال. وبصفة عامة، الأسلحة النارية يجب أن لا تستعمل الا عندما يلجأ المشتبه فيه للمقاومة المسلحةة أو يهدد حياة آآخرين، وعندما يكون مقياس أقل حدة غير كافي لمنع أو ردع المعتدي المزعوم. وفي كل حادثة حيثما تستخدم الأسلحة النارية، يجب تقديد تقرير فوري للسلطات المختصة. وطبقاً للمادة 5 من المواد الأساسية. في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوة أو الأسلحة النارية، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مراعاة ما يلي: (أ) ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه. (ب) تقليل الضرر والإصابة, واحترام وصون حياة الإنسان. (ج) التكفل بتقديم المساعدة والإسعافات الطبية في أقرب وقت ممكن إلى الشخص المصاب أو المتضرر. (د) التكفل بإشعار الأقرباء أو الأصدقاء المقربين للشخص المصاب أو المتضرر, في أقرب وقت ممكن". كما ينص المبدأ 9 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على أنه: "يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس, أو لدفع خطر محدق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة, أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم, أو لمنع فراره, وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. و في جميع الأحوال, لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح". ويوضح المبدأ 10 ما يلي: "في الظروف المنصوص عليها في المبدأ 9, يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التعريف بصفتهم هذه وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم على استخدام الأسلحة النارية، مع إعطاء وقت كاف للاستجابة للتحذير، ما لم يعرضهم ذلك لخطر لا مبرر له، أو ما لم يعرض أشخاصاً آخرين لخطر الموت أو الأذى الجسيم، أو ما لم يتضح عدم ملاءمته وجدواه تبعاً لظروف الحادث". أنظر المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (المؤتمر الثامن للأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المذنبين، 1990)؛ مدونة قواعد لسلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، قرار الجمعية العامة 34/169 (1979)، الملحق.

[42] أنظر تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي، UN Doc. A/HRC/17/28 (23 مايو/أيار 2011)، بشأن "حماية الحق في الحياة في سياق تعامل رجال الشرطة مع التجمعات"؛ تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، UN Doc. A/HRC/13/39/Add.5 (5 فبراير/شباط 2010)، الفقرات 189- 194 بشأن "الاستخدام المفرط للقوة من جانب هيئات إنفاذ القوانين)

[43] أنظر، مثلاً، تقرير المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي، UN Doc. A/61/311 (5 سبتمبر/أيلول 2006)، الفقرة 35؛ أنظر أيضاً نايجل رودلي، *معاملة السجناء بمقتضى القانون الدولي*، (الطبعة 3، 2009)، الفقرتين 257-258

[44] دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد 1: القواعد، J-M Henckaerts and L Doswald-Beck, eds, 2005 (دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي)

[45] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 1؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 48 والبروتوكول الثاني، المادة 12(2)

[46] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 5؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 50

[47] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 6؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(3) والبروتوكول الثاني، المادة 13(3)

[48] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتين 8 و9؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 52

[49] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 10

[50] البروتوكول الأول، المادة 52(3). أنظر أيضاً دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، الصفحات 34- 36

[51] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 591 و593 و595- 598. أنظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(ب)(1) و(2) والمادة 8(2)(ه)(1)(2)(4) و(12) [أنظر أيضاً النقاش في هذا الشأن في دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، ص 27]

[52] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 2؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(2) والبروتوكول الثاني، المادة 12(2)

[53] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 11؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(4)

[54] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ)

[55] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 13؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(5)(أ)

[56] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(5)(ب) و57

[57] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156

[58] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15؛ أنظر أيضاً البروتوكول الثاني، المادة 13(1)

[59] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 16- 19

[60] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 20

[61] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 22

[62] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 23 و24

[63] مثلاً، المادة العامة 3، اتفاقيات جنيف لسنة 1949؛ المواد 13 و16 و17 و23 و87 و89 و102- 108 و130 من اتفاقية جنيف الثالثة؛ والمواد 5 و13 و27 و28 و32- 34 و66- 75 و147 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ والمواد 51(7 و75) و85(4)(ه) من البروتوكول الأول؛ والمواد 4- 6 من البروتوكول الثاني؛ ودراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني

العرفي، القواعد 87- 105

[64] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156؛ والمادة 130 من اتفاقية جنيف الثالثة؛ والمادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ والمادة 85 من البروتوكول الأول.

[65] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 97؛ والمادة 23 من اتفاقية جنيف الثالثة؛ والمادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة؛ والمادة 51(7) من البروتوكول الأول. أنظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(ب)؛ والمادة 13(1) من البروتوكول الثاني

[66] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 156- 161

[67] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 158، وكذلك أحكام اتفاقيات جنيف لسنة 1949 والبروتوكول الأول

[68] إعلان الأمم المتحدة بشأن الاختفاء القسري؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 31 (2004)، الفقرة 18؛ قرار الجمعية العامة 63/182 (16 مارس/آذار 2009)

[69] لجنة حقوق الانسان، التعليق العام 31 (2004)، الفقرة 18

[70] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 28

[71] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 153

[72] أنظر اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، المادة 2(3)؛ ولجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 31 (2004)، الفقرة 18؛ والقاعدتين 154 و155 من دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي؛ وكذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 33

[73] حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الانتصاف الفعال مكفول بموجب المادة 2(3) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". كما تعترف به المادة 14 من "اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والمادة 3 من "اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية" لسنة 1907؛ والمادة 91 من بروتوكول جنيف الأول؛ والمادة 75 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ والمادة 7 من "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"؛ والقاعدة 150 من دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي؛ و"المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي" (المبادئ الأساسية بشأن الحق في الانتصاف والجبر)، قرار الجمعية العامة 60/147 المؤرخ في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005، UN Doc. A/RES/60/147

[74] أنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي"، قرار الجمعية العامة A/RES/60/147 (21 مارس/آذار 2006)؛ والمادة 2(3) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"؛ ولجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31 (2004)، الفقرتين 15 و16؛ واتفاقية مناهضة التعذيب، المادة 14؛ ولجنة مناهضة التعذيب، *دزيمايل ضد يوغوسلافيا* (161/2000)، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، الفقرة 9.6؛ ودراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 150

[75] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 139

[76] دراسة الصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 150

[77] خرجت احتجاجات مناهضة للحكومة أيضاً في أماكن أخرى من غرب ليبيا، وقوبلت بالمثل بالقوة المفرطة، التي نجحت على ما يبدو في قمع حركة الاحتجاج هناك. بيد أنه لم يُسمح لمنظمة العفو الدولية بالدخول إلى المناطق الخاضعة لقوات العقيد القذافي، ولذا لم تتمكن من تقصي نطاق انتهاكات حقوق الإنسان هناك. ولهذا السبب، فإن هذا التقرير لم يغط هذه الأحداث.

[78] أنظر النشرة الحية لمنظمة العفو الدولية، "ليبيا: يعيشون وسط الخوف ومحاصرون بالنيران المتبادلة"، 1 أبريل/ نيسان 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع،
http://livewire.amnesty.org/2011/04/01/libya-living-in-fear-and-caught-in-the-crossfire/#more-3312، وكذلك النشرة الحية لمنظمة العفو الدولية، أجدابيا: موتى تحت الأنقاض، 30 مارس/آذار 2011، على الموقع،
http://livewire.amnesty.org/2011/03/30/libya-ajdabiya-civilians-tell-of-their-dead-amid -the-rubble/#more-3282

[79] أنظر منظمة العفو الدولية، "هجمات صاروخية جديدة تستهدف المدنيين في مصراتة"، 24 يونيو/حزيران 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع،
http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/libya-renewed-rocket-attacks-target-civilians-Misratah -2011-06-24

[80] ورد أن متظاهرين قتلوا أيضاً في طبرق ودرنة وأجدابيا.

[81] أبلغ جنديان محتجزان في مدرسة في البيضاء من قبل سلطات الأمر الواقع المعلنة حديثاً منظمة العفو الدولية أنهما نقلا جواً إلى البيضاء (مطار الأبرق) في 19 فبراير/شباط مع نحو 90 جندياً آخر من قاعدة عسكرية في بئر الغنم في غرب البلاد، وأنهم وجدوا أن العديد من الجنود الآخرين قد سبقوهم، ومن المناطق الغربية والجنوبية من البلاد أيضاً.

[82] طبقاً لمدير مستشفى البيضاء، الدكتور محمد مفتاح التريكي، ولشهادات الوفاة التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية.

[83] أبلغ شهود عيان آخرون منظمة العفو الدولية أن الطلقات البلاستيكية استخدمت في البيضاء من قبل بعض أفراد قوات الأمن، في نفس الوقت الذي استخدمت فيه الذخيرة الحية من قبل أفراد أخرين.

[84] تفحص باحثو منظمة العفو الدولية وخبير عسكري الثقوب التي أحدثها الرصاص في مصراع نافذة البيت ووجدوا بقايا الرصاصة (وهي رصاصة من عيار 7.62ملم أطلقت من كلاشنيكوف أو من بندقية شبيهة بها) مستقرة في الإطار الخشبي لسرير الطفل.

[85] لمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل 5 من هذا التقرير.

[86] أُنشئت اللجان الثورية في 1977 لتوليد الدعم الشعبي لأفكار العقيد القذافي، وفي واقع الحال لاجتثاث أي معارضة لحكمه. و عملت خارج أي إشراف قضائي، وتورط العديد منها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في تصفيات جسدية للخصوم السياسيين.

[87] استقبل مستشفى الجلاء معظم الإصابات أثناء الاضطرابات.

[88] طبقاً لسجلات مستشفى الجلاء وشهادات الوفاة التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية.

[89] طبقاً لسجلات أخذت من السجلات الثلاث الرئيسية في المدينة، وشهادات وفاة حصلت عليها منظمة العفو الدولية. وتشمل

الـ 109 وفية تسعة جثث متفحمة لم يكن بالإمكان التعرف على هوية أصحابها واستخرجت من ثكنة الكتيبة العسكرية في 21 فبراير/شباط، عقب يوم واحد من سقوطها بيد المحتجين. وما برحت الظروف المحيطة بوفاة هؤلاء التسعة غير واضحة نظراً لأن جثثهم كانت متفحمة بحيث لم يكن بالإمكان تمييز ملامحهم. وطبقاً لطبيب شرعي بارز وهو الدكتور عمر خالد، كان الدخان لا يزال ينبعث من بعض الجثث عندما فحصها، بما يشير إلى أن إحراقها كان منذ فترة قصيرة.

[90] تم حجب الاسم الكامل والتفاصيل، وهي مسجلة لدى منظمة العفو الدولية.

[91] تم حجب الاسم الكامل والتفاصيل، وهي مسجلة لدى منظمة العفو الدولية.

[92] تم حجب الاسم الكامل والتفاصيل، وهي مسجلة لدى منظمة العفو الدولية.

[93] تم حجب الاسم الكامل والتفاصيل، وهي مسجلة لدى منظمة العفو الدولية.

[94] يشغل مجمع الكتيبة مساحة تعادل نحو كيلومتر مربع واحد. وهو محاط بسور ويضم عدة مباني استخدمها الجيش كمكاتب وكمكان للسكن، وتضم كذلك مستودعات وزنازين تحت الأرض. ومنذ 20 فبراير/شباط 2011، عندما استولى عليه المحتجون، تم إحراق المجمع ونهبه وإزالة السور المحيط به.

[95] بي بي سي، برنامج بانوراما، "مقاتلة القذافي"، عرض أولاً على شاشات بي بي سي 1 في 21 مارس/آذار 2011، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع: http://www.bbc.co.uk/programmes/b0101pyh. وفي البرنامج، يبلغ جندي البي بي سي بأن سعدي القذافي خاطب جنود الكتيبة طالباً منهم إعطاء المحتجين "يوماً إضافياً آخر، وإذا لم يتغير شيء، أطلقوا النار عليهم". لكن سعدي أنكر مخاطبة الجنود وقال إن ذلك ليس من وظيفته وإنه كان في الكتيبة لأن عائلته تملك بيتاً هناك.

[96] في ذلك الحين، كان المحتجون في البيضاء قد اجتاحوا قاعدة شحات العسكرية ونهبوا الأسلحة والذخائر الموجودة فيها.

[97] الجيلاتين المتفجر مادة مطاطية متفجرة مقاومة للماء يستخدمها صيادو السمك على الساحل الليبي، حيث يشار إليها عادة باسم "جيلاتينة". ومع أنها مادة محظورة (بسبب قتلها حتى للأسماك الصغيرة جداً وتدميرها للبيئة البحرية)، إلا أن الصيادين ظلوا يستعملونها. ومنذ فبراير/شباط 2011، استخدمت بصورة متهورة من جانب مقاتلي المعارضة والشبان أثناء الاحتفالات كألعاب نارية.

[98] يقع بجوار أحد جوانب مجمع الكتيبة مباني سكنية ويعتقد أن الجنود والضباط الذين كانوا في الكتيبة غادروا عبر هذه المباني دون أن يلحظهم المحتجون.

[99] تم حجب الاسم الكامل والتفاصيل، وهي مسجلة لدى منظمة العفو الدولية.

[100] لمزيد من التفاصيل، أنظر تقرير منظمة العفو الدولية: *مصراتة – تحت الحصار وفي مرمى النيران*، المنشور في 6 مايو/أيار 2011، من الموقع:
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE19/019/2011/en/4efa1e19-06c1-4609-9477-fe0f2f4e2b2a/mde190192011en.pdf، وكذلك مدونات مصراتة من الميدان على الموقع:
http://livewire.amnesty.org/category/libya/

[101] لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير منظمة العفو الدولية، مصراتة – تحت الحصار وفي مرمى النيران، ومدونات مصراتة من الميدان

[102] تم إخلاء ما يربو على 8,000 من المهاجرين العالقين والجرحى عن طريق البحر من مصراتة من قبل "المنظمة الدولية للهجرة" ما بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2011.

[103] أنظر البيان الاخباري لمنظمة العفو الدولية: الهجمات الصاروخية المتجددة تستهدف المدنيين في مصراتة، المنشور في 24 يونيو/حزيران 2011

[104] أنظر النشرة الحية لمنظمة العفو الدولية، قصص مرعبة مع تساقط الصواريخ على بنغازي، 24 مارس/آذار 2011، على، http://livewire.amnesty.org/2011/03/24/tales-of-terror-as-rockets-fall-on-benghazi/#more-3253

[105] أبلغ وزير الدفاع الأسباني أعضاء البرلمان في 19 أبريل/نيسان 2011 أن أسبانيا قد باعت هذه الذخائر العنقودية في 2008 قبل أن تتبنى أسبانيا حظراً أحادي الجانب على إنتاج واستخدام ونقل الذخائر العنقودية في يونيو/حزيران 2008. ثم وقعت أسبانيا "الاتفاقية الخاصة بالذخائر العنقودية" في 3 ديسمبر/كانون الأول 2008 وصدّقت عليها في 17 يونيو/حزيران 2009.

[106] قالت الشركة الأسبانية التي كانت تصنع القنابل الناقلة من طراز MAT 120mm إن معدل الخطأ في الذخائر الفرعية المنبثقة عنها صفر بالمائة. وطبقاً لموقعها الإلكتروني: "إذا لم تنفجر القنبلة الفرعية لدى ارتطامها، تقوم بتدمير نفسها خلال بضع دقائق، وحتى إذا لم تعمل آلية التدمير الذاتي هذه، فإنها تنزع فتيلها بنفسها دون نسبة خطأ خلال 10 دقائق، وبذا فهي تحول دون أي مجازفة بالتسبب بحوادث عقب استخدامها"، أنظر (http://www.instalazq.es/eng/des2.html).
بيد أن خبراء ذخائر استشارتهم منظمة العفو الدولية لا يؤيدون ذلك، إذ أكدوا أنه إذا توقف عمل نظام تشغيل الصاعق الذي يفجر القنابل العنقودية أو فقد صلاحيته، فإن المتفجرات والصواعق التي تحتويها الذخائر تنفجر عند التقاطها. وبذا فإن هذه الذخائر غير المنفجرة تظل تشكل خطراً على المدنيين، وبخاصة عندما تنشر هذه القنابل العنقودية في المناطق السكنية.

[107] حاول الهلال الأحمر الليبي ومنظمات إنسانية أخرى الوصول إلى السكان النازحين ومساعدتهم، وتحسنت أوضاعهم بصورة تدريجية. وأعيد إسكان العديد منهم لاحقاً في أماكن إقامة مؤقتة، بينما تمكن آخرون من العودة إلى ديارهم عقب انسحاب قوات القذافي من هذه المناطق.

[108] قاتل السكان المحليون الذين تحولوا إلى مقاتلين للمعارضة قوات القذافي وقناصيها في البداية مستخدمين أسلحة خفيفة تركتها القوات وراءها. ثم حصلوا على أسلحة أثقل، بما في ذلك صواريخ طويلة المدى استولوا على بعضها من قوات القذافي المتقهقرة وأخرى هُربت إلى مصراتة بالقوارب من معقل مقاتلي المعارضة في بنغازي.

[109] أنظر منظمة العفو الدولية، النشرة الحية، "ليبيا: يعيشون وسط الخوف ومحاصرون بالنيران المتبادلة"، 1 أبريل/نيسان 2011

[110] منظمة العفو الدولية، "مدنيون عرضة للخطر وسط تهديد الألغام الجديدة"، 25 مايو/أيار 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع الإلكتروني،
http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/libya-civilians-risk-amid-new-mine-threat-2011-05-25

[111] كل لغم مجهز بمظلة لتشغيل نظام تسليح اللغم ولتنظيم هبوطه إلى الأرض. وتطلق الصواريخ، التي يصل مداها إلى عدة أميال، من أنظمة إطلاق متنقلة متعددة الصواريخ تحمل 24 صاروخاً. أنظر منظمة العفو الدولية، "قوات القذافي تشن هجمات عشوائية على مصراتة"، 8 مايو/أيار 2011، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع،
http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/al-gaddafi%E2%80%99s-forces-carry-out-indiscriminate-attacks-Misrata -2011-05-08

[112] منظمة العفو الدولية، "الألغام تشكل خطراً جديدً مع احتدام المعارك في ليبيا"، 6 أبريل/نيسان 2011، http://livewire.amnesty.org/2011/04/06/mines-pose-new-danger-as-libya-battles-rage-on/#more-3345

[113] أنظر هيومان رايتس ووتش، "ليبيا: الحكومة تستعمل الألغام الأرضية في جبل نفوسة"، 21 يونيو/حزيران 2011، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع، http://www.hrw.org/en/news/2011/06/21/libya-government-using-landmines-nafusa-mountains

[114] يمكن الاطلاع على التقرير الموجز من الرابط التالي، http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_75649.htm

[115] يمكن الاطلاع على التقرير الموجز من الرابط التالي، http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_75649.htm

[116] بي بي سي، "نزاع ليبيا: رجل الناتو في مواجهة القذافي"، 26 يونيو/حزيران، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع، http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-13919380

[117] حلف شمال الأطلسي، "الناتو يضرب مرفق القناة الفضائية التلفزيونية الرسمية"، 30 يونيو/حزيران 2011، http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_76776.htm

[118] للاطلاع على تحليل بشأن وضع مهاجمة وسائل الإعلام في القانون الإنساني الدولي، أنظر منظمة العفو الدولية، *أضرار جانبية أم أعمال قتل غير مشروعة؟ انتهاكات قوانين الحرب من جانب الناتو أثناء عملية القوة الموحدة*، (رقم الوثيقة: EUR 70/018/2000 please)، 5 يونيو/حزيران 2011، الصفحات 41- 48.
أنظر: http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR70/018/2000

[119] لمزيد من المعلومات بشأن عمليات الاختفاء، أنظر منظمة العفو الدولية، ليبيا: معتقلون ومختفون ومفقودون (رقم الوثيقة: MDE 19/011/2011)، 29 مارس/آذار 2011، ويمكن الاطلاع على التقرير من، http://amnesty.org/en/library/info/MDE19/011/2011/en؛ وكذلك منظمة العفو الدولية، *ليبيا: حالات اختفاء في جبل نفوسة المحاصر بينما يبحث الآلاف عن الأمان في تونس* (رقم الوثيقة: MDE 19/020/2011)، 27 مايو/أيار، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع، http://amnesty.org/en/library/info/MDE19/020/2011/en

[120] Monsters andCritics News، "المعارضة: 'اقتياد' ما لا يقل عن 12,000 شخص في طرابلس"، 29 مايو/أيار 2011، ويمكن العودة إلى الخبر في، http://www.monstersandcritics.com/news/uk/news/article_1629478.php/Opposition-At-least-12-000-taken-away-in-Tripoli

[121] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "احتياجات متزايدة للرعاية الصحية"، 5 يوليو/تموز 2011، من الموقع، http://www.ICRC.org/eng/resources/documents/update/2011/libya-update-2011-07-05.htm

[122] أنظر منظمة العفو الدولية، "ليبيا: معتقلين قُتلوا على أيدي الموالين للقذافي" (رقم الوثيقة: PRE01/422/2011) ، 26 أغسطس/آب 2011، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع،

http://www.amnesty.org/en/for-media/press-release/libya-detainees-killed-al-gaddafi-loyalists-2011-08-26

[123] أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟*

[124] أنظر، مثلاً، مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، التعليق العام بشأن حالات الاختفاء القسري بوصفه جريمة مستمرة، من الموقع، http://www2.ohchr.org/english/issues/disappear/docs/GC-EDCC.pdf

[125] أنظر، لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، القرار: *الحاسي ضد ليبيا* (UN Doc. CCPR/C/91/D/1422/2005)، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2007؛ ولجنة حقوق الإنسان، القرار: *الأواني ضد ليبيا* UN Doc. CCPR/C/90/D/1295/2004)، 11 يوليو/تموز 2007؛ ولجنة حقوق الإنسان، *سالم سعد علي بشاشة ضد الجماهيرية العربية الليبية*، المراسلة رقم 1776/2008 (UN Doc. CCPR/C/100/D/1776/2008) 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010

[126] أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟*؛ و *"الإفراج عن سجين الرأي الليبي جمال الحاجي"*، 15 أبريل/نيسان 2010، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع، http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/libyan-prisoner-conscience-jamal-el-haji-released-2010-04-15؛ وكذلك "أحكام ثقيلة ضد سجناء رأي" (رقم الوثيقة: MDE 18/006/2008)، 11 يونيو/حزيران 2008، ويمكن الاطلاع عليها من الموقع، http://amnesty.org/en/library/asset/MDE19/006/2008/en/025816d3-3866-11dd-a7d1-851179bc648e/mde190062008eng.html؛ وأنظر الفصل 1 من هذا التقرير لمزيد من التفاصيل.

[127] كان مجمع صلاح الدين يستخدم مقراً لإدارة البحث الجنائي قبل الاضطرابات. ويبدو أن المجمع قد تحول منذ بدء الاحتجاجات المناهضة للحكومة إلى مرفق لاعتقال من يقبض عليهم بالعلاقة مع الاضطرابات. ومن غير الواضح مَن يشرف على المجمع الآن، نظراً لأن معتقلين سابقين قد تحدثوا عن مشاهدة موظفين بزي مختلف – عسكر وشرطة – وكذلك بملابس مدنية

[128] يمكن الاطلاع على لقطات الفيديو المتعلقة باحتفال الإفراج عنهم في مسرح الكشاف التي صورها التلفزيون الصيني CCTV من الموقع، http://www.youtube.com/watch?v=OAtHCwgYDFA

[129] مثل هؤلاء الأفراد هم جميعاً ضحايا الاعتقال التعسفي وفق تعريف الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي، الذي حدد ثلاث فئات للاعتقال التعسفي: عندما يكون من المستحيل على نحو واضح التذرع بأي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية، ويكون الاعتقال خارج إطار القانون الوطني (كما هو الحال عندما يحتجز شخص عقب إتمامه/إتمامها مدة حكمه/حكمها، أو بالرغم من صدور قانون عفو ينطبق عليه/عليها) (الفئة 1)؛ وعندما ينجم الحرمان من الحرية عن ممارسة حقوق أو حريات تكفلها المواد 7 و13 و14 و18 و19 و20 و21 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبقدر ما ينطبق الأمر على الدول الأطراف، المواد 12 و18 و19 و21 و22 و25 و26 و27 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (الفئة 2)؛ وعندما ينجم الاعتقال عن عدم التقيد الكلي أو الجزئي بالأعراف (المبادئ) الدولية ذات الصلة بالحق في محاكمة عادلة، التي أوضح أبعادها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والاتفاقيات الدولية ذات الصلة المقبولة، من جانب الدول (الفئة 3)

[130] لمزيد من التفاصيل بشأن أعمال القتل التي وقعت في سجن أبو سليم، أنظر الفصل 1 من هذا التقرير وكذلك: منظمة العفو الدولية، *النضال الطويل من أجل الحقيقة: حالات الاختفاء القسري في ليبيا* ومنظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟*

[131] أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟* ومنظمة العفو الدولية، "ليبيا: حان الوقت لأن تصبح حقوق الانسان حقيقة"، (رقم الوثيقة: MDE 19/002/2004)، 26 ابريل/نيسان 2004، أنظر:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/002/2004

[132] حصل السكان المحليون على الأسلحة عن طريق نهب مراكز الشرطة والثكنات العسكرية، وعندما تخلوا عنها تُركت دون حراسة – واستمرت على هذا الحال إلى حد ما. انظر، على سبيل المثال، رويترز، "مخازن الأسلحة الليبية المهجورة تجذب المهربين"، 1 يوليو/تموز 2011:
http://www.reuters.com/article/2011/07/01/us-libya-east-stockpiles-idUSTRE76044H20110701

[133] قُتل القائد العسكري للمعارضة، عبد الفتاح يونس، في 28 يوليو/تموز 2011 على يد جماعة مسلحة في ظروف غامضة وعلى بعد نحو 70 كيلومتراً من بنغازي، والبعض يضع اللوم على المجموعات المسلحة في شرق ليبيا، والخارجة عن سيطرة المجلس الوطني الانتقالي.

[134] أنظر الفصل الأول للاطلاع على التعهدات التي قطعها المجلس الوطني الانتقالي لدى إنشائه، والتي وعد فيها باحترام التزامات ليبيا بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

[135] يتمحور عمل المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الجديدة التي ظهرة فجأة في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في معظمه حول أنشطة دعم الثورة، وليس ثمة مجال حتى الآن لأية انتقادات أو معارضة.

[136] مقابلة مع فضائية الجزيرة:
http://www.libyafeb17.com/2011/02/aamir-saad-political-activist-speak-to-al-jazeera-arabic-2/

[137] أنظر: "جنود أعدموا لرفضهم التعاون":
http://www.youtube.com/watch?v=n0ywJD3sllY&feature=fvwrel&skipcontrinter=1

[138] أنظر: "العصابات اليبية المسلحة أعدمت السجناء":
http://www.youtube.com/watch?v=uompyU29vlE&feature=related

[139] منظمات إيديولوجية أنشئت عقب ثورة الفاتح لسنة 1969، التي جاءت بالعقيد القذافي إلى سدة الحكم، بغرض "الدفاع عن الثورة". وفي واقع الحال، كان دورها الرئيسي هو قمع أي معارضة لحكم العقيد القذافي.

[140] أحد سكان أجدابيا السابقين، أبريل/نيسان 2011

[141] أفرج عن مجموعة من 174 جندياً من جنوب وغرب البلاد أسرت في البيضاء في آخر فبراير/شباط بعد بضعة أيام بوساطة من قيادات قبلية وزعامات للمجتمع المحلي ضمنت مرورهم الآمن إلى ديارهم.

[142] المعروف سابقاً بمعسكر 7 أبريل.

[143] في يوليو/تموز، نقل المعتقلون في معسكر 17 فبراير للجيش إلى راحابا. وفي ليلة 28 يوليو/تموز، داهمت مجموعة مسلحة المرفق وحررت المعتقلين، الذين كان بينهم نحو 45 أعيد القبض عليهم في وقت الكتابة.

[144] مدرسة السعدون الثانونية للعلوم الاقتصادية.

[145] بمن فيهم مصطفى الساقزلي، رئيس لواء 17 فبراير، والعقيد حسن علواني، رئيس لجنة المحققين في مركز اعتقال 17 فبراير؛ والقاضي مروان طشاني، رئيس لجنة المعتقلين والسجناء التابعة للمجلس الوطني الانتقالي؛ وجمال بنور، منسق المجلس القضائي المحلي لبنغازي وعضو ائتلاف 17 فبراير؛ وفتحي تربل، عضو المجلس الانتقالي.

[146] اجتماع مع رئيس النيابات العسكرية، العقيد يوسف السفير، في 28 مارس/آذار في بنغازي.

[147] في بعض الحالات، من الصعب العثور على "كفيل" نظراً لأن زملاء وأرباب عمل المعتقلين كانوا قد نزحوا بسبب النزاع.

[148] كان من المفترض الإفراج عن أحد المعتقلين عقب عثور منظمة العفو الدولية على رب عمله في مصراتة وحصولها على رسالة تشهد بأنه كان يعمل ويعيش في مصراتة قبل القبض عليه، وأنه لا صلة له بالنزاع. وكان قد غادر مصراتة عند اندلاع النزاع وقبض عليه لدى وصوله إلى شرق ليبيا.

[149] أسوشييتد برس، "المتمردون الليبيون يوزعون توجيهات بشأن معاملة أسرى الحرب"، 30 مايو/أيار 2011: http://www.opednews.com/populum/linkframe.php?linkid=132460

[150] في 29 مارس/آذار نقل عن الجنرال حمدي حاسي، أحد قادة قواد المعارضة بالقرب من ابن جواد، قوله: "*الآن وبسبب ضربات الناتو على الأسلحة الثقيلة (للحكومة)، نحن نقاتل بالأسلحة نفسها تقريباً، ولكن نحن نملك الآن صواريخ غراد، وهم لا يملكونها*"، أنظر "*ديلي ميل*"، المتمردون يمطرون قوات القذافي المنسحبة بالصواريخ"، 29 مارس/آذار، ويمكن الاطلاع على الخبر من، http://www.dailymail.co.uk/news/article-1370412/Libya-war-Rebels-attack-Gaddafi-troops-close-Sirte.html#ixzz1SbRm1IX . وكذلك *النيويورك تايمز*، "تدني مستوى أسلحة المتمردين يحد من فعاليتهم في حرب ليبيا"، 20 أبريل/نيسان 2011، ويمكن الاطلاع عليه من، http://www.nytimes.com/2011/04/21/world/africa/21rebels.html، وأيضاً "أونور كوبان"، الخط الأمامي في ليبيا [http://www.onur-coban.com/category/libyas-frontline/]

[151] شاهد صوراً عن "ليبيا الحرة" [http://freelibya-.tumblr.com/ (second photo)]، وإنترناشونال بيزنس تايمز [http://www.ibtimes.com/articles/164413/20110616/libya-conflict-the-fight-for-misrata-photo.htm]

[152] تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، أنظر، رويترز، آلاف المهاجرين ما زالوا عالقين في ليبيا – المنظمة الدولية للهجرة، 15 يوليو/تموز 2011، ويمكن الاطلاع عليها من، http://af.reuters.com/article/chadNews/idAFLDE76E0H820110715. وحددت السلطات الليبية الرقم على أنه أقرب إلى 3 ملايين. أنظر "اللجنة الشعبية العامة للعلاقات الدولية والاتصال الخارجي"، "بيان بخصوص الهجرة غير الشرعية ووضع المهاجرين الإريتريين في مراكز الرعاية واالترحيل"، 7 يوليو/تموز 2010

[153] لمزيد من المعلومات حول الإطار القانوني في ليبيا وحالة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين قبل بدء النزاع، أنظر منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد": أي أمل لحقوق الإنسان؟* وكذلك منظمة العفو الدولية، *ينشدون الأمان فيجدون الخوف. اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون في ليبيا ومالطا* (رقم الوثيقة: REG 01/004/2010)، 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، http://amnesty.org/en/library/info/REG01/004/2010/en

[154] خطاب سيف الإسلام على التلفزيون الليبي الرسمي في 22 فبراير/شباط 2011.

[155] *نيي غارديان*، "النظام الليبي متهم باستغلال مهاجري القوارب"، 11 مايو/أيار، من الموقع،

http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/11/libya-accused-of-exploiting-humanitarian-crisis

[156] خطاب العقيد القذافي في 22 فبراير/شباط 2011

[157] أنظر، على سبيل المثال، البيان الرسمي للمجلس الوطني الانتقالي المتعلق بالاستخدام المزعوم من جانب العقيد القذافي للمرتزقة التشاديين. المجلس الوطني الانتقالي، بيان المجلس الوطني الانتقالي بشأن مساعدة الحكومة التشادية لنظام اقذافي، 8 أبريل/نيسان 2011، ويمكن الاطلاع عليه من، http://www.libyanmission-un.org/NTC %20ENG/NTC 1.pdf. أنظر أيضاً، وسائل الإعلام تنقل عن مسؤولي المجلس الوطني الانتقالي ومقاتلي المعارضة حديثهم عن استخدام "مرتزقة أفارقة" من جانب العقيد القذافي: *الشرق الأوسط*، "الثوار يعدون العدة للذهاب إلى سرت وطرابلس"، 14 يونيو/حزيران 2011، http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11886&article=626486؛ وكذلك *نيو غارديان*، "هل أطلق القذافي قوة من المرتزقة في ليبيا"، 22 فبراير/شباط، على الموقع، http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/22/gaddafi-mercenary-force-libya؛ وأيضاً، *تايم سبشلز*، "أوهام معمر القذافي حول العظمة الأفريقية"، ويمكن الاطلاع عليه من، http://www.time.com/time/specials/packages/article/0,28804,2045328_2045333_2053164,00.html ؛ وأيضاً M&C News، "المتمردون يلقون باللوم على قوات من ذوي البشرة السوداء لخسارتهم مدناً ليبية رئيسية"، 31 مارس/آذار 2011، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع، http://www.monstersandcritics.com/news/africa/news/article_1629946.php/Rebels-blame-Chad-troops-for-loss-of-key-Libyan-cities ؛

[158] تصريح لمصطفى عبد الجليل، ويمكن الاطلاع عليه من الموقع، http://www.youtube.com/watch?v=XX09Lq73e94

[159] تصريح لمصطفى عبد الجليل

[160] أنظر، منظمة العفو الدولية، *"ليبيا الغد: "أي أمل لحقوق الإنسان؟*

[161] أنظر تويت "شباب ليبيا"، مجموعة من الشباب الليبيين المؤيدين للمعارضة يعلنون عن ضرب وشنق "مرتزقة" في البيضاء في 19 فبراير/شباط: http://twitter.com/#%21/ShababLibya/status/38996956806258688

[162] على سبيل المثال شريط فيديو مرعب يظهر جثث قتلى من الجنود أو ممن اشتبه بأنهم مرتزقة، أنظر: http://www.youtube.com/watch?v=ylUmLk7iTXg&feature=related ; http://www.youtube.com/watch?v=3JBhcH09DsE&feature=related ; http://www.youtube.com/watch?v=uompyU29vlE&feature=related; and http://www.youtube.com/watch?v=OH60xy_es60&feature=related

[163] أنظر، http://www.youtube.com/watch?v=SlBVT68ICfo&feature=related&skipcontrinter=1

[164] أنظر مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التقصي الدولية للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية (A/HRC/17/44)، 1 يونيو/حزيران 2011، من الموقع، http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.44_AUV.pdf

[165] أنظر، على سبيل المثال، ذيلي تلغراف، "المرتزقة الأفارقة في ليبيا ينتظرون قدرهم بعصبية"، 27 فبراير/شباط 2011، ويمكن الاطلاع عليه من، http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/libya/8349414/African-mercenaries-in-Libya-nervously-await-their-fate.html

[166] أنظر الفصل 5 من هذا التقرير لمزيد من التفاصيل بشأن ظروف الاعتقال في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة

[167] للاطلاع على تحديثات منتظمة بشأن الحركة عبر الحدود الليبية، أنظر التقارير الإحصائية اليومية للمنظمة الدولية للهجرة، المتوافرة على http://reliefweb.int/

[168] مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، "المفوضية العليا تبحث عن آليات أفضل للإنقاذ عقب حادثة الغرق في المتوسط"، 10 مايو/أيار 2011، ويمكن الاطلاع عليه من، http://www.unhcr.org/4dc939c86.html

[169] أرقام مجمعة بالاستناد إلى تقارير إعلامية وتقديرات المفوضية العليا للاجئين، "أنجلينا جولي والمفوض السامي للاجئين غيتيريس يزوران مهاجري القوارب في جزيرة إيطالية

[170] المفوضية العليا للاجئين، "مئات الأشخاص يخاطرون بالعودة إلى ليبيا في محاولة للوصول إلى أوروبا بالقوارب"، 18 مايو/أيار 2011، للاطلاع، http://www.unhcr.org.uk/news-and-views/news-list/news-detail/article/hundreds-risk-return-to-libya-in-bid-to-reach-europe-by-boat.html

[171] قابلت منظمة العفو الدولية واحداً من الناجين التسعة، وهو المواطن الإثيوبي إلياس محمد قاضي، في 16 يونيو/حزيران في مخيم شوشة في تونس. أجنسيا هابيشيا، "السكوت واللامبالاة تسببا في وفاة 63 شخصاً"، 19 أبريل/نيسان 2011، للاطلاع، http://habeshia.blogspot.com/2011/04/mi-chiedo-perche-stanno-in-silenzio-le.html؛ و*الغارديان*، "مهاجرون يقولون: حاملة طائرات تركتنا نموت"، 9 مايو/أيار 2011، للاطلاع، http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/08/nato-ship-libyan-migrants؛ وكذلك "هيومان رايتس ووتش، "الناتو يحقق في قصة قارب الموت"، 10 مايو/أيار 2011، للاطلاع، http://www.hrw.org/en/news/2011/05/10/nato-investigate-fatal-boat-episode

[172] رويترز، الناتو وفرنسا ينكران التقاعس عن إنقاذ المهاجرين الليبيين"، 9 مايو/أيار، للاطلاع، http://www.reuters.com/article/2011/05/09/us-libya-nato-migrants-idUSTRE74836P20110509

[173] تعليق مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا، "مهاجرون أفارقة يغرقون في المتوسط"، 8 يونيو/حزيران 2011، للاطلاع، http://commissioner.cws.coe.int/tiki-view_blog_post.php?postId=143

[174] لمزيد من المعلومات حول القيود التي تواجه قدرة المفوضية العليا للاجئين على توفير الحماية قبل اندلاع النزاع، أنظر المفوضية العليا للاجئين، مداخلة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين في قضية *هيرسي وآخرون ضد إيطاليا*، مارس/آذار 2010، للاطلاع، http://www.unhcr.org/refworld/docid/4b97778d2.html

[175] تصريح لمصطفى عبد الجليل، http://www.youtube.com/watch?v=XX09Lq73e94

[176] أنظر الفصل الخامس من تقرير منظمة العفو الدولية، "ليبيا الغد:" أي أمل لحقوق الانسان؟

[177] *People's Daily*، "إيطاليا توقع اتفاقاً بشأن الهجرة مع مجلس المعارضة الليبية"، 18 يونيو/حزيران 2011، للاطلاع، http://english.peopledaily.com.cn/90001/90777/90853/7413647.html

[178] أنظر منظمة العفو الدولية ، *"ليبيا الغد:" أي أمل لحقوق الإنسان؟* ومنظمة العفو الدولية، *ينشدون الأمان فيجدون الخوف. اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون في ليبيا ومالطا.*

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

المعركة على ليبيا
القتل والاختفاء والتعذيب

بوحي من الأحداث في تونس ومصر الجارتين، دعا الليبيون إلى «يوم غضب» في منتصف فبراير/شباط 2011 ضد القبضة الحديدية لحكم العقيد معمر القذافي، الممسك بزمام السلطة منذ 1969. وقوبلت الاحتجاجات بالقوة المميتة. وبحلول أوائل مارس/آذار، كانت الانتفاضة التي أعقبت ذلك قد تحولت إلى نزاع مسلح بين القوات الموالية للعقيد القذافي والمحتجين المسلحين الذين دخلت تجمعاتهم في ائتلاف فضفاض للقوى على رأسه «المجلس الوطني الانتقالي»، الذي اتخذ من بنغازي مقراً له.

ويوثّق هذا التقرير، الذي يستند إلى زيارة لتقصي الحقائق استمرت ثلاثة أشهر لشرق ليبيا ولمدينة مصراتة المحاصرة، بدءاً من أواخر فبراير/شباط، انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات القذافي. ويعرض لأدلة قوية على جرائم حرب، بما في ذلك هجمات متعمدة وعشوائية بالصواريخ والهاونات والمدفعية قتلت وأصابت مئات الأشخاص ممن لا يشاركون في القتال؛ واستخدمت أثناءها أسلحة محظورة دولياً من قبيل القنابل العنقودية والألغام المضادة للأفراد في المناطق السكنية.

ويوثّق التقرير كذلك انتهاكات ارتكبتها المعارضة، بما في ذلك أعمال قتل غير مشروعة وتعذيب للجنود الذين قبضت عليهم، ولمن اشتبهت بأنهم مرتزقة، ولأعضاء سابقين في قوات الأمن الليبية.

ويدعو التقرير إلى المساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبت أثناء الاضطرابات، ويحث جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي على التعاون مع مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، ومع التحقيقات الدولية الأخرى.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 19/025/2011 Arabic
سبتمبر/أيلول August 2011

منظمة العفو الدولية